مجلة

ريحانة

Rihanat

مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة

العدد 23 صيف 2012

ملف العدد

تحولات النسق السياسي المغربي بين المحلي والإقليمي

حوار

مع الأستاذ الجامعي الموريتاني
رئيس المركز المغاربي
للدراسات الاستراتيجية

ديدي ولد السالك

موريتانيا بين واقع "الربيع العربي"
ومستقبل "المغرب العربي"

تحولات النسق السياسي المغربي بين المحلي والإقليمي

مجلة
رهانات
Rihanat
مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة
العدد 23 صيف 2012

محتويات العدد

كلمة العدد : سياقات التحول السياسي بالمغرب الراهن		ص 2
ملف العدد : تحولات النسق السياسي المغربي بين المحلي والإقليمي		ص 4
رهانات المشاركة السياسية في النسق السياسي المغربي. نبيل الأندلوسي		ص 5
الثابت والمتحول في الدستور الجديد	ذ. عبد العزيز فجال	ص 11
وثائق ومصادر كتابة تاريخ المغرب المستقل	أحمد المكاوي	ص 16
الثقافة المغربية بين الشذ والجذب	عزيز العرباوي	ص 24
النضال السلمي، واستراتيجية مقاومة الديكتاتوريات تر. سعيد بوخليط		ص 28
حوار : نتالي نوغاريد		
حوار مع الأستاذ ديدي ولد السالك		
موريتانيا بين واقع "الربيع الربيع" ومستقبل "المغرب العربي"		ص 31
حاوره : أحمد نظيف وأسامة الزكاري		
نصوص إبداعية		
قصيدة. النبش في ذاكرة الهوية	علي حيدر	ص 36
القصة. شذرات : شر المطايا	جمال الخضيري	ص 41
دراسات		
المتخيل السردي في رواية المحجوب.	د. أحمد نظيف	ص 44
بين نكبة الذاكرة الموريسكية وسلطة المتخيل الإبداعي	ذ. أسامة الزكاري	ص 48
ترجمة		
جان بول سارتر وحرب الجزائر.	تر. سعيد بوخليط	ص 54
قراءات		
قراءة في كتاب الأستاذ عبد اللطيف الحناشي المراقبة والعقاب بالبلاد التونسية	حسام هاب	ص 59
متابعات مجتمعية		
تقرير ندوة الحركة النسائية بالمغرب "الواقع والآفاق"		ص 62
إصدارات		
العلاقات الأورومتوسطية بين عوائق الثقافة ورهانات الشراكة.	يوسف بن الغياثية	ص 64

رهانات

مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة تصدر عن مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية
ملف الصحافة : 45 ص05
رقم الإيداع القانوني
142-2006

عنوان المراسلة : مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية
29 زنقة عمر السلاوي. الدار البيضاء
الهاتف : 27 42 22 22 05
rihanatmada@gmail. com
العدد 22 ربيع 2012

المدير
المختار بنعبدلاوي

رئيس التحرير
أسامة الزكاري
نائب رئيس التحرير
أحمد نضيف

أعضاء هيئة التحرير
المختار بنبعدلاوي
أسامة الزكاري
أحمد نضيف
عبد الكريم جدي
عبد الرحمن شحشي
يوسف كلاخي

تصميم الغلاف
هدى كعدان

التصميم الداخلي
رشيدة مسليل

الطبع
مطبعة سوماكرام
دار النشر سوماكرام
121، زنقة ميشال دولوسيبطال الصخور السوداء - الدار البيضاء
الهاتف : 82-86-24-22-05/05-22-24-12-36/05-22-24-13-70
الفاكس : 05-22-24-55-36
Site web : www- somagram- net-E- mail :somagram1@menara- ma
توزيع
سابريس- الدار البيضاء

رهانات
جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة.

كلمة العدد

سياقات التحول السياسي بالمغرب الراهن..
بين منطق التاريخ وثوابت التقليد

يبدو أن تحولات المشهد السياسي بالمغرب الراهن قد أضحت تكتسي الكثير من عناصر الالتباس والاضطراب، بشكل يجعل الباحث أمام صور هلامية لتصانيف نمطية لم تعمل إلا على إعادة إنتاج نفس الخطابات التي ملأت الساحة السياسية على امتداد العقود المتراتبة للنصف الثاني من القرن الماضي. ورغم أن المجال يعرف تفاعلات شتى داخل سياقات إقليمية ودولية ضاغطة، لعل أبرزها تلك المرتبطة بتداعيات ما أصبح يعرف إعلاميا ب» ربيع الديمقراطية بالعالم العربي» بامتداداته المحلية التي عكستها حركة» 20 فبراير» المغربية، فالمؤكد أن المسار العام للتحول قد ظل وفيا لمنطق اشتغال» النموذج المغربي» في التحول، وهو النموذج الذي رسمت المؤسسة المخزنية قواعده خلال القرون الماضية، ثم حنطته الإدارة الكولونيالية خلال عهد الاستعمار، وأعادت دولة الاستقلال تجديد خطاباته وآليات تواصله ونظم ضبط صناعته للقرار السياسي خلال عقود النصف الثاني من القرن 20.

من الواضح أن مؤسسة» المخزن»، بحمولتها التدبيرية وبثوابتها التحكمية، قد استطاعت اكتساب المناعة ضد تبدل» الحال والأحوال»، بل واستطاعت – في الكثير من المحطات التاريخية الحاسمة – الإمساك بزمام المبادرة عبر تجديد آليات الهيمنة والتحكم وفق ما تقتضيه ضرورات المرحلة وشروط إعادة التكيف مع مختلف أشكال الضغط التي يحملها» الداخل» و» الخارج» معا، والانتقال إلى تدجين النخب والمؤسسات والمجتمع. وقد بلغ هذا الأمر أوجه، بالنجاح – في أحيان كثيرة – في تأزيم» الآخر المنافس» والمتمثل في القوى المجتمعية المعارضة من أحزاب وجمعيات ونقابات... وقد اكتسى هذا الأمر عدة مظاهر متجددة، لعل أبرزها النجاح في تطويع الإرادات وفي تأجيج التناقضات وفي رسم سقف الأسئلة المفترضة / أو الممكنة لواقع التحول السياسي. فكانت النتيجة أن انتقلت الكثير من مظاهر المخزنة على المستويات الرمزية والسلوكية والثقافية إلى قلب هذه التنظيمات،

كلمة العدد

متخذة مظاهر لا تعمل إلا على ربط عناصر التحول بسقف التقليد، وإعادة إنتاج النظم العلائقية المتحكمة في شبكة علاقات» الشيخ» ب» المريد»، حسب التحديد العلمي الذي طوره الأستاذ عبد الله حمودي، وحسب ما جسدته / وتجسده وقائع المشهد السياسي، والحزبي تحديدا، للمغرب الراهن. لذلك، لم يكن غريبا أن يفرز واقع الحال خطابات سياسية متناقضة في منطقها، متماهية مع جوهر التقليدانية ومفتقدة للجرأة الكافية لطرح الأسئلة المغيبة والضرورية لفهم خبايا التحول السياسي. وعلى هذا الأساس، برزت إطارات هلامية، بشعارات حداثية تحجب الجوهر التقليداني، وبتناقضات بنيوية حول سقف الرؤية وحول شروط استيعاب التحولات الخارجية للدفع بسقف مطالب التحولات السياسية الداخلية من أجل التأصيل للقيم الكونية لقضايا الانتقال الديمقراطي.

لكل ذلك، ألا يحق الحديث عن نمط تأطيري وسائطي، هو استنساخ لنموذج» الزوايا» التي طفت على الحقل السياسي المغربي منذ بداية القرن 15 م ؟ ألا يعد الأمر تجسيدا لتفرعات سلطة المركز عبر شبكة التقسيم الوظيفي للمهام وللصلاحيات وللمبادرات ؟ ألم نقع في شرك إعادة إنتاج أنساق التقليد عبر تجديد عناصر شرعيته التاريخية وعبر تكييفه مع روح العصر ؟ وأين نحن من مشاريع تحديث» العقل السياسي» حسب ما طوره الرواد بالمنطقة العربية، من عبد الرحمان الكواكبي إلى علي عبد الرازق وطه حسين، ومرورا بمحمد عابد الجابري وأنور عبد المالك وحسن حنفي وحسين مروة وعبد الله العروي وهشام جعيط... ؟ وكيف يمكن تقييم «ما يقع» الآن بالعالم العربي من ثورات ومن فوران لم تنته تداعياته بعد ؟ وهل سنستكين للقراءات السهلة من أجل فهم ما وقع / وما يقع، مطمئنين لليقينيات ومستسلمين لماكينة الإعلام الهائلة التي تتحكم في الصور وفي التمثلات وفي القراءات ؟ وما هي حدود التأثر بما يقع في المحيط الإقليمي الملتهب ؟ وما السبيل لاستيعاب ميكانزماته وتفسير خباياه ؟...

أسامة الزكاري

ملف العدد

تحولات النسق السياسي المغربي بين المحلي والإقليمي

- رهانات المشاركة السياسية في النسق السياسي المغربي.
- الثابت والمتحول في الدستور الجديد.
- وثائق ومصادر كتابة تاريخ المغرب المستقل.

- الثقافة المغربية بين الشد والجذب.
- النضال السلمي، واستراتيجية مقاومة الديكتاتوريات.

إن مكانة الملكية في النظام السياسي المغربي مكانة متميزة، ترتكز على مراقبتها للمجال السياسي بأكمله، كما أن الممارسة الملكية راسخة في التجربة المغربية على أساس أن الملك هو رجل الدولة الأول الفاعل والحاكم، وهو ما يشير إليه الباحث الفرنسي ريمي لوفو بقوله أن "في قلب النظام السياسي المغربي يوجد رجل واحد هو الملك"، في حين وصف جون واتربوري هذا الأخير بأنه "أهم عضو داخل النخبة السياسية، فيما ذهب أحد الباحثين إلى اعتبار المؤسسة الملكية "بمثابة القلب من الجسد" مما جعل آخر يستخلص أن "المغاربة لا يمكنهم تصور المغرب بدون ملكية"، إذ تحولت العلاقة بين الملك والشعب إلى رباط عضوي لا يحول دونه حائل، بما في ذلك التنظيمات السياسية الوسيطة، فالعلاقة قبل كل شيء أبوية في كنهها وهو ما يفسر الحضور المكثف للمؤسسة الملكية سياسيا ودستوريا ومجتمعيا.

رهانات المشاركة السياسية في النسق السياسي المغربي

نبيل الأندلوسي *
باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق بسلا

إن مقاربة سؤال المشاركة السياسية مرتبط جدليا بتناقضات بنية النسق السياسي، وارتباطاته العلائقية، الأفقية منها والعمودية. مما يعني ضرورة ملامسة طبيعة النسق السياسي المغربي عند دراستنا للمشاركة السياسية المتبلورة في ثنايا هذا الأخير، بحيث نستحضر مسألة الخصوصية[1] والهوية السياسية الذاتية[2] لنظام الحكم.

فخصوصية نظام الحكم بالمغرب[3] تستمد من الحضور القوي للمؤسسة الملكية على واجهة الفعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ففي المغرب، الملك "يسود ويحكم"، وبذلك يكون هو الفاعل الأساسي في المجال السياسي المغربي، وتحت تأثير هذا المعطى، نجد أن امتداد نفوذه يكاد يغطي كافة المجالات بما فيها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديني إلى جانب السياسي[4]، مما أكسب الملكية آليات لتوطيد أسس حكمها وتفوقها[5] وتدعيم حضورها القوي في مختلف تفاصيل المشهد السياسي المغربي.

هذا وتتنوع وتختلف القيم والمعتقدات وأنماط السلوك، بتنوع وتعدد المجتمعات الإنسانية، وهو الأمر المرتبط بامتلاك كل مجتمع لخصوصية تميزه عن غيره من المجتمعات، مما يجعل الثقافة السياسية، باعتبارها المرجعية التي على ضوئها يتحدد السلوك السياسي للفرد داخل مجتمعه، جزءا من القيم العامة السائدة في المجتمع، وهو ما يجعلها تصطبغ بالخصوصية المجتمعية[6] التي تمتد إلى مختلف الحقول الاجتماعية بما فيها حقل المشاركة السياسية.

لذا سنحاول في هذه المقالة فهم خلفيات أزمة المشاركة السياسية في النسق السياسي المغربي من خلال مقاربة طبيعة النسق السياسي المغربي (المحور الأول) وتحديد خصوصية هذه المشاركة (المحور الثاني).

المحور الأول: طبيعة النسق السياسي المغربي

يرى تالكوت بارسنز أن النسق السياسي هو نسق اجتماعي فرعي وظيفته تنظيم وتحريك الموارد الضرورية لتحقيق غاية الجماعة الخاصة، إذ كل نسق يهدف إلى الاستمرارية، والتأقلم مع متطلبات المحيط. لهذا فإن له وظائف إبدال تسعى إلى تحويل المطالب والدعائم إلى قرارات أو أفعال سياسية.

فالنسق السياسي لا يتشكل من أشخاص بل من أدوار سياسية[7]، فما هي إذن هذه الأدوار السياسية التي تشكل لنا النسق السياسي المغربي[8] وما موقع المشاركة السياسية فيها (في الأدوار)؟، وعن أي أزمة نتحدث ؟ أهي أزمة جزء في علاقته بالكل أم أزمة الكل في علاقته بالجزء ؟ أو بعبارة أخرى أنحن أمام أزمة تنحصر في دور من الأدوار السياسية أم أن الأمر أعمق بحيث تعمقت الأزمة وأصبحت أزمة نسق وبنية في شموليتها ؟

إذا كان النسق السياسي المغربي المعاصر – وفق ما أورده محمد ضريف- تحدده اعتبارات ثلاث، تتجسد في كل من اعتبار الدين، اعتبار التقاليد المغربية واعتبار متطلبات العصر[9]، فإن المشاركة السياسية في هذا النسق مرتبطة بالضرورة بهذه الاعتبارات.

وقد عرف المغرب منذ استقلاله تطورا سياسيا ودستوريا غنيا بالعبر والأحداث التي أثرت على طبيعة النظام السياسي وعلى العلاقات بين مختلف القوى السياسية، فلقد تم إصدار ستة دساتير بالإضافة إلى التعديلات التي أدخلت على كل من دستور 1972 ودستور 1992. لقد كانت الحياة السياسية ساخنة والعلاقات بين السلطة والمعارضة متوترة، إلا أن

المحور الثاني : خصوصية المشاركة السياسية في النسق السياسي المغربي

من المعلوم أن العملية السياسية تتم داخل نظام سياسي معين، ويتميز هذا الأخير بعدة مميزات وتحكمه عدة قواعد ومبادئ دستورية وقانونية ودينية وأخلاقية وثقافية واقتصادية واجتماعية...إلخ، وهذه القواعد والمبادئ تعمل بصفة عامة على ضبط العلاقات القائمة داخل النظام السياسي، سواء كانت هذه العلاقات أفقية أو عمودية، أي بين الحكام والمحكومين، أو المحكومين فيما بينهم، أو الحكام فيما بينهم. وطبيعة هذه القواعد والمبادئ هي التي تحدد طبيعة النظام السياسي من خلال ترسيخها وقبول الكل الامتثال لها وبالتالي استقرار هذا النظام واستمراره، أو العكس، هشاشتها وتذبذبها، وبالتالي اضطراب النظام وأفوله[33]. واعتبارا لكون المشاركة السياسية جزء لا يتجزء من العملية السياسية بصفة عامة، فإننا سنحاول رصد معالم خصوصيتها في النسق السياسي المغربي، بعد تحديد المدلول العلمي الدقيق لمفهوم المشاركة السياسية، والذي لن يتأتى تحديده دون إحالته على مفهوم السياسية[34] وما يقصد بها.

ويختصر الأستاذ إبراهيم أبرش الأمر بالقول أنه إذا قصدنا بالسياسة علم الدولة، أي أنها تقتصر على ما له شأن بمؤسسة الدولة وبعلاقة الحاكمين بالمحكومين، تصبح المشاركة السياسية هنا لها دلالة المشاركة في عملية اتخاذ القرار السياسي أو التأثير على متخذي هذا القرار، وتقتصر تجسيداتها في عملية التصويت في الانتخابات، أو الاستفتاءات أو المشاركة في الأحزاب السياسية[35].

أما إذا قصدنا بالسياسة علم السلطة فإننا نوسع من مفهومها ليصبح معناها دالا على كل أشكال علاقات القوة التي تحكم المجتمع سواء كعلاقة قوة بين أفراده بعضهم البعض، أو كعلاقة قوة بين وحدات المجتمع والدولة كجهاز سياسي، ومن هنا يصبح للمشاركة السياسية محلا للوجود والتموقع داخل المجتمع حتى خارج المشاركة في مؤسسات الدولة وصناعة القرار السياسي مباشرة، فهي توجد على مستوى المشاركة في الجمعيات المحلية والنقابات والمؤسسات بما فيها المؤسسات الدينية، وكل تجمع يحوز على السلطة ويسعى للتأثير في الحياة السياسية، بما في ذلك أشكال المشاركة في الأنشطة العنفوية أو غير المنظمة كالمظاهرات والإضرابات، والعنف السياسي[36].

وتماس مفهومي "المشاركة السياسية" ومفهوم "السياسة"، وعدم الاتفاق على معنى موحد لهذه الأخيرة – علم دولة أم علم سلطة -[37] هو الذي أدى إلى تباين وتنوع التعريفات التي قاربت مفهوم المشاركة السياسية، لذا ذهب فيربا Verba إلى أن :«مصطلح المشاركة السياسية، يستخدم للإشارة إلى معان متعددة فهو يشير إلى مجموعة من الأنشطة السياسية المتنوعة، كالتصويت الانتخابي Voting والمشاركة في الحملات الانتخابية والخروج في عروض جماعية في مناسبات سياسية ذات طابع مشاركي. وفي ضوء ما ذهب إليه فيربا Verba عن المشاركة السياسية، فقد عرفها بأنها«تلك الأنشطة القانونية الشرعية التي يقوم بها جماعة من المواطنين، بهدف التأثير من قريب أو من بعيد في عملية اختيار الحاكم، والأفعال التي تتخذها هذه الجماعة إزاء ذلك الهدف»[38]. ويعرف لوسيان باي Lucian pye المشاركة السياسية بأنها«مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية»[39].

في حين يرى صموئيل هانتنغتون ونيلسون أنها : "ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون، بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فرديا أم جماعيا، منظما أم عفويا، متواصلا أم متقطعا، سلميا أم عنيفا، شرعيا أم غير شرعي، فعالا أم غير فعال[40]، ويعرفها ماك كلوسكي M.C. Closky بأنها : «تشير إلى الأنشطة الإرادية التي عن طريقها يساهم أعضاء المجتمع في اختيار الحكام وفي تكوين السياسة العمومية بشكل مباشر أو غير مباشر»[41].

هذا ويرى السيد يسين أن المشاركة السياسية هي تلك الأنشطة الاختيارية

أو التطوعية التي يسهم أفراد المجتمع عن طريقها في اختيار حكامهم وفي وضع السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، والأشكال التقليدية لهذه الأنشطة، تشمل التصويت، والمناقشات وتجميع الأنصار

وحضور المناقشات العامة ودفع الاشتراكات المالية والاتصال بالنواب والممثلين والبرلمانيين، أما الأشكال الأكثر نشاطا للمشاركة، فتشمل الانضمام إلى الأحزاب، والمساهمة في الدعاية الانتخابية، والسعي إلى الاضطلاع بالمهام الحزبية والعامة[42]، في حين يذهب علي جلبي إلى أن المشاركة السياسية هي "العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يسهم في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها وقد تتم هذه المشاركة من خلال أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة"[43].

وعند مايرون واينر Weiner تعني المشاركة كل عمل إرادي، ناجحا كان أم فاشلا، منظما أم غير منظم، عرضيا أم متواصلا، مستخدما وسائل شرعية أم غير شرعية، القصد منه التأثير في انتقاء السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة واختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي، محليا كان أم وطنيا»[44]، وهو من أنسب التعريفات وأكثرها شمولا[45].

وإعطاء المشاركة السياسية هذه الحمولة الكبيرة من الصفات والتحديدات يعود إلى تنوع الأنشطة السياسية والآليات المستخدمة، وكذا الأهداف المتوخاة، إضافة على النظرة التي يتم الانطلاق منها لتحديد المشاركة السياسية، من النظرة القانونية إلى النظرة السياسية إلى النظرة الاجتماعية[46]، وهو ما لا يسمح باحتواء المشاركة السياسية في حالات وأوضاع ومستويات ومجالات وبآليات ولأهداف محددة، بل يفتح الباب على مصراعيه لكل نشاط أو عمل سياسي كي يتم إدراجه ضمن المشاركة السياسية ولا يستلزم سوى صفة الإرادة والطواعية[47].

كانت هذه إذن إشارات مفاهيمية للمشاركة السياسية في سياقها العام، أما واقع الخصوصية المفترض فإنه مرتبط – ولا شك- ببنية النسق الذي تتحرك فيه.

إنه وإذا كان الإقرار بوجود أزمة المشاركة السياسية في السياق المغربي يكاد

لا يثير أدنى خلاف، فإن السؤال الأساسي الذي يطرح نفسه يتعلق بتحديد توقيت هذه الأزمة وطبيعتها، بمعنى آخر، هل كان المغرب في فترة معينة لا يعيش أزمة على هذا المستوى؟[48]، ومن هنا نتساءل هل أزمة المشاركة السياسية أزمة مرحلة أم أنها أزمة بنية ونسق ؟

إن التمييز بين التمثيلية العليا للملك والتمثيلية الدنيا[49] لباقي الفاعلين، وكذا القول بوجود "رجل واحد في النسق السياسي المغربي"[50] هو الملك، والتسليم بذلك، يجعل بالضرورة المشاركة السياسية مرتبطة بخصوصية معنية تتأثر سياقاتها بالإستراتيجية السياسية للمؤسسة الملكية من جهة، ومدى التجاوب مع هذه الإستراتيجية من طرف باقي الفاعلين وعموم المواطنين من جهة أخرى، رغم أن دستور 2011 حاول من خلال العديد من مقتضياته رفع تمثيلية ومكانة باقي الفرقاء، ليس لتجسيد موقع الندية والشريك مع المؤسسة الملكية، ولكن على الأقل من أجل المساهمة الجادة في اتخاذ القرار السياسي وتفعيل مشاركة سياسية حقيقية، بشرط تكريس فهم وممارسة مبنية على تأويل ديمقراطي للوثيقة الدستورية.

هوامش

1. راجع مثلا محمود صالح الكروي ، "مكانة الدين في النظام الملكي بالمغرب"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008، ص، 165-168.
2. حول سمات الهوية السياسية للملكية، راجع مصطفى قاسمي ،«القانون الدستوري الحديث»، توزيع مكتبة الرشاد، سطات، ص ، 124-126.
3. محمد الهاشمي ،«صناعة الحزب الأغلبي في المغرب ، من الحزب السياسي الكلاسيكي إلى التنظيم الجوكر»، مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج 36-37، ربيع صيف 2008، ص ، 26.
4. علي كريمي ،«الملكية السائدة والحاكمة»، مجلة نوافذ، العدد 24، أكتوبر 2004، ص ، 33.
5. محمد معتصم ،«النظم السياسية المعاصرة»، منشورات إيزيس، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، فبراير 1993، ص ، 125.
6. زين العابدين حمزاوي ،«الثقافة السياسية والنسق المغربي»، مجلة وجهة نظر، العدد 28، ربيع 2006، ص ، 49.

وحضور المناقشات العامة ودفع الاشتراكات المالية والاتصال بالنواب والممثلين والبرلمانيين، أما الأشكال الأكثر نشاطا للمشاركة، فتشمل الانضمام إلى الأحزاب، والمساهمة في الدعاية الانتخابية، والسعي إلى الاضطلاع بالمهام الحزبية والعامة[42]، في حين يذهب علي جلبي إلى أن المشاركة السياسية هي "العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يسهم في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها وقد تتم هذه المشاركة من خلال أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة"[43].

وعند مايرون واينر Weiner تعني المشاركة كل عمل إرادي، ناجحا كان أم فاشلا، منظما أم غير منظم، عرضيا أم متواصلا، مستخدما وسائل شرعية أم غير شرعية، القصد منه التأثير في انتقاء السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة واختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي، محليا كان أم وطنيا»[44]، وهو من أنسب التعريفات وأكثرها شمولا[45].

وإعطاء المشاركة السياسية هذه الحمولة الكبيرة من الصفات والتحديدات يعود إلى تنوع الأنشطة السياسية والآليات المستخدمة، وكذا الأهداف المتوخاة، إضافة على النظرة التي يتم الانطلاق منها لتحديد المشاركة السياسية، من النظرة القانونية إلى النظرة السياسية إلى النظرة الاجتماعية[46]، وهو ما لا يسمح باحتواء المشاركة السياسية في حالات وأوضاع ومستويات ومجالات وبآليات ولأهداف محددة، بل يفتح الباب على مصراعيه لكل نشاط أو عمل سياسي كي يتم إدراجه ضمن المشاركة السياسية ولا يستلزم سوى صفة الإرادة والطواعية[47].

كانت هذه إذن إشارات مفاهيمية للمشاركة السياسية في سياقها العام، أما واقع الخصوصية المفترض فإنه مرتبط – ولا شك- ببنية النسق الذي تتحرك فيه.

إنه وإذا كان الإقرار بوجود أزمة المشاركة السياسية في السياق المغربي يكاد

لا يثير أدنى خلاف، فإن السؤال الأساسي الذي يطرح نفسه يتعلق بتحديد توقيت هذه الأزمة وطبيعتها، بمعنى آخر، هل كان المغرب في فترة معينة لا يعيش أزمة على هذا المستوى؟[48]، ومن هنا نتساءل هل أزمة المشاركة السياسية أزمة مرحلة أم أنها أزمة بنية ونسق ؟

إن التمييز بين التمثيلية العليا للملك والتمثيلية الدنيا[49] لباقي الفاعلين، وكذا القول بوجود "رجل واحد في النسق السياسي المغربي"[50] هو الملك، والتسليم بذلك، يجعل بالضرورة المشاركة السياسية مرتبطة بخصوصية معنية تتأثر سياقاتها بالإستراتيجية السياسية للمؤسسة الملكية من جهة، ومدى التجاوب مع هذه الإستراتيجية من طرف باقي الفاعلين وعموم المواطنين من جهة أخرى، رغم أن دستور 2011 حاول من خلال العديد من مقتضياته رفع تمثيلية ومكانة باقي الفرقاء، ليس لتجسيد موقع الندية والشريك مع المؤسسة الملكية، ولكن على الأقل من أجل المساهمة الجادة في اتخاذ القرار السياسي وتفعيل مشاركة سياسية حقيقية، بشرط تكريس فهم وممارسة مبنية على تأويل ديمقراطي للوثيقة الدستورية.

هوامش

1. راجع مثلا محمود صالح الكروي ، "مكانة الدين في النظام الملكي بالمغرب"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008، ص، 165-168.
2. حول سمات الهوية السياسية للملكية، راجع مصطفى قاسمي ،«القانون الدستوري الحديث»، توزيع مكتبة الرشاد، سطات، ص ، 124-126.
3. محمد الهاشمي ،«صناعة الحزب الأغلبي في المغرب ، من الحزب السياسي الكلاسيكي إلى التنظيم الجوكر»، مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج 36-37، ربيع صيف 2008، ص ، 26.
4. علي كريمي ،«الملكية السائدة والحاكمة»، مجلة نوافذ، العدد 24، أكتوبر 2004، ص ، 33.
5. محمد معتصم ،«النظم السياسية المعاصرة»، منشورات إيزيس، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، فبراير 1993، ص ، 125.
6. زين العابدين حمزاوي ،«الثقافة السياسية والنسق المغربي»، مجلة وجهة نظر، العدد 28، ربيع 2006، ص ، 49.

7. محمد ضريف ،«قراءة في النسق السياسي المغربي المعاصر»، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العدد 2، مارس 1987، ص ، 80.

8. للإشارة فواتربوري يدخل ،«النسق السياسي المغربي ضمن النمط الباترمونيالي حيث يرى أن مميزات الباترمونيالية كما حددها كل من Bill وLerder J. WATERBURY"، La légitimation du pouvoir au Maghreb" ، أنظر ، ."Tradition، protestation et réperession"، A.A.N.، 1977، pp"، 412-413.

9. محمد ضريف ،«النسق السياسي المغربي المعاصر، مقاربة سوسيو-سياسية»، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، أبريل 1993، ص ، 10.

10. عمر بندورو ،«النظام السياسي المغربي»، سلسة القانون العام، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2002، ص ، 5.

11. صلاح الوديع ،«عشر ملاحظات بصدد التحول الديمقراطي في المغرب»، مجلة نوافذ، العدد 6، أبريل 2000، ص ، 79.

12. عمر بندرورو ،«النظام السياسي المغربي»، م.س.ذ، ص ، 5.

13. محمد معتصم ،«النظم السياسية المعاصرة»، م.س.ذ، ص ، 105.

14. عبد اللطيف حسني ،«إمارة المؤمنين»، مجلة وجهة نظر، العدد 31، شتاء 2007، ص ، 2.

15. مصطفى قلوش ،«النظام الدستوري المغربي، المؤسسة الملكية»، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، الطبعة الأولى، 1997، ص ، 13.

16. قاضي عبد المنعم رياض ،«المراجعة الدستورية المغربية لـ4 شتنبر 1992، وإشكالية الثبات والتغيير في النظام السياسي المغربي»، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة، الموسم الجامعي 1997/1996، ص ، 130.

17. عبد اللطيف أكنوش ،«السلطة والمؤسسات السياسية في مغرب الأمس واليوم»، مكتبة بروفانس، الدار البيضاء، 1988، ص ، 170.

18. خالد بن ادريس ،«المشاركة السياسية بالمغرب»، الجزء الثاني، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، الدار البيضاء، الموسم الجامعي 2005-2006، ص ، 445.

19. حسن أهويو ،«التقليد والتحديث في المؤسسة الملكية»، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الحياة الدستورية، جامعة محمد الأول، وجدة، الموسم الجامعي 1999-2000، ص ، 91.

20. R. LEVEAU"، Aperçu de l'évolution du système marocaine depuis vingts ans"، Maghreb-Machrek، n°106، Nov-Déc.، 1984، p"، 23.

21. جون واتربوري ،«أمير المؤمنين : الملكية والنخبة السياسية المغربية»، ترجمة عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، مطبعة فضالة المحمدية، الطبعة الأولى 2004، ص ، 207.

22. أحمد بوجداد ،«الملكية والتناوب مقاربة لاستراتيجية تحديث الدولة وإعادة إنتاج النظام السياسي بالمغرب»، الطبعة الأولى 2000، ص، 67.

23. M-F EL ACHOURI"، La notion de démocratie au Maroc – Essaid d'analyse des discours du trône (1962-1995) ، Tome II، Thèse pour le doctorat en sicnece politique، Ecole doctorale droit et science politique، Université des sciences sociales، Toulouse I، Juin 1998، p ، 421.

24. يونس برادة ،«وظيفة الحزب في النظام السياسي المغربي»، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، الدار البيضاء، يوليوز 2000، ص ، 10.

25. علي كريمي ،«أسئلة الانتقال الديمقراطي في المغرب قضايا في الإصلاح السياسي والدستوري»، م.س.ذ، ص ، 102.

26. الحسن الثاني ،«التحدي»، المطبعة الملكية، الرباط، 1981، ص ، 153.

27. محمد معتصم ،«الحياة السياسية المغربية (1962/1991)»، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، ماي 1992، ص ، 11.

28. عبد العالي حامي الدين ،«الدستور المغربي ورهان موازين القوى (الملكية-الأحزاب-الإسلاميون)»، دفاتر وجهة نظر 7، مطبعة النجاح الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2005، ص ، 14.

29. راجع ، عبد اللطيف اكنوش ،«السلطة والمؤسسات السياسية في مغرب الأمس واليوم»، م.س.ذ، ص، 171.

30. أحمد بنكوكوس ،«النظم السياسية»، م.س.ذ، ص ، 156.

31. مصطفى قلوش ،«قراءة جديدة لاختصاصات وصلاحيات المؤسسة الملكية على ضوء الفصل 19 وما يقرره الدستور بأكمله»، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 54-55، يناير أبريل 2004، ص ، 36.

32. أحمد الحارثي ،«تأملات حول المؤسسة الملكية المغربية»، مجلة نوافذ، العدد 24، أكتوبر 2004، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص ، 22.

33. محمد العمراني بوخبزة ،«البعد الديمقراطي في الفكر السياسي للملك الحسن الثاني، دراسة في تحليل المضمون»، أطروحة لنيل دكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، أكدال، الرباط، 1998-1999، ص ، 120.

34. للاطلاع على تعريفات السياسة أنظر حسن صعب،«علم السياسية»، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثامنة، يوليوز 1985، ص،25-17.

35. إبراهيم أبراش ،«علم الاجتماع السياسي»، دار الشروق، عمان، الطبعة الأولى 1998، ص ، 238.

36. المرجع السابق، ص ، 238.

37. راجع ، نور الدين أشحشاح ،«القوى السياسية (الأحزاب والجماعات والرأي العام)»، مطبعة سبارطيل طنجة 2004، ص ، 16-14.

38. C. VEBRA"., Participatant citizenship in six developing countries"., A.P.S.R., Vol. 63, 1969, p-p , 4-6.

- أورده محيي شحاتة ، "المشاركة السياسية طبيعتها ومحدداتها"، دار المعرفة الجامعية، 1996، ص ، 17.

39. تامر كامل محمد ،«إشكالية الشرعية والمشاركة والحقوق الإنسان في الوطن العربي»، المستقبل العربي، العدد 1/2001، ص ، 117.

40. S. HUNTINGTON and J. NELSON"., Political participation in developing countries" no easy choise ., Cambridge, Harward University Press, 1976, p,3.

- أورده ، حسين علوان البيج ، "المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 223، 9/1997، ص ، 64.

41. ابراهيم أبراش ،«علم الاجتماع السياسي»، م.س.ذ، ص ، 239-238.

42. السيد يسين ،«الثورة والتغيير الاجتماعي»، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1977، ص ، 50.

43. علي جلبي ،«المشاركة السياسية في مجالات علم الاجتماع المعاصر»، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1982، ص ، 529.

- أورده ، محيي شحاتة ، "المشاركة السياسية-طبيعتها ومحدداتها"، م.س.ذ، ص ، 18.

44. M. WEINER"., Political participation"., Pinceton University Press, 1971, p",164.

- أورده ، البشير فاضل ، "التنمية السياسية بالمغرب"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، الدار البيضاء، الموسم الجامعي 2001-2002، ص، 17.

45. ابراهيم أبراش ،«علم الاجتماع السياسي»، م.س.ذ، ص ، 239.

46. محمد العمراني بوخبزة ،«البعد الديمقراطي في الفكر السياسي للملك الحسن الثاني، دارسة في تحليل المضون»، م.س.ذ، ص ، 119-118.

47. محمد العمراني بوخبزة ،«المشاركة السياسية في ظل التحولات السياسية بالمغرب»، مجلة أنفاس حقوقية، العدد الأول، شتنبر 2002، ص ، 98.

48. أحمد بوز ،«المال والسياسة، دراسة في مالية الأحزاب»، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005، ص ، 21.

49. محمد ضريف ،«الاستراتيجيا السياسية للمؤسسة الملكية على ضوء اقتراع 7 شتنبر 2007»، مجلة منار الهدى، العدد 10، شتاء 2008، دار النشر المغربية، ص ، 10.

50. هشام شرابي ،«النظام الأبوبي وإشكالية تخلف المجتمع العربي»، ترجمة محمد شريح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى يناير، 1992، ص ، 41.

الثابت والمتحول في الدستور الجديد
قراءة في مسارات التطبيق
(محاولة قانونية لفهم معنى "التعيين" و "التنصيب" في الدستور الجديد)

ذ. عبد العزيز فجال

توطئة :

تروم هذه القراءة إلى توضيح بعض الإشكاليات التي أثيرت أثناء وخلال تطبيق الدستور الجديد، خاصة في الجوانب المتعلقة باختصاصات السلطة التنفيذية، وتوضيح بعض القضايا الملتبسة التي صاحبت نهاية الحكومة السابقة وتعيين الحكومة الجديدة، وكذا التنبيه إلى بعض المنزلقات والأخطاء التي وقع فيها بعض الباحثين والفقهاء، ربما عن غير قصد، وأحيانا أخرى عن قصد لتبرير اتجاه طرف معين.

ونقصد هنا بالثابت الأعراف والتراكمات الموروثة عن الثقافة السياسية السائدة التي تعود عليها الفاعل السياسي بالمغرب في ارتباط مع نمط سياسي مغلف، أما المتحول فنعني به أساسا المستجدات الواردة في الوثيقة الدستورية مقارنة مع نظيرتها لسنة 1996.

مفهوم "التعيين" الوارد في الفصل 47 من الدستور:

لا بد من التأكيد، قبليا، أن الفصل 47 من دستور 2011 يختلف كليا عن فحوى الفصل 24 من دستور 1996، باعتبار أن هذا الأخير كان ينص صراحة على أن "الملك يعين الوزير الأول، ويعين باقي أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول، وله أن يعفيهم من مهامهم، ويعفي الحكومة بمبادرة منه أو بناء على استقالتها". وهذا يعني أن سلطة الملك في تعيين الوزير الأول كانت سلطة مطلقة لا تتقيد بأي شرط، عكس ما نص عليه دستور 2011 في الفقرة

الأولى من الفصل 47 حيث نص على أن "الملك يعين رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها"، مما يعني أن الفصل 47 في صيغته المتضمنة في الفقرة الأولى يقيد سلطة الملك في تعيين رئيس الحكومة من الحزب الذي حصل على المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية، أي أن سلطة الملك أصبحت مقيدة ومشروطة بتعيين رئيس الحكومة من الحزب الذي تصدر انتخابات مجلس النواب.

ووفقا لذلك، فإن رئيس الحكومة أصبح معروفا لدى الجميع تبعا لنتائج الانتخابات التشريعية، مما يستفاد منه أن التعيين الملكي أصبح مجرد إجراء شكلي لتقنين واقع مفروض مسبقا، في حين أن دستور 1996 كان يمنح الملك حرية غير مقيدة لتعيين واختيار الوزير الأول دون الاعتداد بنتائج الانتخابات التشريعية.

ومن أجل فهم مغزى أهمية التعديل الذي طال الفصل 24 من دستور 1996، الذي يقابله الفصل 47 من الدستور الجديد، يجدر التذكير بأهمية الحذف الذي طال الفقرة الأولى من الفصل 60 من دستور 1996، الذي يقابله الفصل 88 من دستور 2001، والتي كانت تنص على أن "الحكومة مسؤولة أمام الملك وأمام البرلمان"، يتماشى والمنطق القانوني الذي جاء به منطوق الفصل 47 من الدستور الجديد الذي لم ينص، كما هو الحال في الفصل 24 من الدستور القديم، على أحقية الملك في إعفاء الحكومة بمبادرة منه، مما يؤكد فرضية سلطة وصلاحية مجلس النواب في التعيين النهائي للحكومة (التنصيب)، أي أن الحكومة لا تستكمل وجودها القانوني والفعلي إلا بعد الحصول على ثقة مجلس النواب المعبر عنها بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتكون منهم لصالح البرنامج الحكومي، حسب الشكليات المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من الفصل 88 من الدستور.

وتبعا لذلك، فإن القراءة الأحادية والسطحية للفصل 47 من الدستور بمعزل عن الإحالة القانونية للفصل 88 يعتبر عبثا دستوريا وتبريرا غير ذي جدوى، وهو نفس المنحى الذي سقط فيه المجلس الدستوري في قراراته الصادرة في هذا الشأن، وكذا اجتهادات بعض الفقهاء والباحثين في مجال القانون الدستوري.

مسؤولية الحكومة وفق مضامين الفصل 88 من الدستور

وبصفة عامة، وانطلاقا من هذا المستجد القانوني الجديد، يمكن القول أن الحكومة أصبحت مسؤولة فقط أمام مجلس النواب باعتبار أن أعضاءه يستمدون نيابتهم من الأمة (الفصل 60 من الدستور)، كما أن الوجود القانوني للحكومة أصبح مرهونا بسلطة مجلس النواب بمقتضى الفصل 88 والفصل 105، الذي يخول لمجلس النواب معارضة الحكومة في مواصلة تحمل مسؤوليتها، بالتصويت على ملتمس للرقابة، وفق الشكليات المنصوص عليها في ذات الفصل، والذي يترتب عن الموافقة عليه إلى استقالة الحكومة استقالة جماعية، كما أن الفصل 103 من الدستور ينص على أنه بإمكان رئيس الحكومة أن يربط، لدى مجلس النواب، مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها بتصويت يمنح الثقة بشأن تصريح يدلي به في موضوع السياسة العامة، أو بشأن نص يطلب الموافقة عليه، ويمكن سحب الثقة من الحكومة، أو رفض النص، بالأغلبية المطلقة للأعضاء، الذين يتألف منهم مجلس النواب، وفي هذه الحالة يؤدي سحب الثقة إلى استقالة الحكومة استقالة جماعية.

أما ما تنص عليه الفقرة الثالثة من الفصل 47 والتي تتيح للملك سلطة إعفاء عضو أو أكثر من أعضاء الحكومة بمبادرة منه بعد استشارة رئيس الحكومة، فيجدر التوضيح أن هذا الإجراء يندرج في إطار الصلاحيات والاختصاصات المسندة إلى الملك باعتباره أميرا للمؤمنين (الفصل 41) وباعتباره رئيسا للحكومة (الفصل 42). وبالتالي، فإن مضامين هاته الفقرة تتلائم مع نظرية الانتقال التدريجي للسلطة، خاصة وأن المشهد الحزبي المغربي ما زال محكوما بأنساق أوليغارشية وعائلية تمنع بروز نخب سياسية قادرة على مسايرة الحركية المستمرة للمجتمع المغربي.

التجاوزات التي رافقت تطبيق الوثيقة الدستورية على مستوى السلطة التنفيذية.

والحالة هاته، أنه منذ إقرار الدستور الجديد بموجب الظهير الشريف رقم 1.11.91 الصادر في 29 يوليو 2011 بتنفيذ نص الدستور، طرحت عدة إشكاليات سواء على مستوى تنزيل الدستور الجديد (التطبيق العملي) أو على مستوى التأويل، فضلا عن بروز إشكالات أخرى ترتبط بالعلاقة بين السلط، خاصة علاقة السلطة الملكية بالسلطة التنفيذية، فضلا عن علاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية.

التجاوزات التي ارتكبتها الحكومة السابقة :

قبليا، لا بد من التأكيد أن الإشكال الدستوري الأول الذي تفرعت عنه كل الإشكالات الأخرى، تمثل في مواصلة الحكومة السابقة لمزاولة مهامها بعد إقرار الدستور الجديد، مما عمق الجرح الدستوري في المغرب وطرح تساؤلات أخرى تتعلق بطبيعة واختصاصات الحكومة بعد المراجعة الدستورية.

فالحكومة السابقة، وبدون احترام المنهجية المنصوص عليها في الفصل 47 من الدستور الجديد، أعلنت عن استبدال تسمية الوزير الأول برئيس الحكومة، وتم عقد اجتماعات للمجلس الحكومي وفق الفصل 92 من الدستور الجديد، مما ترتب عنه إحالة بعض المراسيم إلى الأمانة العامة مباشرة دون مرورها بالمجلس الوزاري، وكذا إحالة مشروع قانون المالية إلى البرلمان دون عرضه على المجلس الوزاري... وهي الإجراءات التي لم يعارضها الفاعلون السياسيون ولا المجلس الدستوري، ولم تطعن فيها المعارضة السابقة. لكن، في المقابل قام الملك بتعيين مجموعة من السفراء دون التقيد بأحكام الفصل 49 من الدستور الجديد، وكذا تعيين رئيس المؤسسة الوطنية للمتاحف.

إن كل هاته الإجراءات تعتبر تجاوزا صريحا للأحكام المنصوص عليها في الدستور الجديد، خاصة وأن نص الدستور الحالي لم ينص في أي من مقتضياته على احتفاظ الحكومة السابقة بتدبير الشأن العام إلى غاية تشكيل الحكومة الجديدة، مثلما تم التنصيص صراحة في الفصول 176 و177 و178 و179 على استمرار بعض الهيئات الدستورية الأخرى في ممارسة صلاحياتها، إلى حين تنصيب هيئات جديدة وفق مضامين الدستور الجديد.

فتسمية الوزير الأول السابق برئيس الحكومة، وما استتبعه من آثار قانونية تتعلق باختصاصات السلطة التنفيذية، خاصة الاختصاصات الموكولة لمجلس الحكومة بمقتضى الفصل 92، تعتبر غير دستورية من الناحية القانونية، لأن اختصاصات الوزير الأول السابق تجد مرجعيتها في الفصلين 24 و60 من دستور 1996، كما أن سلطته يستمدها من الظهير الشريف رقم 1.07.194 الصادر في 19 سبتمبر 2007، وكذا من ثقة مجلس النواب القديم.

وكان من الممكن تفادي كل هذه التجاوزات، دون الدخول في جدالات فقهية ودستورية، من خلال تعيين الوزير الأول السابق رئيسا للحكومة وفقا لأحكام

الفصل 47 من الدستور الحالي إلى حين تشكيل الحكومة الجديدة، أو تعيين حكومة انتقالية تسهر على تأمين الانتقال الديمقراطي (إجراء وتنظيم الانتخابات، تدبير الشأن العام،...) كما هو الشأن في جميع ديمقراطيات العالم.

والواقع أن الأمور سارت في اتجاه آخر، مما خلق ارتباكا وتراجعا في بعض الأحيان، بسبب تعود النخبة السياسية المغربية على العمل بمفاهيم «العائلية» و«العشائرية» ضمن دائرة «التوافقات» المحبوكة دون احترام للقوانين المعمول بها، ودون إيلاء أية أهمية للضوابط التي تحكم دولة الحق والمؤسسات.

موقف المعارضة البرلمانية :

إن هذه الاختلالات التي رافقت منهجية تطبيق الدستور الجديد، إبان تعيين الحكومة الجديدة، أفرزت وأثارت مجموعة من ردود الفعل من لدن بعض النخب الحزبية، خاصة منها المصطفة في المعارضة الجديدة بالرغم من أن إثارتها لهذه القضايا لا تندرج في إطار تكريس دولة الحق والقانون، وإنما لإضفاء عنصر البهرجة والتهويل الذي يميز مفهوم المعارضة المغربية (مثال الزوبعة التي أثيرت إبان تقديم ترشيح رئيس البرلمان دون تقديم استقالته من منصب وزير، وهي حالة تنافي نص عليها الفصل 13 من القانون التنظيمي لمجلس النواب).

فالمعارضة الحالية، خاصة تلك التي كانت مصطفة ضمن الأغلبية الحكومية السابقة، ساهمت إلى حد كبير في تكريس الاعوجاج الذي رافق التطبيق «العادي» للدستور الجديد من خلال عدم إثارتها لقضايا تعتبر بديهية في الأدبيات القانونية، منها على سبيل الذكر لا الحصر، إعداد انتخابات سابقة لأوانها دون حل مجلسي البرلمان، فتح الاعتمادات اللازمة لسير المرافق العمومية دون سند دستوري، تسمية الوزير السابق برئيس الحكومة ضدا على مبدأ عدم رجعية القوانين، عدم تقديم الحكومة لاستقالتها بعد إقرار الدستور الجديد، عقد مجالس حكومية وفق الفصل 92 من الدستور الجديد، وهلم جرا....

موقف المجلس الدستوري

وبخصوص الطعن الذي تقدمت به أحد الفرق البرلمانية في شأن انتخاب رئيس مجلس النواب، يجدر التأكيد أن القرار رقم 826.12 الصادر عن المجلس الدستوري بتاريخ 12 يناير 2012 القاضي بعدم اختصاصه في النظر في الطلب المعروض عليه، يعتبر مخالفا لأحكام الفصل 177 من الدستور الذي ينص على أن المجلس الدستوري القائم حاليا سيستمر في ممارسة صلاحياته، إلى حين تنصيب المحكمة الدستورية.

والحال، أن الطعن الذي تم تقديمه في هذا الشأن سليم من الناحية القانونية ويتماشى مع حالات التنافي المشار إليهما في الفقرة الأولى من المادة 14 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب، خاصة وأن رئيس مجلس النواب تقدم بطلب استقالته من مهامه كعضو في الحكومة في نفس التاريخ، أي يوم 19 دجنبر 2011، وتم نشر الظهير المتعلق بإعفائه من مهمة وزير بالجريدة الرسمية بتاريخ 22 دجنبر 2011، مما يفيد أن طلب الإعفاء من المهام تم تقديمه بعد إثارة هذا الطعن.

التجاوزات التي سقطت فيها الحكومة الحالية :

إن التجاوزات الدستورية التي رافقت نهاية الحكومة السابقة، أثرت وانعكست بشكل كبير على مسار التطبيق السليم للدستور ووضعه في سكته الصحيحة، وهو ما ساهم كذلك في تناسل الاختلالات والتجاوزات من لدن بعض الأطراف الفاعلة في الحقل الدستوري المغربي بالرغم من أن بعض المقتضيات صريحة وواضحة، ولا تحتاج إلى أدنى تأويل أو اجتهاد.

وعليه، يمكن القول أن التجاوزات التي ارتكبتها الحكومة السابقة سقطت فيها الحكومة المعينة من قبل الملك بموجب الظهير الشريف رقم 1.12.01 الصادر في 3 يناير 2012، إذ بمجرد تعيين أعضاء الحكومة وفقا للفصل 47 من الدستور الجديد سارع أعضاؤها إلى عقد مراسيم تسلم السلط مع الوزراء السابقين دون احترام المرجعية الدستورية في هذا المجال، أي استكمال تنصيب الحكومة من طرف مجلس النواب، فضلا عن أن الحكومة السابقة جرى تكليفها بموجب الظهير الشريف رقم 1.11.184 بتصريف الأمور الجارية.

ولعل الحكمة المستسقاة من التنصيص على الفقرة المتعلقة بتكليف الحكومة السابقة بتصريف الأمور الجارية نابع من رغبة المشرع في التأكيد على أن الحكومة في ظل الدستور الجديد لا تعتبر حكومة قائمة بذاتها إلا بعد حصولها على ثقة مجلس النواب، كما أن الغاية من التنصيص على هذا المقتضى في الدستور هو الافتراض الممكن حدوثه في حالة عدم حصول الحكومة المعينة من طرف الملك على ثقة مجلس النواب.

لذا، يمكن القول صراحة أن الحكومة المعينة من لدن الملك لا تعتبر حكومة قائمة بالفعل إلا بعد الحصول على ثقة مجلس

النواب كشرط لاستكمال التعيين، أي أن تعيين الحكومة في الدستور الجديد أصبح من مسؤولية مجلس النواب، لأن الملك أصبح

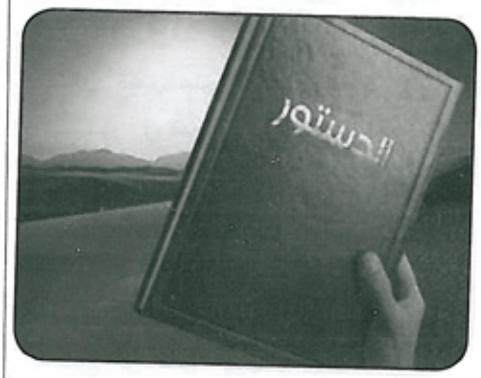

دوره ينحصر في تعيين رئيس الحكومة من الحزب الذي حصل على المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية،»يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها» الفقرة الأولى من الفصل 47 من الدستور، كما أن مصطلح»التنصيب» يتضمن حمولة قانونية ودلالة سياسية أقوى من مصطلح»التعيين»، الذي يحيل إلى إتمام بعض الشكليات المنصوص عليها في الدستور، فضلا عن أن الاشتقاق اللغوي لكلمة»تنصيب»، من فعل نصب تنصيبا الشيء أي وضعه وثبته، ونقول نصب الحاكم عونا أي ولاه منصبا، كما أنه بالرجوع إلى أصل الكلمة الفرنسي «INVESTITURE» ،التي يعني الاعتراف الرسمي لسلطة في تمثيل جماعة، يمكن القول أن مصطلح»التعيين» في الدستور الجديد يحيل إلى إجراء شكلي، في حين أن»التنصيب» يحيل إلى إجراء فعلي، بدليل أن الظهير الشريف رقم 1.11.184 الصادر في 29 نوفمبر 2011 بتكليف الحكومة الحالية بتصريف الأمور الجارية نص في مادته الثانية على أن الحكومة الحالية تكلف بتصريف الأمور الجارية، إلى غاية تشكيل الحكومة الجديدة، ولم يتحدث عن تعيين الحكومة.

فالظهير المشار إليه أعلاه، يتحدث عن "تشكيل" الحكومة وليس تعيينها، والفرق واضح بين "التعيين" كإجراء شكلي و"التشكيل" أي "التنصيب" كإجراء فعلي لمنح الوجود القانوني للحكومة.

وهو نفس الخطأ الذي وقع فيه المجلس الدستوري في قراره رقم 825.12 الصادر بتاريخ 2 يناير 2012 عندما صرح أن حالة التنافي بين العضوية في مجلس النواب وصفة عضو في الحكومة، المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 14 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب لا تنطبق على رئيس الحكومة إلا ابتداء من تاريخ تعيين جلالة الملك للحكومة الجديدة.

والحال، أنه طبقا لأحكام الفصل 88 من الدستور، والظهير الشريف رقم 1.11.184 الصادر في 29 نونبر 2011 وكذا المرسوم رقم 2.11.184 الصادر في 24 ديسمبر 2011 فإن حالة التنافي المنصوص عليها في القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب لا تدخل حيز التنفيذ إلا ابتداء من تاريخ تنصيب الحكومة، بدليل أن الفصل 47 الذي تم اعتماده كمرجعية لإصدار الحكم ينص في فقرته الأخيرة على أن الحكومة المنتهية ولايتها تواصل تصريف الأمور الجارية إلى غاية تشكيل الحكومة الجديدة، أي بعد حصولها على ثقة مجلس النواب. كما أن القرار المشار إليه أعلاه يتناقض في مضامينه مع القرار رقم 824.11 الصادر في 27 ديسمبر 2011 الذي صرح من خلاله المجلس الدستوري على أن الحكومة السابقة تظل قائمة دستوريا إلى غاية تشكيل الحكومة الجديدة، ما عدا في حالة إعفاء أعضائها أو قبول استقالتهم وفق أحكام الفصل 47 من الدستور.

إن القرارات المشار إليها، اعتمدت منهجية القراءة الأحادية للفصل 47 من الدستور دون أية إحالة للفصل 88 الذي ينص صراحة على أن الحكومة تعتبر منصبة بعد حصولها على ثقة مجلس النواب المعبر عنها بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم لصالح البرنامج الحكومي، هذا فضلا عن أن الوجود القانوني للحكومة في الدستور الجديد مرتهن أساسا بالصلاحيات الممنوحة لمجلس النواب بمقتضى الفصول 60 و88 و103 و105.

حول مدى مشروعية انعقاد المجلس الحكومي:

أما في ما يتعلق بالجدل الفقهي الذي أثير حول مدى مشروعية انعقاد المجلس الحكومي ليوم 5 يناير 2012، فلابد من التمييز بين دستوري 1996 و2011، إذ أن المجلس الحكومي في ظل دستور 1996 لم يكن يتوفر على أية صلاحيات تقريرية، ويقتصر دوره على إعداد وتهييئ وترتيب الملفات ودراستها من الناحية الفنية والتقنية قبل عرضها على أنظار المجلس الوزاري.في حين أن دسترة المجلس الحكومي في دستور 2011 منحته اختصاصات في غاية الأهمية، منها على الخصوص: التداول في القضايا والنصوص التي تندرج ضمن السياسة العامة للدولة قبل عرضها على المجلس الوزاري، السياسات العمومية، السياسات القطاعية، طلب الثقة من مجلس النواب قصد مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها، القضايا الراهنة المرتبطة بحقوق الإنسان وبالنظام العام، مشاريع القوانين، ومن بينها مشروع قانون المالية، قبل إيداعها بمكتب مجلس النواب دون إخلال بالأحكام الواردة في الفصل 49 من هذا الدستور، مراسيم القوانين، مشاريع المراسيم التنظيمية، مشاريع المراسيم المشار إليها في الفصول 65 (الفقرة الثانية) 66 و70 (الفقرة الثالثة) من الدستور، المعاهدات والاتفاقيات الدولية قبل عرضها على المجلس الوزاري، ثم التعيين في مناصب

الكتاب العامين، ومديري الإدارات المركزية بالإدارات العمومية، ورؤساء الجامعات والعمداء، ومديري المدارس والمؤسسات العليا.

والقول بمشروعية انعقاد المجلس الحكومي لأن الحكومة معينة من طرف الملك، أمر مردود عليه باعتبار أن الفصل 47 من الدستور الذي يحيل على الفصل 88 يشترط لاستكمال التعيين الملكي حصول الحكومة المعينة على ثقة مجلس النواب، مما يعني أن تعيين الملك لأعضاء الحكومة لا يعتبر تعيينا نهائيا، بل لا بد من الحصول على ثقة مجلس النواب كإجراء أساسي لاستكمال تنصيب الحكومة الجديدة. إذ أن الفصل 88 ينص على أنه "بعد تعيين الملك لأعضاء الحكومة، يتقدم رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان مجتمعين، ويعرض البرنامج الذي يعتزم تطبيقه. ويجب أن يتضمن هذا البرنامج الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به، في مختلف مجالات النشاط الوطني، وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والخارجية.

يكون البرنامج المشار إليه أعلاه، موضوع مناقشة أمام كلا المجلسين، يعقبها تصويت في مجلس النواب. تعتبر الحكومة منصبة بعد حصولها على ثقة مجلس النواب، المعبر عنها بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم، لصالح برنامج الحكومة".

استنتاجات عامة :

الواقع أن هذه التأويلات الخاطئة التي رافقت تطبيق الوثيقة الدستورية تعود بالأساس إلى التراكمات السلبية التي راكمتها النخبة السياسية خلال المرحلة السابقة (بعضها موضوعي يعود إلى طبيعة البنيات السياسية والاجتماعية، وبعضها ذاتي يتماهى مع التصورات والإرادات والطموحات)، حيث ظلت النخبة السياسية المغربية حبيسة ثقافة سياسية تمتح من نموذج سياسي مغلق مرتهنة بدستور يكرس هيمنة السلطة الملكية وانعدام فصل السلط كمبدأ أساسي لإرساء الدولة المغربية الحديثة.

وعموما، فإن بعض الإشكالات الأخرى التي لم يتم الحسم فيها على مستوى الوثيقة الدستورية أو التي أثارت جدلا دستوريا تستدعي تضمينها في القانون التنظيمي المشار إليه في الفصل 87 من الدستور، خاصة منها القضايا التالية :

* تحديد كيفية تعيين رئيس حكومة جديدة في حالة تعذر الحصول على ثقة مجلس النواب أو تعذر تشكيل ائتلاف الأغلبية الحكومية؛

* حدود صلاحيات ومجالات تدخل الحكومة المكلفة بتدبير الأمور الجارية خلال المرحة الممتدة من تاريخ التعيين إلى تاريخ الحصول على ثقة مجلس النواب. إذ بالرغم من قصر المدة التي تفصل بين تعيين الملك لأعضاء الحكومة وتقديم البرنامج الحكومي، فإن العديد من الإجراءات تظل عالقة أو يتم اتخاذها بطريقة غير دستورية ؛

* إمكانية تأخير تعيين الحكومة من طرف الملك إلى حين حصولها على ثقة مجلس النواب لتفادي تداخل الاختصاصات والتخلص من بعض الإشكاليات الدستورية التي طرحت إبان تعيين الحكومة الجديدة.

إن مفهوم الانتقال الديمقراطي الذي هو جزء من لحمة الدينامية المجتمعية، لا يمكن اختزاله فقط في وجود وثيقة دستورية، بل لابد من اتخاذ إجراءات مصاحبة في اتجاه تأمين مسار الانتقال الديمقراطي وضمان مشاركة فعالة لجميع الفاعلين السياسيين، لأن من شأن هذه التدابير (سياسية، حقوقية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، بيئية...) أن تعبد الطريق لتجسير الفجوة بين النخب السياسية والمجتمع وإعادة الثقة في مفهوم المشاركة السياسية بهدف تقويم الترهل الفكري والإديولوجي للمشهد الحزبي المغربي، وبلورة مشاريع مجتمعية جديدة تتماشى مع الدينامية المتغيرة للمجتمع المغربي، ومقاومة كل أشكال الاحتيال السياسي والانتهازية والبيروقراطية من أجل إبداع صيغ جديدة لإرساء وعي سياسي جديد أساسه ومنتهاه التنمية السياسية باعتبارها أساس وجود الفعل السياسي.

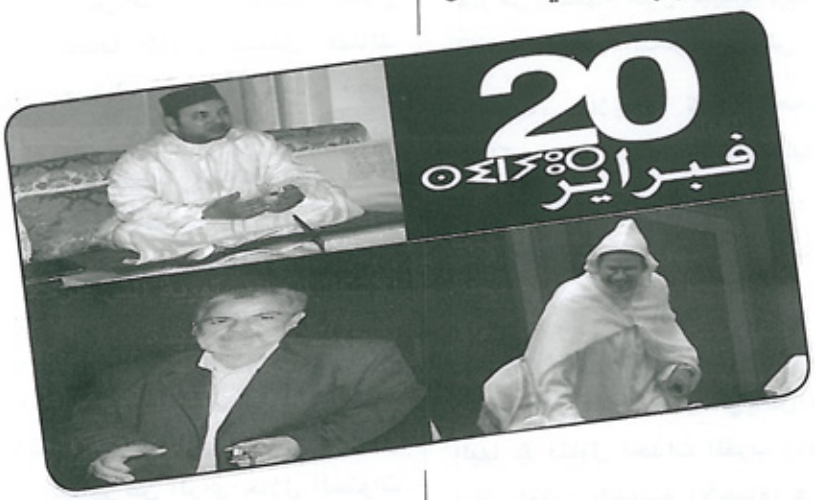

وثائق ومصادر كتابة تاريخ المغرب المستقل (2006/1956) ملاحظات أولية

أحمد المكاوي

مر على استقلال المغرب نصف قرن (2006/1956)، مما يحفز على رصد ما تراكم عن هذه الفترة من كتابات لاسيما في الحقل التاريخي. وتثار بشأن هذا الموضوع عدة استفهامات / لاشكاليات من قبيل، ما هي طبيعة أو نوعية التراكم؟، ما هو حجم الاسهام المغربي بل العربي والغربي عن هذه المرحلة؟، ماهي أصناف المصادر والوثائق التي يمكن البحث عنها والنبش فيها لأجل توظيفها في التأريخ للقضايا المغربية خلال العقود الخمسة؟، ما هي أبرز القضايا التي لم يتم تناولها إطلاقا أو لم تتم مقاربتها إلا على نحو مبتور ومن منظور معين؟

ملحوظات عامة

لابد، استهلالا، من تسجيل عدد من الملحوظات بخصوص الكتابة عن المغرب خلال الخمسين سنة الأخيرة (2006/1656).

أولا: ليس هناك في المجمل، تناول متوازن لقضايا المغرب المستقل، فهناك كتابات مغرضة وقدحية بشكل خطي وقطعي، ويجد هذا النزوع مبرره في أن كل عقود وسنوات مرحلة الاستقلال عرفت انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان وتحكما قويا في السلطة وتعثرا بينا في البناء الديمقراطي، إذ قدمت صورة المغرب وتاريخه المعاصر والراهن ارتباطا بهذه السلبيات مع تجاهل كلي لما تحقق في مجالات متعددة بما في ذلك توسع هامش حرية التعبير عن الرأي خلال السنوات القليلة الماضية.

وبالمقابل، سعت الكتابات الاحتفالية والاطرائية إلى رسم صورة ناصعة جدا عن المغرب المستقل، مع الكثير من الغلو والمبالغة في تعداد الايجابيات. ولا يرتبط هذا المنحى حصريا بكتابات مغربية، بل نجد عربا وأجانب سلكوا هذا المسلك. فإذا كان من البديهي أن يكتب مثلا بصيغة الاطراء عبد الوهاب بنمنصور، المؤرخ الرسمي للمملكة (وهذا تقليد مغربي صرف)، فكيف يمكن تفسير مسلك الكاتب والصحفي السوري أحمد عسه (ت. 2005) حينما كتب باحتفالية بينة معبر عنها في عنوان مؤلفه «المعجزة المغربية»[1]؟، ويثار الاستفهام ذاته بشأن ما كتبه المؤرخ روم لاندو، وهو من أصل انجليزي، في كتابه «الحسن الثاني»[2]، إذ قدم صورة ناصعة عن الحسن الثاني ملكا وقبل ذلك وليا للعهد، وأضفى عليه من النعوت والصفات ما يجعل الراصد يطرح أكثر من استفهام حول الكيفية والمغزى من الكتابة على هذا النحو التقريظي.

ثانيا: يلاحظ كذلك، محدودية التراكم الخاص بالتأليف عن قضايا المغرب المستقل، ولاسيما من قبل المغاربة. وتعزى هذه المحدودية، في تقديري، على الأقل إلى عاملين متداخلين:

- العامل الأول: ندرة أو انعدام الوثائق والمستندات وقلة المصادر التي يمكن الاستناد إليها في تناول أحداث المغرب وتطوراته إبان العقود الخمسة الأخيرة. فالوثائق والمستندات الرسمية المغربية والأجنبية لايمكن الاطلاع عليها إلا بعد عقود. بل إن الوضعية أكثر عسرا بخصوص الوثائق المغربية، فمن المستبعد جدا أن يفرج عن بعضها ولاسيما المتعلقة ببعض المصالح ذات الحساسية البالغة مثل وثائق الداخلية، الاستخبارات، العدل، الخارجية. أما بخصوص المصادر، فالمسجل،على العموم، قلة الشهادات والمذكرات مثلا، بل إن مضامينها ضعيفة في أغلب الأحيان، ثم أن الصحف والمجلات والدوريات بمختلف توجهاتها لم يتم توظيف موادها، باستثناء بعض الحالات القليلة وبشكل مبتسر.

- العامل الثاني: يتجلى في التهيب، لدى الدوائر الأكاديمية بالخصوص، من مقاربة الفترة الزمنية الممتدة من 1956 إلى الآن، وذلك لاعتبارات كثيرة منها:

الآلة القمعية لجهاز السلطة، التي حظرت عددا من المؤلفات بما فيها الأجنبية، التي تناولت جزئيا أو كليا قضايا من المغرب المستقل، من ذلك على سبيل المثال المنع الذي طال مؤلف الباحث الأمريكي جون

واتربوري،أمير المومنين»[3]، الذي تناول المغرب إلى نهاية عقد الستينيات من القرن العشرين. وحتى حينما ترجم الكتاب إلى اللغة العربية ظل تداوله ممنوعا أو باسم مستعار كما ظلت أسماء مترجميه محفوفة بالتستر، علما بأن المنع شمل مؤلفات لكتاب مغاربة[4] كما امتد إلى مجلات فكرية وثقافية مثلما حصل في ثمانينيات القرن العشرين (الثقافة الجديدة، المقدمة، البديل، الزمان المغربي وغيرها...)[5].

إن التهيب المشار إليه أعلاه، مرده كذلك الحساسية المفرطة لبعض القضايا، التي لا ترتبط بالضرورة بجهاز السلطة، وإنما ترتبط كذلك بجيش التحرير، التنظيمات الحزبية والنقابية، الزعامات السياسية، الطرق، الشرف وغير ذلك من الأمور.

ثالثا: إن الكتابة التاريخية الأكاديمية عن مغرب ما بعد المرحلة الاستعمارية تكاد تكون منعدمة. بينما ركز المشتغلون في حقل العلوم السياسية على ما يتعلق بالجانب السياسي أساسا: الأحزاب، النخب، الانتخابات... وهكذا فإن ما تراكم من تآليف حول المغرب فيما بين 1956-2006 رغم ضعفه، ليس هو نتاج مؤرخين، وإنما هو في المجمل، إنتاج فاعلين ومسؤولين سياسيين أو مشتغلين في حقل العلوم السياسية أو صحافيين سواء مغاربة أو أجانب نذكر منهم :

- الصحافي الانجليزي ستيفن هيوز Stephen Hugues (ت. 2005)، المراسل السابق لوكالة Reuter's، الذي خلف كتاب «مغرب الحسن الثاني»[6].

- الصحافي الفرنسي Jean Lacouture مراسل Le Monde الذي خلف مؤلف «Une vie de rencontres»، تطرق فيه للقاءاته بمحمد الخامس والحسن الثاني[7].

- الصحافي الفرنسي Ignace Dalle مراسل وكالة الصحافة الفرنسية A.F.P. لسنوات طويلة، مؤلف «Les Trois rois. la monarchie marocaine de l'Indépendance à nos jours»[8]

- الصحافي المغربي عبد اللطيف جبرو، الذي ترك كتابات عن عصيان تافيلالت (عدي وبيهي)، ومحاكمات 16 يوليوز 1963، والمهدي بن بركة...[9].

أما المؤرخون المغاربة، فلم يقدموا دراسات عن تاريخ المغرب المستقل، بل إن عبد الله العروي حينما نشر كتابه عن هذه المرحلة تحت عنوان أساسي «Le Maroc et Hassan 2»، فإنه وضع عنوانا فرعيا هو «Un témoignage»، أي أنه

وثيقة 11 يناير 1944

لم يكن بصدد كتابة تاريخ المغرب بعد الاستقلال وإنما تقديم شهادة فقط، يمكن توظيفها في الكتابة عن تاريخ المرحلة[10]، إذ لا يجب الخلط بين الشهادة أوالذاكرة وبين التاريخ !.

رابعا: جعلت الكتابات عن مغرب ما بعد الاستقلال محورا لها، في المجمل، فترة الحسن الثاني ملكا وقبل ذلك وليا للعهد. تعكس ذلك عناوين المؤلفات التي تضمنت إسم الحسن الثاني بشكل مباشر أو حملت الإشارة إلى ملوك المغرب بعد الاستقلال. فهل يعود هذا التركيز على الحسن الثاني، خلال مقاربة قضايا المغرب المستقل، إلى طول فترة حكمه التي قاربت أربعة عقود (1961-1999)؟، هل يعزى ذلك إلى شخصيته المهيبة والجذابة Charismatique كما حاولت أن تبرز ذلك الكثير من الكتابات؟ هل يفسر ذلك بتأثيره وتوجيهه القويين لمجريات الأمور إبان فترة حكمه ؟ مهما تكن الاعتبارات والدواعي، فقد استأثر الحسن الثاني بالنصيب الأوفر من حجم ما ألف عن المغرب خلال حوالي نصف قرن. ثم ما الذي جعل مثلا أحمد عسه (الكاتب والصحفي السوري) ومحمد التازي (السفير المغربي) وروم لاندو (المؤرخ الانجليزي) يكتبون بإطراء واحتفالية كبيرين عن الحسن الثاني[11]، هل منجزاته أم جاذبيته أم علاقاته الخاصة بهؤلاء المؤلفين؟!! أم أمور أخرى لم نتمكن بعد من إدراكها؟.

تراكم محدود وانتعاش ملموس

رغم محدودية التراكم، كما ونوعا، في شأن الكتابة عن المغرب المستقل[12]، فإن السنوات القليلة الماضية، شهدت انتعاشا ملموسا في مجال الإصدارات الخاصة بقضايا المغرب المستقل، ارتباطا بالسياق الذي أخذ يأطر المغرب اعتبارا من تسعينيات القرن العشرين وبالأخص بعد وفاة الحسن الثاني عام 1999، من ذلك طبع ونشر عدد من الاضاءات والسير والشهادات والمذكرات شملت جيش التحرير، محاكمات، تمردات، انتفاضات، اغتيالات، فترات الاعتقال والسجن، صراعات حزبية... إضافة إلى تفاعل المغرب مع محيطه الاقليمي وغير ذلك من القضايا التي يمكن البحث فيها بالاستناد إلى مثل هذه المؤلفات[13]. ويمكن القول، إجمالا، ومن دون مبالغة بأن ما

نشر خلال الست أو السبع سنوات الأخيرة (1999-2006) يفوق بكثير ما نشر خلال أربعة عقود.

غير أن هذا الاقرار لا يجب أن يحجب شيئا أساسيا، وهو أن جل الشخصيات المغربية الفاعلة سابقا أو حاليا في الحقول السياسية، النقابية والديبلوماسية، كما في المقاومة وجيش التحرير وفي الشأن الفكري، لم تقتحم مجال الكشف عن شهاداتها ومذكراتها وسيرها، ذلك أن تقليد كتابة المذكرات مثلا، لم يترسخ بعد في المغرب. ولم يحاول رجال السلك العسكري ولاسيما من الضباط المتقاعدين خوض تجربة كتابة المذكرات ونشرها، على غرار ما هو معروف عن الضباط في المشرق العربي، وأشير في هذا الصدد،مثلا، إلى وزير الدفاع السوري السابق مصطفى طلاس الذي نشر مذكراته متضمنة معلومات وآراء عن المغرب، لاسيما ما تعلق بالمحاولتين الانقلابيتين عامي 1971 و1972 كما سنوضح لاحقا.

إن المذكرات والشهادات والاضاءات المنشورة خلال السنوات القليلة الماضية، رغم محدوديتها كميا، فإنها تضم مواد متنوعة ومتفاوتة القيمة يمكن استغلالها في النظر إلى عدد من قضايا المغرب المستقل، ولكنها، بالمقابل، لا تجيب عن الكثير من الأسئلة بل تتحاشى الخوض في العديد من المسائل لاعتبارات متعددة، وأكثر من هذا، يلاحظ مثلا أن بعض المذكرات أو الشهادات لم تكتب بانسيابية من قبل مدونيها، وفق النمط المعروف في المذكرات واليوميات، بل جاءت على شكل ردود بمعنى أن صاحب المذكرات أو الشهادات، وهنا أشير حصريا إلى ما هو منشور منها على شكل حوارات أو استجوابات، كان تحت توجيه أو سلطة المحاور الذي يرسم له سلفا حدود المحور أو الموضوع الذي يمكن أن يتناوله أو يتغاضى عنه، وهذا ينطبق تماما على مذكرات عبد الهادي بوطالب (نصف قرن في السياسة)[14]، وشهادات الفقيه البصري[15]، وعلى مذكرات الحسن الثاني نفسه (ذاكرة ملك)[16]، كما ينسحب أيضا على السير المنجزة على أساس حوارات مثلما الأمر مع سيرة الدكتور عبد الكريم الخطيب[17].

لقد طرحت جل المذكرات والشهادات، إن لم نقل كلها، قضايا خلافية كبرى، لأنها بصرف النظر عن نوعيتها ومضامينها وأصحابها (ملك، مستشار، سفير، زعيم حزب سياسي، مقاوم، وزير، معتقل سياسي، رجل مخابرات... الخ)، متمركزة على الذات بشكل كثيف سواء كانت هذه الذات خاصة (الشخص) أو عامة (جهاز السلطة، الحزب، النقابة، الطريقة، النسب الشريف... الخ)، مما يحتم النظر إلى مضامينها بالكثير من الفحص والتدقيق ومقارنتها بمظان أخرى لأجل الاقتراب أكثر من تناول موضوعي للوقائع.

ولامراء أن التهيب والرقابة الذاتية تارة والخشية من ردود الفعل العقابية أو الانتقامية تارة أخرى، أو لاعتبارات غيرها حالت دون نشر مذكرات وشهادات أو نشرها بعد وفاة أصحابها بمدة، ويمكن الاستشهاد في هذا الصدد بمذكرات عبد الرحيم بوعبيد (ت. 1992)، إذ لم تنشر بعض مذكراته لما كان على قيد الحياة. وتم انتظار حوالي عقد ونصف من الزمن بعد وفاته للشروع في العملية[18]. ويحق التساؤل أليس للتأخير علاقة بالملك الراحل الحسن الثاني، لأن ما ورد في هاته المذكرات يثير استفهاما أو يعيد طرح قضية وفاة محمد الخامس،الملتبسة، إثر عملية جراحية بسيطة، ثم ما هو القصد من رواية بوعبيد من أن الحسن الثاني كان يستعجل الوصول إلى السلطة الكاملة؟. ألا تفسر لنا مثل هذه الروايات، ولو جزئيا، التأخير الحاصل في نشر هذه المذكرات (وفاة الرجلين معا الحسن الثاني وبوعبيد)، بصرف النظر على أن ما طرحه بوعبيد سبقت إثارته في كتابات أجنبية مثلما ورد لدى La Couture وغيره[19]. إن ما أضفى على،شهادة، بوعبيد أهمية خاصة وجعل لها صدى ووقعا استثنائيين كونها صدرت عن رجل كان فاعلا بقوة خلال هذه المرحلة وعلى صلة مباشرة بالرجال والأحداث.

أهمية المصدر العربي

يمكن للتأليف التاريخي عن المغرب

المستقل الاستفادة كذلك من مذكرات وشهادات زعامات وشخصيات عربية سواء كانت في موقع السلطة أو المعارضة، من ذلك مذكرات الجنرال المصري سعد الدين الشاذلي، حيث تكمن أهميتها في حجم وكيفية إسهام المغرب في حرب رمضان 1973 والصورة المرسومة عن الملك الحسن الثاني في أذهان المشارقة[20]. بل إن مذكرات بعض الشخصيات المشرقية تقدم معلومات وأفكار عن أحوال المغرب الداخلية في فترة من الفترات، من ذلك مذكرات المناضل المصري سعد زغلول فؤاد،مذكرات فدائي مصري،[21] التي تتشكل من 25 فصلا، خصص منها حيزا لنشاطه في المغرب، من ذلك اعتقاله من قبل الجنرال أوفقير واتهامه بمحاولة اغتيال الملك الحسن الثاني سنة 1963. وكان سعد زغلول فؤاد من المرافقين للمهدي بن بركة خلال الحملة الداعية إلى مقاطعة الدستور الأول (1962)،

وحبس بسبب ذلك في سجن لعلو 4 أشهر. لقد ألقى هذا المناضل المصري الضوء على علاقته بالمهدي بن بركة وعلاقة هذا الأخير بجمال عبد الناصر، وروى قصة اختطافه في باريس. وبصفة عامة، تمثل هذه المذكرات رؤية عربية لأحداث المغرب وبعض رموز السلطة والمعارضة في النصف الأول من عقد الستينيات.

وتضيف مذكرات مصطفى طلاس[22]، وزير الدفاع السوري السابق، المزيد من التعقيد على موضوع المحاولتين الانقلابيتين اللتين استهدفتا الحسن الثاني سنتي 1971 و1972 بتقديمها لمعطيات إضافية ومغايرة لما هو مألوف. فإذا كانت بعض المذكرات المغربية الصادرة حديثا حاولت البرهنة على علاقة الانقلابيين ولاسيما أوفقير بزعامات وطنية في مقدمتها علال الفاسي وببعض رموز اليسار وبالأخص الفقيه البصري، فإن ما ورد في مذكرات طلاس تجعل المخابرات المركزية الأمريكية قطبا أساسيا في التحريض ضد الحسن الثاني والاعداد للإطاحة به، وفي هذا السياق تناول طلاس المحاولة الانقلابية الثانية سنة 1972،كانت المخابرات الأمريكية تضغط على أوفقير للاستعجال بازاحة الملك عن العرش وحكم المغرب بالقبضة الحديدية لأنها كانت تخشى في لحظة صحو قومي أو إسلامي أن يتذكر الحسن الثاني أجداده الذين ينتسبون إلى أهل البيت (...) درس الجنرال أوفقير التوجيه الذي تلقاه من الإدارة الأمريكية بكل اهتمام وارتأى بعد طول تفكير بأن الوسيلة الأنجع هي إنهاء حياة الملك وهو عائد إلى بلده عن طريق الجو (...)»[23]. حاول طلاس البرهنة على صلاته القوية بالملك الحسن الثاني وصحة المعلومات وصدقيتها في شأن دور المخابرات الأمريكية في الاعداد للإطاحة به، فبعد إيراده لتفاصيل عن محاولة إسقاط الطائرة الملكية العائدة من فرنسا كتب ما يلي: «... هنا تذكر الملك المعلومات التي كنت قد أرسلتها إليه منذ حوالي ثلاث سنوات والتي اعلمته فيها نوايا الجنرال أوفقير الخبيثة تجاه الأسرة العلوية وارتباطه بوكالة المخابرات الأمريكية».[24]

لقد عملت بعض المذكرات على ربط المحاولتين الانقلابيتين ببعض الرموز السياسية ولاسيما من اليسار لإضفاء صبغة الشرعية عليهما وعدم اعتبارهما مجرد محاولتين لاغتصاب السلطة خصوصا وأن أوفقير انطبع في الذاكرة المغربية كجلاد، لذلك جاءت بعض الشهادات والمذكرات لتقدمه في صورة مغايرة، عسكري ثوري أراد تخليص المغرب من الفساد[25]، مما يجعلها في تناقض تام مع ما ورد في مذكرات طلاس. فهل يمكن اعتبار ما حصل سنتي 1971 و1972 من تدبير اليسار المغربي بتنسيق مع كبار الضباط؟ هل نسق هؤلاء الضباط وفي مقدمتهم أوفقير مع المخابرات المركزية الأمريكية؟ هل كان أوفقير يناور من خلف بعض رموز اليسار حتى لو تم،تأكيد، التعاون الذي حصل بين هذين الطرفين؟. إجمالا، كيف يمكن التوفيق بين رؤيتين متضاربتين بل متناقضتين بخصوص إسهام المخابرات المركزية الأمريكية وبعض رموز اليسار والحركة الوطنية وأوفقير في التآمر ضد الحسن الثاني؟

قيمة الوثيقة الأجنبية

لامراء أن التناقض في تقييم عدد من قضايا المغرب المستقل يعزى جزئيا إلى غياب الرصيد الوثائقي، بما في ذلك الوثائق الرسمية للدولة المغربية، التي يتعذر الكشف عنها والاطلاع عليها، وينطبق الأمر ذاته على وثائق الدول المعنية أكثر من غيرها بالشأن المغربي ولكن بحدة أقل. فقد أفرجت السلطات الفرنسية مؤخرا، على سبيل المثال، على بعض الوثائق التي تهم اختطاف المهدي بن بركة، وإن كانت هذه الوثائق،مبتورة، فيما يخص تغطيتها لحيثيات وتفاعلات هذه القضية، ولكن كيفما كان الأمر فإنها تساعد في تسليط الضوء على بعض جوانبها. وتتبدى أهمية الوثائق الأجنبية في دقة رصدها لردود الفعل إزاء ما كان يحصل في المغرب ومحاولة استشرافها لأفاقه، ولعل أحسن نموذج في هذا الصدد، مجموعة من الوثائق البريطانية الخاصة بالمحاولتين الانقلابيتين المشار إليهما سابقا.

لقد أفرجت السلطات البريطانية، طبقا لقوانينها المنظمة للأرشيف، عن عدد من الوثائق بمناسبة مضي ثلاثة عقود على المحاولتين الانقلابيتين ومحاكمة بعد الوزراء في المغرب بتهمة الفساد بعد ذلك[26]. وقد عكست هذه الوثائق حجم

الاهتمام بأحداث الصخيرات (1971) في عدد من العواصم (طرابلس، الجزائر، القاهرة، باريس، مدريد، واشنطن ولندن)، وقد أبرزت هذه الوثائق[27] دعم القيادة في ليبيا،جمهورية مغربية»، رغم أن ليبيا لم تكن ضالعة بشكل مباشر في هذه المحاولة الانقلابية وان كانت على صلة ببعض الضباط المغاربة قبل وقوعها بنحو ستة أشهر. ورصدت إحدى الوثائق رد فعل القذافي حيث فكر في تحريك 12 ألفا من القوات الليبية بالجو لمساعدة الثوار». لكن لا الجزائر ولا موريتانيا كانتا ستسمح للطائرات الليبية بعبور مجالها الجوي. ورصدت وثيقة أخرى رد الفعل المصري

كما عبر عنه الصحافي محمد حسين هيكل المقرب وقتذاك من الدوائر الحاكمة في القاهرة، إذ كتب في مقال بإحدى الصحف المصرية بتاريخ 1971/07/19، عن التخلف الاقتصادي والاجتماعي في المغرب وطرق عيش الطبقة الحاكمة التي صنفها بأنها إقطاع لا مثيل له في العالم العربي، ووصف الملك الحسن بأنه،ملك مطلق» يحاول أن يحكم بالحق المقدس، ومن ثم أبدى تعاطفا بينا مع،الثوار».

وكشفت إحدى الوثائق البريطانية عن خطة مغربية لاختطاف العقيد القذافي وبعض رفاقه، وقد ورد هذا الكشف في سياق الهجوم الذي شنه الملك الحسن الثاني، بعد فشل المحاولة الانقلابية ونجاته من محاولة الاغتيال، على المواقف الأمريكية من ليبيا ذهبت إلى حد تحميل واشنطن مسؤولية تصرفات القذافي (دعم شركات النفط الأمريكية للنظام القائم في طرابلس). وكان المغرب، حسب هذه الوثيقة، قد أوى في طنجة سفينة أعدت لعملية إنزال في ليبيا لأجل اختطاف القذافي، وأوردت وثيقة أخرى اقتراح أوفقير بشأن خطة لاغتيال القذافي، عرضها على الملك الحسن الثاني في أكادير بتاريخ 1972/08/16؛

وارتباطا بالمحاولة الانقلابية الثانية، بينت بعض الوثائق أن بومدين كان أول من هنأ الحسن الثاني على نجاته من المؤامراة (هل كان بومدين يعاني من عقدة الانقلابات وهو الذي بدأها في الجزائر؟)، وقد سجلت توقعات الفرنسيين بشأن احتمال تعرض الحسن الثاني للاختطاف. وأشارت وثيقة أخرى إلى محاولة أخرى لاغتيال الحسن الثاني في فاس. ورصدت وثائق أخرى ردود فعل عواصم غربية ومنها رد فعل إيطاليا التي رأت أن من مصلحة الغرب دعم الحسن الثاني، ونقلت وثيقة أخرى تصريح السفير الإنجليزي،لا أحد هنا يسمح لنفسه بتفاؤل كبير حول مستقبل الملك، ومن مصلحتنا أن يبقى وأن يزدهر»[28]. وتناولت وثائق أخرى لجوء العقيد أمقران (الرجل الثاني في المحاولة الانقلابية الثانية) إلى جبل طارق، وكيفية إعادته إلى المغرب بعد طلب عاجل من حكومة الرباط، حيث رفض طلب أمقران بشأن اللجوء السياسي (وقد صدر حكم الاعدام في حقه). ورصدت بعض الوثائق مخاوف السلطات الحاكمة في جبل طارق، إذ خشيت من قطع المغرب إمداداته عن جبل طارق، لاسيما من الخضروات والعمال، إذا لم يتسلم الانقلابيين وفي مقدمتهم أمقران. وأشارت وثيقة أخرى خاصة بمحاكمة 220 من انقلابيي الصخيرات،أن الليبيين، على سبيل المثال، نشطون في هذا البلد [المغرب ، ومن المؤكد أنهم اخترقوا القوات المسلحة [المغربية ....»[29]، وهذا ما عكس جانبا من اختراق المخابرات الأجنبية للبلاد.

وبصفة إجمالية، نزعت الوثائق البريطانية إلى استبعاد استمرار الحسن الثاني في الحكم فترة طويلة، وهو ما يمكن اعتباره قراءة غير متأنية ودقيقة لواقع المغرب وبالأخص لنظام الحكم. وبصرف النظر عن هذا الأمر، فإن هذه الوثائق قدمت معطيات مهمة عما اختلج آنذاك في المغرب ورصدت ردود فعل متباينة إزاء أوضاعه، وهو ما برز بالخصوص في تغطية هذه الوثائق لمحاكمة وزراء مغاربة بتهم الفساد والرشوة والغنى الفاحش. ومهما كانت الملاحظات النقدية بشأن هذه الوثائق فإنها تحافظ على أهمية كبيرة بشأن مقاربة عدد من قضايا المغرب بالنظر إلى أن الجهات الصادرة عنها حاولت التحري عن أوضاع المغرب بالكثير من الدقة وبما يخدم مصالح الدولة المعنية. وعلى العموم، يمكن للوثائق الأجنبية إذا ما تأتى الاطلاع عليها، سد العديد من الثغرات بخصوص كتابة تاريخ المغرب المستقل.

قضايا في حاجة إلى البحث

ولا مناص للباحث من التنبش في مصادر أخرى بحثا عن المادة سواء كانت خبرا أو رأيا وتعليقا وموقفا. وتأتي الصحافة في طليعة هذه المصادر، رغم أن الصحافة كمصدر للكتابة التاريخية عموما وتاريخ المغرب المعاصر والراهن مازالت في بداياتها الأولى؛ بل إن المادة المتأتية من الصحافة مازال ينظر إليها بالكثير من الازدراء !، مع أن الصحافة بمختلف ميولاتها وانتماءاتها وتصانيفها (رسمية، حزبية، مستقلة، عربية، غربية...) تشكل خزانا للمواد (أخبار، تعاليق، آراء) حول قضايا المغرب المستقل. بيد أنها كباقي المصادر لابد من خضوعها للتمحيص الدقيق وللمقارنة بمصادر أخرى بهدف الوصول إلى استنتاجات ذات صدقية.

ولابد للباحث من توظيف التقارير والبيانات الحزبية والنقابية والجمعوية وأعمال مؤتمرات مختلف التنظيمات لإبراز كيفية تفاعلها مع قضايا المجتمع والدولة. ولا يمكن إهمال الخطب والندوات الرسمية للملك أو لكبار المسؤولين لمجرد أن لها صبغة رسمية، فهي تعبر عن توجهات السلطات الحاكمة ومواقفها وتبرز حيثياتها.

والحاجة ماسة كذلك إلى جمع الشهادات الشفهية وتحليلها ومقارنتها. وقد برهنت جلسات الاستماع العمومية المنظمة من قبل هيئة الانصاف والمصالحة في أواسط العقد الأول من هذا القرن 2005/2004، على أهمية الإنصات إلى ما ورد على لسان الأجيال السابقة بخصوص إشكالية خرق حقوق الإنسان في المغرب المستقل (اعتقالات، اختطافات، محاكمات، معاناة...) وتداعيات ذلك اجتماعيا ونفسيا. ويمكن أن تشمل هذه الشهادات الشفهية قضايا متنوعة من المغرب المستقل مثل تداعيات الكوارث الطبيعية (زلازل، جفاف)، غلاء المعيشة، التحول في العادات الغذائية والزي والنظافة والنقل وغير ذلك من المواضيع المرتبطة بالحياة اليومية للناس وما طرأ عليها من تغيرات بفعل عوامل عديدة. كما يمكن توظيف الصورة الفوتوغرافية والشريط السينمائي والابداع بمختلف أصنافه للغرض ذاته. وبصفة عامة، عدم إهمال أي مادة من أي مصدر يفيد في كتابة تاريخ المغرب المستقل ! أو على الأقل جزء منه. ومن القضايا التي لم تحظ بالاهتمام بعد، أو تم تناولها بشكل عرضي ودون تعمق :

- تاريخ الرقابة والحظر في المغرب المستقل (منع المنشورات ومصادرتها: كتب، مجلات، جرائد...الخ).

- تاريخ الانتفاضات الحضرية والريفية (أحداث 1981، 1984 و1990، 1994، وقبلها أحداث تافيلالت والريف (1958/1957)، طبيعة هذه الانتفاضات وما رافقها من سلب ونهب وإحراق وتدخل الدولة بعنف.

- تاريخ نقدي لسياسة المغربة لاسيما في قطاعي التعليم والاقتصاد.

- قضية الوحدة الترابية وانفصال موريتانيا وموقف الدولة والأحزاب منها، وتداعياته على ملف الصحراء لاحقا.

- الاغتيالات والمحاكمات في تاريخ المغرب المستقل.

- الفساد والرشوة، والثراء السريع في تاريخ المغرب المستقل.

- التجاوب الرسمي والشعبي مع الأحداث الإقليمية (طبيعة مرتكزاته، مبرراته).

ويمكن القول إجمالا، بأن تاريخ المغرب المستقل كتب منه النزر اليسير جدا، إن لم نقل بأنه لم يكتب بعد، بالنظر إلى محدودية المصادر وندرة الوثائق وتهيب الباحثين.

هوامش

(1) أحمد عسه : المعجزة المغربية، ط. 1، دار القلم، بيروت، 1974-1975.

(2) روم لاندو: الحسن الثاني ملك المغرب، تعريب بنحمان الداودي، المطبعة الملكية، الرباط، 1969.

(3) جون واتربوري: أمير المومنين – الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة عبد الغني أبو العزم، عبد الاحد السبتي، عبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغني، الرباط، 2004.

(4) نذكر من ذلك كتاب عبد الله العروي، الايديولوجية العربية المعاصرة وكان الكتاب قد صدر أول مرة عن منشورات François Maspero، Paris، 1967.

(5) ثم منعت لاحقا مجلات ودوريات أخرى، منها أسبوعية Lamalif وذلك سنة 1988.

(6) صدر الكتاب في اللغة الانجليزية سنة 2002، وحرص المؤلف على نقله إلى اللغة الفرنسية، كما نشرت صحيفة القدس العربي الصادرة في لندن (2003) ملخصا مطولا لفصوله من إنجاز الصحافي إبراهيم درويش.

(7) Jean Lacouture. Une vie de rencontres. Seuil. Paris. 2005.

(8) Ignace Dalle. les Trois rois (La monarchie marocaine de l'indépendance à nos jours). Fayard. Paris. 2004.

ويمكن على سبيل المثال إضافة كتاب الصحفي الفرنسي Stephen Smith مراسل صحيفة Libération الفرنسية، وهو متخصص في الشؤون الافريقية. وقد جمع فيه،شهادات، مليكة، مريم ورؤوف أوفقير، تحت عنوان:

Oufkir. Un destin marocain. Calman Lévy. Paris. 1999.

(9) عبد اللطيف جبرو، 16 يوليوز 1963، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2000.

- عبد اللطيف جبرو: عدي وبهي، حكاية عصيان تافيلالت، مطبعة القادري، الرباط، 2001.

وقد ألف جبرو 4 كتب عن بن بركة صدرت فيما بين 1985 و1995.

(10) A. Laroui. Le Maroc et Hassan 2 un témoignage. centre Culturel Arabe. Casablanca. 2005.

من الدراسات،التاريخية، القليلة جدا عن المغرب المستقل، الصادرة سنة 2005 كتاب Ahmed Beroho. Hassan 2 ou confession d'outre tombe

وهو كتاب تناول محادثات Aix les Bains، حرب الرمال، سنوات الرصاص، المحاولتين الانقلابيتين، دور بعض القيادات السياسية في الأحداث الكبرى بالمغرب وصولا إلى حكومة التناوب التوافقي. وقد صاغ المؤلف، وهو أصلا كاتب وقاص، مؤلفه في قالب هزلي رومانسي استنادا إلى المادة التاريخية والوقائع التي قدمها له الباحث في التاريخ زكي مبارك.

ومن الدراسات التاريخية،الأجنبية، نشير على وجه الخصوص إلى Pierre Vermerin. L'histoire du Maroc depuis l'indépendance. la Découverte. Paris. 2002.

(11) لقد وضع السفير محمد التازي الملك الحسن الثاني في مرتبة الصحابة، ولذلك تكررت في مذكراته عبارة «رضي الله عنه». إضافة إلى العديد من الصيغ المبالغة في الاحتفالية كلما استحضر موقفا أو رأيا للملك الراحل. راجع محمد التازي، مذكرات سفير، الجزء الأول، غشت 2000.

ومما كتبه أحمد عسه عن الحسن الثاني، إنجازاته التي،تفوق إنجازات كل من سبقه من ملوك المغرب منذ أن كان كيان المغرب الوطني قبل ثلاثة عشر قرنا، ونعرف كذلك أي غد مشرق ينتظر الانسان المغربي مستقبلا» مرجع مذكور، ص. 337. وكثيرا ما ترددت في كتاب«المعجزة المغربية» مثل هذه الصيغ الاطرائية.

ومما كتبه روم لاندو في كتابه عن«الحسن الثاني»،يعتبر الملك الحسن الثاني من أشد المؤمنين بتبني نموذج الديمقراطية الغربية (...) ولم يقم بأي عمل مضاد لكبح حرية التعبير هذه، رغم أنها كانت تتحول أحيانا إلى فوضوية، إذ كان يعنى دعم الأغلبية الشعبية له...»، ص. 90-91.

(12) صدرت بعض الكتابات الخاصة حصريا بالسنوات الأولى من الاستقلال، منها:

- عبد الرحيم الورديغي: الخفايا السرية في المغرب المستقل 1956/1961.

- عبد الرحيم الورديغي: المغرب من وفاة محمد الخامس إلى حرب الرمال 1961/1963.

كما صدرت عبر سنوات متباعدة مؤلفات خاصة ببعض الانتفاضات والمحاكمات أو الأحزاب والتنظيمات، منها:

- محمد اوراضي: الأغلبية المخدوعة من خلال محنة مناضل، ط.1، مطابع دار الكتاب، الدار البيضاء، 1981-1980.

- عبد القادر الشاوي: حزب الاستقلال (1944/1982)، عيون المقالات، الدار البيضاء 1990.

- عبد القادر الشاوي: اليسار في المغرب (1970/1974)، تجربة الحلم والغبار، منشورات على الأقل، ط.1، 1992.

(13) ومن الإصدارات التي عرفت النور بعد وفاة الحسن الثاني1999، العناوين التالية:

- محمد الرايس: مذكرات محمد الرايس، تذكرة ذهاب وإياب إلى الجحيم، ترجمة عبد الحميد جماهري، ط.1، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ط.1، 2000.

- محمد بنسعيد آيت ايدر: صفحات من ملحمة جيش التحرير بالجنوب المغربي، المنشورات المواطنة، الدار البيضاء، ط.1، 2001.

- محمد لومة: ثورة شعبية أم مناورة للتحريك [محاكمة مراكش الكبرى 1971 ط. 2، دون ناشر، دون مكان، 2001.

- الغالي العراقي: ذاكرة نضال وجهاد، حديث عن سنوات التحرير والجمر والغبار، النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط.1، 2002.

- عبد اللطيف جبرو: ايكس ليبان،ملفات وحقائق، دون ناشر، دون مكان، 2002.

- محمد لومة : شيخ العرب بين الحقيقة والافتراء، مطبعة الأمنية، الرباط، 2003.
- الحاج الحسين برادة : مسيرة التحدي من الملك محمد الخامس إلى الملك الحسن الثاني الباني، ط.1، 2003.
- عبد الله رشد : كفاح المغاربة في سبيل الاستقلال والديمقراطية (1953/1973)، الشركة الجديدة للمطابع المتحدة، الدار البيضاء، ط.1، 2004.
- محمد لومة : المشروع الانقلابي المغربي بين الساسة والعسكر (16 غشت 1972 نموذجا)، ط.1، 2005.
- الطاهر محفوظي : أفول الليل، يوميات المعارف واغبيلة، مطبعة دار القرويين، دون مكان، ط.1، 2004.
- محمد لومة : الثورة الموؤدة [المحكمة العسكرية بالقنيطرة 1973 ط.1، 2004.
- الغالي العراقي : البيان والبرهان، منشورات الاتحاد الاشتراكي، الدار البيضاء، ط.1، 2006.
- Ahmed Marzouki, Tazmamart, Cellule 10, Editions Tarik, Casablanca, 2000.
(14) عبد الهادي بوطالب : نصف قرن في السياسة، منشورات الزمن، الرباط، 2001.
(15) الفقيه البصري : كتاب العبرة والوفاء، حوار سيرة ذاتية مع حسن نجمي، مؤسسة الزرقطوني للثقافة والأبحاث، الدار البيضاء، 2002.
(16) الحسن الثاني : ذاكرة ملك، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، دون تاريخ، دون مكان.
(17) د. عبد الكريم الخطيب : مسار حياة، اعداد حميد خباش، نجيب كمالي، الناشر جريدة العصر، ط. 3، 2003.
(18) بدأ نشر مذكرات عبد الرحيم بوعبيد على أعمدة صحيفة الاتحاد الاشتراكي، ضمن عدد يوم الثلاثاء 17/01/2006.
(19) تحدث Lacouture، مثلا عن موت محمد الخامس أثناء عملية جراحية بسيطة، ولم يكن عندئذ قد تجاوز الخمسين إلا قليلا، الشيء الذي يلقي بظلال من الشك والريبة على هذا الموت المشبوه، فهل كان موتا سياسيا ؟ راجع Lacouture, Une vie de rencontres.
(20) نشرت هذه المذكرات في أعداد مجلة الوطن العربي الصادرة في باريس (79/1980).
(21) نشرت مذكرات فداني مصري على أعمدة صحيفة الاتحاد الاشتراكي أعداد شهر يوليوز 2005، ولاسيما الأعداد الحاملة للأرقام 7979، 7980، 7981، 7982، 7983، 7984، 7985، 7986 وهي التي تتعلق إجمالا بالمغرب.
(22) أعيدت مذكرات العماد مصطفى طلاس،مرآة حياتي»، على أعميدة صحيفة الصحراء المغربية، أعداد شهري ماي / يونيو 2005، ويهمنا منها بالخصوص العدد رقم 5997 (2005/06/23/) والعدد رقم 5998 (2005/06/22).
(23) مصطفى طلاس : مرآة حياتي، الصحراء المغربية، ع. 5998 بتاريخ 22 يونيو 2005، الحلقة (66)، ص. 11.
(24) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
(25) هذا ما حاولت إبرازه بشكل أو بآخر شهادات ومذكرات من كتبوا من داخل دائرة اوفقير، من ذلك
- Fatima Oufkir, Les Jardins du roi.
نشرته جريدة النهار المغربية مترجما إلى العربية في أعدادها الصادرة خلال شهري شتنبر- أكتوبر 2004.
- Raouf Oufkir, les invités, Vingt ans dans les prisons du roi", L'harmattan, Paris, 2005.
وقد قامت جريدة النهار المغربية بترجمته إلى العربية ونشرته في أعدادها صيف 2005.
ومن الذين دافعوا عن مسلك أوفقير في الاتجاه ذاته، الضابط السابق أحمد الرامي. راجع الاستجواب الذي أجري مع هذا الضابط على أعمدة صحيفة الأحداث المغربية بتاريخ 21/02/2003، ص. 8.
ومما قاله في هذا الشأن»... وكان الجنرال أوفقير لا يخفي تماما آراءه المناقضة للمفاهيم السائدة تحت النظام الملكي، وكنت لا أخفي دهشتي أمام هذا الوجه الجديد الذي لم أكن أعرف به أوفقير حتى تخيلت في عدة مرات أنه يقول أفكاره تلك هزلا لا جدا...».
(26) نشرت هذه الوثائق على أعمدة صحيفة «الشرق الأوسط»، أعداد شهري يناير وفبراير 2002.
(27) الشرق الأوسط، العدد 8456 بتاريخ 22/01/2002.
(28) المصدر نفسه، العدد 8837، 07/02/2003.
(29) المصدر نفسه، العدد 8839، 09/02/2003.

الثقافة المغربية بين الشذ والجذب

عزيز العرباوي
كاتب وباحث

هل هناك ارتباط وثيق بين المثقف المغربي ووزارة الثقافة يمكن أن يساهم في خلق رؤية ثقافية واضحة المعالم تستطيع أن تنقذ المجتمع من الموات الثقافي الذي يعيشه منذ عقود؟ وهل تتأثر الوزارة والقائمون عليها بما يعمل عليه المثقفون المغاربة –على قدر استطاعتهم طبعاً- من دحض لثقافة التخلف وإبداع أسس ثقافية وفكرية تنحو نحو التحديث والتجديد، أم أنها مجرد مؤسسة رسمية أُحدثت لمحاربتهم ووضع العراقيل أمامهم؟ ولماذا لا تتغير سياسة الوزارة منذ سنوات عديدة، بل تزيد من تقوقعها وعدم انفتاحها على المثقف وخلق الصراعات معه على كل الجبهات؟ هل المشكلة في المثقف المغربي أم في المؤسسة الرسمية وسياساتها؟.

إن الصراع الحاصل بين المثقفين المغاربة بكل أطيافهم وبين الوزارة المعنية ليس وليد اليوم فقط، وليس نتيجة لوجود كاتب ومبدع على رأسها، بل هو قديم قدم هذه المؤسسة. فأغلب الوزراء الذين تعاقبوا على وزارة الثقافة كانوا سياسيين ينتمون إلى أحزاب سياسية (الاتحاد الاشتراكي نموذجاً) ينظرون إلى الثقافة من منظور إيديولوجي خاص، وهو بالطبيعة لا يتقاطع مع العديد من المثقفين المختلفين في الفكر والموقف والرأي. وهذا ما أنتج صراعات فكرية وسياسية تركت بصماتها في تاريخ الثقافة في المغرب.

فليس بإمكان أي مسؤول حكومي يتحمل مسؤولية الثقافة أن يكون محط إجماع كل المثقفين، ولذلك يجد نفسه في مواجهة العديد من الذين يخالفونه في الرأي والموقف، أما الذين يوافقونه فهمهم الوحيد هو استغلال الفرصة لتحقيق غاياتهم في طبع كتبهم والاستفادة من المرحلة التي يتحمل فيها هذا المسؤول مسؤولية الوزارة.

إن المثقف الحقيقي هو الذي يضع مصلحته الشخصية جانباً ويناضل من أجل الوضع الثقافي في بلاده. أما أن يركن المثقف إلى جانب، ويستقيل من المسؤولية –كونه مثقفاً- ولا يخرج عن صمته إلا إذا ظهرت له بوادر اصطياد بعض المصالح الشخصية، فهذا ينفي عنه صفة الثقافة، بحكم أنه لا يختلف في المبدأ عن الأمي والجاهل.

لقد ظلت الثقافة في المغرب قليلة التطور والاهتمام بحكم وجود بعض الحذر من التيارات الثقافية التجديدية التي تتوجس منها المؤسسة الرسمية. ولا يعنيها بالمطلق أن تخلق جواً ثقافياً يكون ملتقى للمبادرات الثقافية، والحركية الثقافية التي تذيب الإقطاعية الثقافية والفكرية، والبورجوازية المتعفنة التي تكرس الجمود الثقافي وشحن المجتمع بالموبقات والقيم المدمرة.

المثقف المغربي: عجز أم تخوف :

المثقف الذي يضع نفسه في مستوى الخوف والطمع والتخاذل، ويتنازل عن القيام بدور تثقيفي نقدي لكل السلوكات المتطرفة وردع كل القرارات الجائرة، هو مثقف غير صادق مع نفسه وأمام الناس. أما المثقف الصادق فهو الذي يعي ضرورة تجاوز المرحلة السلبية، والعمل على تغيير الشروط التي أدت إلى الكارثة الثقافية التي نعيشها، وأصبح الواجب الملح يتمثل في إعادة الثقة إلى الشعب المغربي، وتجاوز الوضع المتخلف ثقافياً واجتماعياً وقيمياً والذي ساهم فيه المثقف من حيث يدري أو لا يدري.

وإذا ما أمعنا النظر في الواقع الثقافي المغربي وجدنا فقراً مدقعاً من الناحية الإنتاجية، بحيث يفتقر المثقف في المغرب إلى إرادة قوية لخلق معرفة جديدة في كل المجالات المعرفية، ويوفر جواً مناسباً

للإبداع والخلق، لأنه بكل بساطة، يضعف أمام كل موجة تقليدية رجعية تحافظ على السلطة الثقافية السائدة والتي تمنح صك الاعتراف لكل ماهو محافظ وتراثي على حساب التطوير والتحديث ضمن رؤية نقدية للواقع الثقافي والسياسي.

إن السمة الأساسية للمثقف الجديد هي قدرته على إحداث تغيير، ولو طفيف، في المنظومة الثقافية السائدة والمحافظة، وطالما أنه لا يستطيع إحداث هذا التغيير وإقناع فئة ما، صغيرة أو كبيرة من المجتمع، بجدوى آرائه وأفكاره التجديدية والقائمة على أسس علمية وفكرية حديثة فاعلة ومتفاعلة مع القيم الإنسانية في العالم، فالبيئة الثقافية بكل مساوئها تساعد المثقف على الإنتاج والإبداع، وتقديم الحجج والبراهين على سلبية الثقافة المغربية الحالية وعدم تجاوزها للتقاليد الموروثة والتراث الموغل في القداسة والتسلط... فإن المثقف يبقى خارج سيرورة التحديث والتجديد في ظل هيمنة الفكر المحافظ والتقليدي على كل مؤسسات الدولة.

إن التداخل بين كل الأنواع والأشكال الثقافية والفنية في المغرب هو المدخل الملائم لإنتاج ثقافة جمعية حديثة تُبنَى على قراءة موضوعية للوقائع والأحداث والقرارات،والأفكار والمصادر... فهذا التفاعل الثقافي المتنوع بين مكونات المجتمع المغربي يحتاج إلى قراءة نقدية تظهر مكامن القوة فيه، ومنابع الخصوصية التي يختص بها كل نوع ثقافي في هذه الجهة من الوطن أو تلك في تفاعلها مع الأنواع الثقافية الأخرى.

وإذا ما حاولنا توضيح الخلفيات النظرية التي أنتجت غياب المثقف المغربي عن الساحة واكتفائه بإنتاج كتب أدبية وفكرية قليلة العدد وضعيفة المحتوى، وبعيدة كل البعد عن القضايا الحساسة للمجتمع، فإننا سنجد أنه (المثقف) قد آثر السلامة والذوبان داخل المجتمع والتفكير في لقمة العيش على حساب الكتابة التي لا تسمن ولا تغني من جوع، خاصة وأنها ليست مهنة قائمة الذات في المغرب ولا يستطيع ممتهنها أن يحقق من ورائها عائداً مالياً، بل قد ينفق عليها أكثر مما يحصل منها بكثير...

إن التراجع الملموس لدور الثقافة بصفة عامة، ولدور المثقف بصفة خاصة، في توعية الناس وتثقيفهم، ومحاربة كل السلوكيات المدمرة للأخلاق والقيم، مرتبط بالعوامل السياسية والثقافية السائدة اليوم في المغرب. فالمجتمع المغربي لازال يتأثر بالشعارات أكثر ما يتأثر بالفكر والثقافة، ولازال يؤمن بالشخص المخلص والمتسلط الذي بيده الحل والعقد عوض التأثر بالحرية واختلاف الرأي والتجديد... ولذلك يصعب علينا الحديث عن تغيير شامل للمنظومة الثقافية السائدة ضمن سيطرة مطلقة للخرافة والجهل والأمية...

إن الناظر في الثقافة المغربية يدرك بيسر مدى تنوعها وقوتها، لكن الغالب عليها هو ذلك الضعف في الإنتاج الثقافي والإبداعي. والخوف من مقاربتها بهذا التنوع ومحاولة استثماره من طرف المثقف المغربي الذي يعجز عن ذلك أمام آلة التقاليد المتوارثة والقيم السائدة التي عفا عنها الزمن وصارت مجرد خزعبلات فكرية لا أساس لها. وهذا ما يستوجب عليه أن يرفع من إرادته في التغيير الثقافي وإصلاح المنظومة الثقافية الغارقة في المؤسسية اجتماعياً وسياسياً ودينياً.

إن البعد الثقافي هو العنصر المحدد في بروز خصوصية الإنسان ضمن المخلوقات

الأخرى، ولذلك يتعين عليه النظر في ملابسات ارتباطه بالثقافة من خلال تهيئه للتعاطي معها، مهما تنوعت الأسئلة واختلفت الطرق والأساليب بين مكونات المجتمع. معنى هذا أن الثقافة هي وجود مطلق لازم لوجود الإنسان. فالثقافة في رأينا هي محور التفاعل الإنساني داخل مجتمع ما، ولذلك فحضور الثقافة في التعايش البشري والتعاون على الاستمرار يعتمد على البعد الجماعي في إبراز مكامن الثقافة وتنوعها.

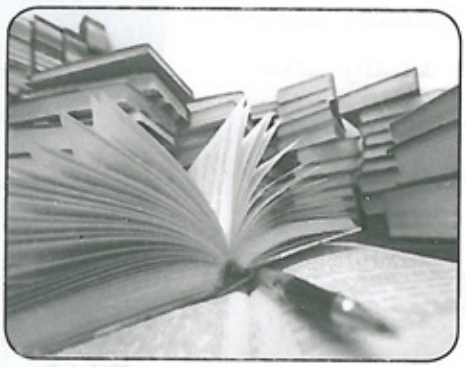

فالثقافة هي السبيل لتأسيس المعرفة الإنسانية من حيث تأصيل تنوعها وتكريس طرق النهوض بها من موقع الاستيعاب والاستقصاء والبحث... ومن هنا يجب على المثقف أن يعيد النظر في مسألة تعاطيه مع الثقافة المغربية وعدم الانغمار في قضايا بعيدة عنها تؤسس لثقافة دخيلة أو في موضوعات موغلة في التاريخ والتراث دون ربطها بالحاضر والمستقبل، إما خوفاً من ردود فعل المجتمع والسلطة وإما تحقيقاً لرغبة شخصية أو سياسية ما.

والثقافة ترتفع في مراقي الوجود الإنساني وكمالاته فتصبح صورة لتوازي إدراكاته في التدرج نحو استيعاب العالم وجوداً وعقلاً، وهذا هو الذي يميز الإنسان عن باقي المخلوقات باعتبار أنه إذا علم علماً غامضاً أو فهم معنىً غامضاً لم يمتنع أو يقعد أن يبحث فيه ويستوعبه بطريقته وبإرادته في المعرفة. بمعنى أن الثقافة هي محررة الإنسان من الجمود والتخلف إلى الحركة والوعي والقدرة على تحليل الأمور.

فقد يكون المثقف واعياً بأنه يصور ثقافة وطنه على أنها أفضل الثقافات وأرقاها، وربما يعي مقصد تصويره هذا أو لا يعيه، لكن ما ينبغي عليه هو أن يؤسس لهذه الثقافة مبادئ تفوقها وتصاعدها حتى ترقى بين ثقافات العالم، لا أن يكتفي بالتنظير والقول بهذه الأفضلية دون إيجاد هذه المعالم التي تمنحها إياها. وإلا ستظل اللوحة الثقافية المرسومة من طرف المثقف منقوصة ما لم تعضدها الحيثيات القوية، التي تميزها عن باقي الثقافات. أما الاكتفاء بالكلام المرسل والانشغال بالصراعات الثقافية التافهة مع هذا الطرف أو ذاك فهو لا يخدم الثقافة الوطنية والقومية في شيء.

البحث العلمي :

إن وظيفة البحث العلمي هي وظيفة لحفظ التوازن الفكري والعلمي بين الحاجة وسد الحاجة البشرية. وبذلك فالبحث العلمي يرقى إلى مستوى الحاجيات الإنسانية التي لا غنىً عنها أبداً، فهو المشيد لمعالم الحضارة والفكر والثقافة، وهو الدافع نحو خلق وتيرة للنشاط الإنساني في كل مجالات الحياة. ولا يمكن لمجتمع أن يتصف بالحياة إلا إذا كان البحث العلمي رائجاً فيه ومحركاً لدواليب المجتمع وأفكار أفراده...

إن البحث العلمي أصل للخلق والإبداع، وسيرورة لتجارب الإنسان من خلال إبرازها وتطويرها والتعريف بها. وهو منظومة تتعاقد مع جوهر العقل بواسطة قانون سد الحاجة البشرية للعلم والإبداع، وتنقل المجرد من تكاثفه وغموضه إلى الملموس والمنظور بما يكفي من التمييز له.

ومن هنا، ندعو الباحث إلى الاعتماد على الدقة والتحليل المتصف بالنزاهة وسعة العلم والمدارك، دون الوقوف عند التأثرات الذاتية أو الشكل الخارجي وإظهار الصلة بين البيئة والموضوع المبحوث فيه... وسلاح كل هذا هو العقل المتبع للأدلة والبراهين العلمية. بل إن الباحث الجريء والنزيه الذي لا ينحرف مع هوىً معين ولا ينقاد لعاطفة خاصة، هو من ينجح في مشروعه العلمي بصفة نهائية. فإلى أي حد يتميز البحث العلمي في المغرب بمثل هذه الميزات؟ وهل يمكننا الحديث عن بحث علمي مغربي بامتياز؟ أم مازلنا بعيدين عن هذا الأمر؟.

إن الحديث عن البحث العلمي في المغرب يبقى حديثاً ذا شجون، نظراً لغياب دراسات تحدد لنا مستوى تفوق هذا البحث في الجامعات ومراكز الأبحاث على قلتها، وتحقيقه. ولذلك فإن متابعتنا الدائمة لما ينتج في الساحة الثقافية والفكرية من أبحاث تبقى ضعيفة بالنسبة لأغلب البلدان التي هي في مستوانا. والدليل على ذلك، هو أننا لا نملك إلى حد الآن دراسات وأبحاث حول العديد من القضايا الاجتماعية في بلادنا، كالأبحاث في ميدان الصحة العمومية، والتعليم، واللغات واللهجات الوطنية، والفقر، والأمراض المزمنة، والإعاقة بكل أنواعها... فضلاً عن أنه لا يستطيع اليوم أي باحث أن يحصل على المعلومات التي يريد توظيفها في أبحاثه إلا بشق الأنفس.

إن حديثنا هذا ينصب على الأبحاث العلمية التي لا تفتقر إلى الأرقام والإحصاءات الحقيقية غير المغلوطة، وليس

الحديث عن بعض الدراسات والأبحاث التي تدخل في باب النقد الأدبي والاجتماعي والسياسي... وبالتالي، فالكلام عن ضعف

هذا البحث العلمي بالمغرب وإغفاله يؤدي حتماً إلى الكلام عن تخلف علمي وفكري نعيشه. فكل الدراسات التي قام بها الكثير من الباحثين على مستوى المغرب ككل تبقى مجهودات فردية وذاتية يصعب عليهم الإحاطة الشاملة بكل جوانبها وقضاياها في غياب الدعم المادي والمعنوي والسياسي والاجتماعي معاً.

الإبـــداع الأدبـــي :

إن الإبداع الأدبي بكل أجناسه هو صناعة قومية وطنية بامتياز، ولذلك يجب على المبدع عامة، أن يعالج قضاياه بأبعاده وأعماقه، لتحويلها من مستوى النزعة الفردية إلى مستوى الهدف الإنساني، من مستوى الشكل إلى مستوى الجوهر، دون أن تضيع على ملامح الهدف والجوهر ومعتزمات العقل الإبداعي أشكال النزعة والشكل، ومخافة أن تتعثر نبضات قلب المبدع أمام سلطان الفكر والموقف.

فالمبدع الحقيقي يهدف إلى إنتاج فلسفة تغير المقاييس المألوفة والمجاري المتبعة في الإبداع عموماً، وواقع يلاعب الأسطورة لا أن يعيش بها، وكلمات ترشح جمرات حارقة، فيسيطر المبدع على الاتجاه الفكري، ويُحل الحوار والنقاش محل السلطة والاستبداد، لتظلل الفكر في مناخ سليم، وفي موقع من الصنيع الحضاري المتميز.

إن المبدع لا يجب أن ينظر إلى الواقع نظرة تشاؤمية بل نظرة تفاؤلية تخفف كثرة المحن والآلام، وألا ينمي الإحساس الذي يتشبع به أفراد مجتمعاتنا العربية من حالتها الاجتماعية المتردية وأوضاعها الاقتصادية المفزعة. وفي نفس الوقت، فالتفاؤل المطلوب في المبدع ليس محاباة السلطة السياسية وإنتاج ثقافة النفاق وقلب الحقائق، وإنما محاولة خلق جو من المرح والحيوية عند قرائه ومتلقيه يخرجهم من واقعهم المزري. ويبقى التساؤل هنا، إلى أي حد نجح مبدعونا المغاربة في ذلك ؟.

إن أغلب ما يُنتَج اليوم في مجال الإبداع في الساحة الأدبية المغربية -ونخص بالذكر جنس الشعر أكثر من غيره- لا يرقى إلى مستوى الإبداعية والتفوق في الكتابة. خاصة وأننا نرى تطفل العديدين على مجالات الأدب المختلفة من خلال الإنترنيت التي يمنح الحرية للجميع للكتابة دون متابعة ونقد يحد من الاستمرار في الرداءة الإبداعية. وهذا ما أثر ويؤثر سلباً على ثقافتنا ككل ويحد من قدرتها على التغيير وتحقيق التفوق الإبداعي والثقافي.

لقد كانت لأدبائنا فيما مضى صولات وجولات في كل الأجناس الأدبية، بل تفوقوا على العديد من مبدعي المشرق العربي وخلدت أسماؤهم وإنتاجاتهم وبقيت صامدة بعد مرور زمن طويل. لكننا اليوم نعيش فقراً مدقعا على مستوى الإبداع الأدبي من الناحية الكيفية وليس الكمية. فالإنتاج غزير، لكن المستوى ضعيف، والسبب راجع إلى الردة الثقافية والسياسية التي عرفها المغرب خلال عقود من الزمن. مما ساهم مساهمة بالغة في التراجع الثقافي، وبروز الرداءة الأدبية والثقافية والسياسية...

إذن، على النقاد المغاربة، والذين لا يفتقرون إلى الكفاءة العلمية والأدبية

والأخلاقية، أن يقرأوا إنتاجنا الأدبي ويعملوا على تنقيته من الشوائب، ويبعدوا عنه الجراثيم والميكروبات الإبداعية التي علقت به وما زالت تفعل في ظل غياب نقد أدبي يقارب كل جديد في مجال الأدب والفن....

النضال السلمي، واستراتيجية مقاومة الديكتاتوريات[1]

حوار : نتالي نوغايرد
ترجمة : سعيد بوخليط
boukhlet10@gmail.com

حوار :

بعد مرور سنة، على تضحية الشاب التونسي محمد البوعزيزي، واستمرار

وقائع الربيع العربي، يستحضر المؤرخ «Jacques Semelin»، ممكنات سلاح المقاومة المدنية ضد الأنظمة الاستبدادية. بين طيات، هذا الحوار، يتحدث مدير البحث بالمركز الوطني للبحث العلمي (مركز الدراسات والأبحاث الدولية في العلوم السياسية)، والمتخصص في أشكال المقاومة المدنية، عن سبل المقاومة السلمية، لإسقاط الأتوقراطيات.

س : ماذا تعني«المقاومة المدنية»، مفهوم يبدو، قد ترسخ مع مجريات الربيع العربي ؟

ج : إنه تطور تلقائي للمجتمع المدني، بوسائل سلمية، سياسية واقتصادية وقانونية وإعلامية، بهدف تقويض السلطة القائمة. ولأني اشتغلت طويلا، على مختلف مظاهر المقاومة المدنية في أوروبا الشرقية، لا يمكنني حتما غير مهتم بما يقع في تونس ومصر. بشكل عام، يجد خبراء العلاقات الدولية صعوبة، من أجل ضبط هذه الظواهر، والدبلوماسيون، اعتادوا على التعليل بمقولات القوة، سواء عسكرية، واقتصادية، بل والبحث في تأثيرها، ولا يلتفتون إلى ما تفرزه المجتمعات. يقول البعض، بأن المقاومة المدنية، تستند إلى رؤية مثالية، أجيبهم :«استعيدوا، الانشقاقات التي عاشتها أوروبا الشرقية».

س : ما هي أهم مقدمات المقاومة المدنية ؟

ج : لقد نسينا ربما، أحد المشاهد. لكن حين ذكر سنة 1986، يتبادر إلى الأذهان الاندفاع الجماهيري المدهش للشعب الفليبيني، ضد الرئيس ماركوس. صور مؤثرة، بحيث احتشد عشرات آلاف الأشخاص في أهم شوارع وفضاءات العاصمة مانيلا. جمهور يحاط بالدبابات. هكذا، بدأ الكلام عن حركة«قوة الشعب»، كما هو الأمر هذه السنة بخصوص تونس ومصر. أما، في أوروبا الشرقية، فالمقارنة الأكثر إقناعا مع الثورات العربية، فهي تحيلني مباشرة، على الانتفاضة التي عاشتها ألمانيا الشرقية. تتذكرون الكليشيهات المتداولة بهذا الخصوص : شعب أبله، نتيجة خضوعه طيلة عقود للدعايات النازية ثم الشيوعية. لكن، إضراب سنة 1953 ببرلين، الذي استمر يومان، غير الوضع؛ لم يعرف شعب ألمانيا الشرقية أية حركة مقاومة وازنة منذ 1933. لذلك، فاجأ العالم، بطريقة انخراطه التدريجية

والجماعية واللاعنيفة، مما أثار استغراب الجميع.

س : ما هي المقومات التي ساعدت، على تبلور مسار كهذا ؟

ج : هناك عامل من بين أخرى، لعب دوره بالنسبة لألمانيا الشرقية والعالم العربي. أقصد : حيز الديني. فالألمان الشرقيون، اجتمعوا داخل الكنائس البروتستانية، كي يكتسبوا الشجاعة. الكنيسة، قدمت لهم فيلم«غاندي» (1983)، بواسطة شريط فيديو. شاهد شباب ألمانيا الشرقية، العرض لمرات عديدة، وهم يقولون :

الأمر إذن ممكن! سنة 1989، تكدسوا في الكنائس ثم تجرؤوا على الخروج إلى الشارع. لقد، حدث لدي نفس التمثل، حينما علمت أنه في مصر وسوريا، تتجمع

الجماهير في المسجد كل جمعة، وتستلهم الشجاعة كي تندفع نحو الفضاء العمومي بوجوه مكشوفة. في الفلبين أيضا، ساندت الكنيسة جماعة «قوة الشعب». وبالطبع، وقائع بولونيا لسنوات 1980. إذن، غالبا، ما تستند المقاومة المدنية على الفضاء الديني، كي تبلور أهدافها السياسية.

س : هل دور الإعلام جوهري ؟

ج : مع الأنترنيت، نستعيد ثانية دور الصحافة السرية وكذا المذياع، لتحقيق أهداف انقلابية، كما لاحظنا سابقا في الكتلة السوفياتية، حينما استوعب الاعلام سياق المقاومة. لقد أصدر «ليش فاليسا» ومعه أسماء أخرى، مجموعة مقالات في الصحافة السرية ثم يلتقطها راديو «أوروبا الحرة»، مما يمنح الجميع إمكانية اقتسامها، بمعنى نفس الوضع الذي نعيشه حاليا مع الأنترنيت. الفارق، استطاع الفرد عبر الوسائط التقنية الحديثة، أن يخلق المعلومة بنفسه. سنة 1956، صرخ شاب من مدينة بودابست : ((أريد إخبار العالم بالحقيقة !))، لذا، تدبر بطريقة من الطرق، جهاز مذياع بموجات قصيرة. لو توفر حينئذ على الأنترنيت، لكان الأمر مختلفا.... مع ذلك، فالتحدي الحقيقي للسلطة الحاكمة، يتشكل في الشارع، وليس على صفحات مدونة إليكترونية.

س : لماذا ينتمي أغلب مفكري المقاومة المدنية، إلى المنظومة الأنجلو أمريكية ؟

ج : لقد أقر أهم الفلاسفة السياسيين بمشروعية العصيان المدني، حتى في ظل نظام ديمقراطي. نتحدث هنا عن «حنا أرنت»، «جون راولز»، «يورغان هابرماس». ويبدو لي، بأن هذا التصور أكثر عمقا في الولايات المتحدة الأمريكية، نظرا لارتباطه بالمقاربة الأمريكية للحرية الشخصية. مفهوم العصيان المدني، نحته الفيلسوف الأمريكي «هنري دافيد تورو» خلال القرن التاسع عشرة. وبالطبع، الأثر القوي ل «مارتن لوثر كينغ»، على امتداد الولايات المتحدة الأمريكية. أما في إنجلترا، فقد بقيت نضالية غاندي عالقة بالأذهان. سنوات الثلاثينات، وظف إلى جانب أشياء أخرى، أسلوب «المقاومة المدنية»، الذي يشتغل عليه حاليا «آدم روبرتس»، أستاذ بأكسفورد، ومؤلف عناوين كثيرة تصب في الاتجاه ذاته.

س : تلقيتم دعوة، من قبل جامعة هارفارد، وبالضبط الأستاذ «جين شارب» الذي يوصف باعتباره أكبر منظر للثورات السلمية ؟

ج : هذا الباحث، توخى القطع مع الرؤى السلمية أو الأخلاقية، للفعل غير العنيف. مجمل أطروحته، أرادت استلهام استراتيجية للفعل، وطمح إلى أن يكون رهن إشارة كل الشعوب التي تريد التخلص من حكامها الديكتاتوريين. وبالتالي، اهتم، بتعميم «مهارة» كهذه. وجدناه في بيكين إلى جانب الطلبة بساحة «تيانانمن»، أو بلغراد مع المعارضين الصرب ل ميلوزوفيتش. كتابه : From dictatorship to] Democracy، ترجم إلى 28 لغة، بحيث استفاد منه الجورجيون (2003) والتونسيون أو المصريون. يلح «جين شارب»، على أنه لتحقيق مقاومة سلمية فعالة، ينبغي ارتباطها ب «تخطيط استراتيجي» وليس فقط الاكتفاء بالعفوية. يلزم المعارضون كي «يقوضوا» النظام، تحديد أهداف كوسائط، ثم الانتقال إلى مباشرة أفعال بسيطة، ترسم الثقة نحو تنظيم حملات وازنة. بخصوص عدم مسايرة الوضع، وكذا العصيان المدني يخاطب «جين

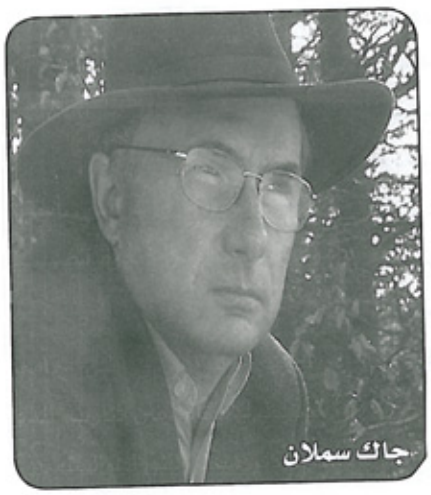
جاك سملان

شارب» المناضلين الشباب، قائلا : هذا ما يمكن أن يعطي نتيجة، لكن عليكم الامتثال لاستراتيجية مجتمعكم، بالتفكير في نقط ضعف السلطة التي تريدون مواجهتها.

س : على ماذا يستند نجاح هذه الممكنات، بزعزعة قوى الأمن، مثلا ؟

ج : إنه جوهر عملي، حول المقاومة المدنية. لقد أردت تقويم القدرات بناء على قياس العنف المتطرف. فحاولت تبني العقلانية في دراسة هذه الظواهر السياسية، التي تدرك غالبا باعتبارها خارقة. أولا، هناك اللحظة، التي يسميها قدماء اليونان ب« Kairos » : يتعلق الأمر بفكرة الفرصة السياسية المناسبة، التي يمكنها أن تقود إلى تفكيك السلطة، وتضعف من سطوة القمع، بل تجعله غير موجود تقريبا. نتوفر على مثال مشهور : مآل إضراب مدينة Gdansk البولونية سنة 1980، فبينما جميع المعطيات اتجهت ناحية الخوف من تكرار قمع دموي، انخرط الجناح«التقدمي» للحزب الشيوعي البولوني في مفاوضات مع المضربين، انتهت بتوقيع اتفاقيات. هذا النوع من الأحداث الغريبة، تساعد عليه، عوامل تاريخية مثل أشكال الدعم الدولية المختلفة (إعلامية، مالية، دبلوماسية). هكذا، تتم المقاومة المدنية بثوابت متعددة، وتحتفظ للعقل برؤية الاستراتيجي الصيني«Sun Tzu» : الانتصار في الحرب دون القيام بها. ينبغي، استثمار تناقضات الخصم.

س : بماذا أوحت إليكم، الحالة السورية ؟

ج : الأحداث هناك دراماتيكية وملغزة. لم أعرف في التاريخ الحديث، نموذج شعب، أظهر صلابة في مواجهة الرعب. إنه، في اعتقادي نوع من الاجتثاث السياسي. سعي لتحطيم المعارضين منهجيا. في إطار اشتغالات«مركز الأبحاث والدراسات الدولية» وضمن موسوعة«أشكال العنف الجماهيري»، أدرجنا دراسة حول جريمة«حماه» التي وقعت سنة 1982. فخلال مدة لم تتجاوز خمسة عشر يوما، قتل نظام حافظ الأسد 20 ألف سوري، ويجتهد اليوم، ابنه بشار لإنتاج نفس السيناريو الدموي، وملامسة السقف ذاته. حصيلة مرعبة، خلفت فترة خمسة أشهر، 5000 قتيل. يكمن هدف بشار في أن يشيد ثانية جدارا للخوف. لكن المقاومة عاودت الظهور، وحالات الانشقاق التي تضاعفت داخل الجيش، قد تكون إشارة عن تهاوي النظام. بيد أنه، ينبغي على المعارضة تجنب التورط في مجابهة مسلحة، مادامت السلطة تتحين فقط هذه الفرصة.

س : لكن المقاومة المدنية، لا تقود دائما إلى الديمقراطية ؟

ج : الأمر بسيط. ممثلو هذا النمط من التطوير، ليسوا دائما بالأشخاص القادرين على إعادة صياغة الدولة. فالحكومات التي جاءت بعد ماركوس، لم تكن حقا ديمقراطية. المقاومة المدنية، لا تضمن شيئا، غير أنها تفتح مجالا أكثر رحابة من الصراع المسلح الذي يفضي إلى نتائج عنيفة.

تقول صيغة جميلة لغاندي : «تكمن النهاية في الوسائل، كما الشجرة في البذرة».

Le Monde

Ecole : la carte des 14 000 postes supprimés

1- جريدة لوموند، السبت 17 دجنبر 2011.

حوار مع الأستاذ ديدي ولد السالك
رئيس المركز المغاربي للدراسات الإستراتيجية

موريتانيا بين واقع "الربيع العربي" ومستقبل "المغرب العربي"

حاوره: أحمد نظيف – أسامة الزكاري

ومع انقلاب 2005 عرفت موريتانيا مرحلة انتقال ديمقراطي واعدة استبشر المراقبون بها، إلا أنها انتكست بانقلاب 2008، رغم كثرة الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، حيث يوجد اليوم في موريتانيا ما يزيد على 75 حزبا وعشرات النقابات ومئات منظمات المجتمع المدني وبالتحديد ما يزيد على 3000 منظمة، وبعض هذه الأحزاب خاصة المهمة تقود عمل المعارضة ولا تسعى إلى التهدئة على الإطلاق بل تسعى إلى التوتير وتصر على رحيل النظام الحاكم.

أما عن التيار الإسلامي فهو تيار ناشط في الساحة السياسية الموريتانية وخاصة في جبهة المعارضة ممثلا في حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية "تواصل"، مع التنبيه أن قوة التيار الإسلامي في موريتانيا ليست بحجم قوة التيار الإسلامي في كل من تونس والمغرب ومصر وإن كان يعد تيارا حيويا بل هو الأنشط في صفوف المعارضة.

موريتانيا بين واقع "الربيع العربي" ومستقبل "المغرب العربي"

1ـ مرحبا بكم الأستاذ ديدي ولد السالك، ضيفا على قراء مجلة "رهانات". نفتتح معكم هذا الحوار بالعودة لموضوع تفاعلات الواقع العربي الراهن في ضوء متغيرات سنتي 2011 و2012. كيف تقرؤون – من موقعكم كباحث – حيثيات "الربيع العربي" وامتداداته الإقليمية والدولية ؟

• كلمة الربيع العربي كلمة تفاؤلية أطلقتها وسائل الإعلام على الحراك الشعبي الذي شهدته بعض الأقطار العربية، وإن كان في الواقع يجسد تغيرات سياسية واجتماعية كبيرة في هذه المنطقة من العالم، جاءت استجابة طبيعية لتراكمات الاستبداد والتخلف والتقهقر الحضاري، الذي عاشت في ظله الشعوب العربية خلال القرن العشرين، والذي شخصته تقارير التنمية الإنسانية العربية - التي صدرت تباعا مع بداية القرن الواحد والعشرين ابتداء من 2002 - بما فيه الكفاية.

وهذه التغيرات السياسية والاجتماعية وإن اختلفت مظاهرها من قطر عربي إلى آخر خاصة في الأقطار التي وقعت فيها الثورة، فإن امتداداتها وارتداداتها ستشمل كل المنطقة العربية إن عاجلا أم آجلا، مع اختلاف تفاعلاتها وتأثيراتها من قطر عربي إلى آخر وفق وضع كل قطر وخصوصياته.

ومهما كانت مسارات هذه التحولات السياسية والاجتماعية في المنطقة العربية فإن الأوضاع لن تعود إلى ما كانت عليه قبل 2011.

وستكون لهذا الربيع أيضا امتدادات إقليمية ودولية، بدأنا نرى تجلياتها في بعض الدول الغربية في شكل احتجاجات، كما أنه سيعود على المنطقة العربية بتحسين صورتها في وسائل الإعلام، وفي مخيال شعوب العالم، وهذا شيء إيجابي للإنسان العربي، الذي كان ينظر إليه بازدراء، باعتباره ينتمي إلى منطقة تشكل استثناء في العالم في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

2ـ اختلفت وجهات النظر حول تقييم الحراك الاجتماعي والسياسي في البلدان العربية، وهناك من أعاد النظر في إطلاق "الربيع العربي" عليه. كيف تعلقون على ذلك؟

• من الطبيعي جدا أن يختلف تقييم هذا الحراك الاجتماعي والسياسي في المنطقة العربية من باحث إلى آخر، وبين مهتم ومهتم انطلاقا من اختلاف وجهات نظرهم الفكرية ومنطلقاتهم الإيديولوجية، وتخصصاتهم العلمية، واختلاف قدرتهم على استشراف المستقبل، فضلا عن اختلافهم في استيعاب تفاعلات الأحداث الجارية التي ما تزال متواصلة، لكن الذي لا ينبغي أن نختلف حوله هو أن هذا الحراك السياسي والاجتماعي مهما كانت تداعياته السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية القريبة وتكاليفه الباهظة، فإنه سيكون مفيدا في نتائجه البعيدة ومآلاته المستقبلية؛ لأننا

قد جربنا الركود وهو مدمر خاصة إذا كان في ظل لاستبداد.

أما تحفظ البعض على إطلاق مصطلح الربيع العربي على هذا الحراك فهي مسألة علمية موضوعية؛ لأن وصف الربيع العربي هو مصطلح إعلامي إيجابي لوصف هذا الحراك، لكن الدقيق علميا هو توصيفه بأنه حراك سياسي واجتماعي ستكون له انعكاسات على كثير من الأبعاد الأخرى في حياة المجتمعات العربية.

3ـ سنبقى معكم أستاذ في نفس السياق، ولكن هذه المرة في علاقته ببلدكم موريتانيا. ماذا عن ارتدادات تغيرات "الربيع العربي" على الساحة الموريتانية؟ نذكركم أننا نطرح عليكم هذا السؤال،

ونحن نستحضر الخطاب الرسمي المغربي الذي يتحدث عن الاستثناء المغربي.

في موريتانيا، هل يتم الحديث عن الاستثناء أيضا؟ أم أن هناك خطابا آخر يبرر عدم انخراط وتجاوب الشارع الموريتاني مع "الربيع العربي"؟

• من الطبيعي جدا أن يدعي الخطاب الرسمي في كل قطر عربي أن بلده له خصوصية، وأنه سيمثل استثناء في الحراك العربي، وهذا ما صار عليه الخطاب الرسمي في موريتانيا أي بالحديث عن الخصوصية والاستثناء الموريتانيين، لكن واقع الشارع الموريتاني يدحض هذا الخطاب، حيث انطلق حراك شبابي منذ بداية 2011 أطلق على نفسه حراك شباب 25 فبراير ومازال مستمرا رغم العنف المستخدم ضده من السلطات ومحاولات تفكيكيه، وقد اتسع هذا الحراك أخيرا مع 2012 برفع أهم أحزاب المعارضة شعار رحيل النظام والذي تجسد في احتجاجات يومية في الشارع ومواجهات مع الشرطة.

ورغم صمود النظام الظاهري حتى الساعة، فإنه سيتأثر حتما من هذا الحراك وفقا لمسار الانتقال الديمقراطي في البلدان المغاربية الأخرى.

لكن الشيء المؤكد أن الحراك السياسي والاجتماعي الجاري حاليا في المنطقة العربية، سيكون له ارتدادات على كل المنطقة مهما كانت "مركزيتها" أو "طرفيتها" في النظام الإقليمي العربي، وإن كان من الواضح حتى الآن أن ارتداداته في كل من الجزائر وموريتانيا ما زالت دون المتوقع في الإطار المغاربي، إلا أنهما ستتأثران به عاجلا أو آجلا.

4ـ ندقق معكم بالتحديد أستاذ ديدي، يبدو أن نظام محمد ولد عبد العزيز استطاع استيعاب وامتصاص مجمل مسار المخاض الشعبي الموريتاني. على ماذا اعتمد؟

• صحيح أن نظام محمد ولد عبد العزيز ما زال صامدا أمام احتجاجات الشارع الموريتاني المتصاعدة، وتحركات أحزاب المعارضة وخاصة التيار الشبابي ويعتمد نظام ولد عبد العزيز في ذلك على السياسات الترقيعية التي ورثها عن سلفه، بالتعيين تارة وإغراء الزعامات القبلية بالمال وبيع الوعود الخلابة، حيث دأب هذا النظام على أن يطلق من حين لآخر بالونة من الشعارات المغرية التي تجذب قليلي الوعي من الطبقة المسحوقة، ومع هذا فإن شعبيته في تراجع ومجال المناورة لديه في تناقص، حتى إن نفوذه صار يضعف يوما بعد يوم وذلك لعوامل خارجية وداخلية.

أما العوامل الخارجية فقد تم القضاء على أكبر داعم له أعني العقيد الليبي معمر القذافي بمقتله على أيدي الثوار الليبيين، وسقوط حليفه في الجوار الإقليمي عبد الله واد رئيس السنغال، ورحيل راعيه الدولي نيكولا ساركوزي ومن المعروف أن هذا الثالوث هو الذي شرع لولد عبد العزيز انقلابه الذي قام به عام 2008 عن طريق ما يعرف باتفاق دكار.

أما تآكل نظامه في الداخل فمظاهره بادية للعيان، حيث تتزايد شعبية المعارضة يوما بعد يوم بالإضافة إلى الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، وموجة الجفاف الماحقة، هذا فضلا عن ظاهرة جديدة تشهدها الساحة السياسية الموريتانية وهي الهجرة من خندق المولاة إلى خندق المعارضة في شكل أحزاب وأفراد والتي تحدث لأول مرة في التاريخ السياسي الموريتاني.

5ـ ليس النظام وحده، بل هناك دور مؤسسات أخرى كالقبيلة والزاوية ونخب الجيش... ساهمت هي الأخرى في الحفاظ على هذا "السكون الموريتاني" ؟ ما حدود هذا الدور؟

• من المعروف تاريخيا أنه لم تقم سلطة مركزية في موريتانيا ولا دولة بالمعنى الحديث للكلمة، وبالتالي فإنه لما ظهرت "السلطة الوطنية" بعد الاستعمار أقامت استقرارها وشرعيتها على التحالف مع زعماء القبائل، وشيوخ الطرق الصوفية "المرادف لشيوخ الزوايا في منطقة المغرب العربي " وزعامات مجموعات الأقليات العرقية، لكن انقلاب 1978 ووصول الجيش إلى السلطة غير المعادلة، حيث بدأت الأنظمة المتعاقبة تعتمد في بقائها على ولاء المؤسسة العسكرية مع العمل على عدم التصادم مع الزعامات التقليدية سواء كانت قبلية أو شيوخ طرق صوفية، مما جعل سند النظام الوحيد هو المؤسسة العسكرية وهو الأمر الذي يفسر أن التغيير في موريتانيا في العقود الأخيرة ظلت قناته الوحيدة هي الجيش، وقد يستمر تأثير هذه القناة في المستقبل المنظور.

إلا أن التغيرات الحاصلة اليوم داخليا وخارجيا خاصة في بعدها الاجتماعي والديمغرافي وتغير البنية الهرمية للسكان في موريتانيا، سيؤثر على نوعية العلاقة مع

السلطة وكذلك النظرة إليها، حيث باتت فئة الشباب تمثل نسبة 75% من مجموع السكان، وهو ما من شأنه أن يقلل من تأثير الزعامات التقليدية على المجتمع ككل، وخاصة هذه الشريحة العريضة، الأمر الذي يرجح إمكانية بروز تيارات شبابية رافضة لشكل السلطة الحالية وقادرة على انجاز التغيير المنشود.

6ـ ماذا عن آليات التأطير الحديثة، مثل الأحزاب والنقابات وجمعيات المجتمع المدني؟ خاصة المنتمية إلى خط المعارضة الديمقراطية أو الإسلامية. هل انخرطت هي الأخرى في لعبة التهدئة؟

• من المعلوم أن موريتانيا لم تعرف التجربة الحزبية قبل عام 1946 في ظل السيطرة الاستعمارية، حيث عرفت أول انتخابات تنافسية بين المعارضين والموالين للسلطة الاستعمارية، لكن هذه التجربة الوليدة ستتوقف مع الاستقلال سنة 1960، حيث دخلت موريتانيا بعد الاستقلال تجربة الحزب الواحد على غرار أغلبية الدول الإفريقية في ذلك الوقت وبالتالي بقيت التعددية معطلة إلى تاريخ صدور دستور 20 يوليو 1991.

ومنذ هذا التاريخ عرفت موريتانيا تجربة انفتاح ديمقراطي متحكم فيها أي وجود حزب واحد مسيطر هو الحزب الجمهوري الديمقراطي والاجتماعي و"أحزاب تجميلية" تشرع ممارسات هذا الحزب وتسوق الخطاب الديمقراطي للخارج، ومع انقلاب 2005 عرفت موريتانيا مرحلة انتقال ديمقراطي واعدة استبشر المراقبون بها، إلا أنها انتكست بانقلاب 2008، رغم كثرة الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، حيث يوجد اليوم في موريتانيا ما يزيد على 75 حزبا وعشرات النقابات ومئات منظمات المجتمع المدني وبالتحديد ما يزيد على 3000 منظمة، وبعض هذه الأحزاب خاصة المهمة تقود عمل المعارضة ولا تسعى إلى التهدئة على الإطلاق بل تسعى إلى التوتير وتصر على رحيل النظام الحاكم.

أما عن التيار الإسلامي فهو تيار ناشط في الساحة السياسية الموريتانية وخاصة

في جبهة المعارضة ممثلا في حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية "تواصل"، مع التنبيه أن قوة التيار الإسلامي في موريتانيا ليست بحجم قوة التيار الإسلامي في كل من تونس والمغرب ومصر وإن كان يعد تيارا حيويا بل هو الأنشط في صفوف المعارضة.

7ـ قبل أن ننتقل معكم أستاذ ديدي إلى محور آخر، يظهر أن موريتانيا لم تحسم أمرها نهائيا مع دورة التناوب على السلطة بين المدنيين والعسكريين، هل الأمر مرتبط بالبنى العتيقة للحكم أم بتأثيرات المحيط الإقليمي؟

• طبعا لقد أسس التعديل الدستوري سنة 2006 للتناوب على السلطة سلميا بتنصيصه على حصر مدة الانتداب الرئاسي في فترتين فقط كل منهما من خمس سنوات لكن انقلاب 2008 أعاد موريتانيا إلى المربع الأول أي إلى دورة الانقلابات.

ويعود عدم الاستقرار السياسي في موريتانيا عموما إلى العوامل التالية:

- العامل الأول تحكم المؤسسة العسكرية في السلطة وحرص قادتها على الاستمرار في السلطة والاستفادة من مكاسبها حيث صار كثير من قادة هذه المؤسسة العسكرية من أكبر أثرياء البلد، مما يجعل تمسكهم بالسلطة جزءا من المحافظة على ثرواتهم.

- العامل الثاني هشاشة الأوضاع الموريتانية اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.

- أما العامل الثالث: فهو حجم التأثير الإقليمي والدولي عليها، حيث إن هناك أطرافا إقليمية ودولية تتدخل في الشأن الموريتاني خاصة فرنسا التي كثيرا ما كانت لها أيادي خفية في الانقلابات التي حصلت في هذا البلد.

8ـ ننتقل إلى محور آخر، وهو محور ساخن ومهم في الدولة الموريتانية، ويتعلق بالهوية، تبدو موريتانيا منفصمة في تركيبة عناصر هويتها، فهناك العمق الإفريقي في الجنوب، والامتداد المغاربي في الشمال، والانتماء العربي الإسلامي الواسع. كيف تفسرون نسق هذه التوليفة التي ترخي بظلالها على أداء النخب الراهنة وعلى تركيبة توزيع السلطة داخل الدولة؟

• عندما جاء الاستعمار إلى موريتانيا سنة 1900 وجد شعبا عربيا في غالبيته له هوية حضارية وشخصية ثقافية متميزة، مع وجود أقلية زنجية إفريقية تتكلم اللغة العربية؛ أي انه وجد مجتمعا له هوية حضارية وشخصية واضحة وليس له دولة، وعندما رحل هذا الاستعمار سنة 1960 ترك مجتمعا له دولة وليست له هوية واضحة، حيث صاحبت الاستقلال ثلاثة أخطاء بنيوية، كان من أكثرها تأثيرا على حاضر ومستقبل موريتانيا، عدم حسم موضوع الهوية؛ حيث توجد أدارة مفرنسة ومجتمع في غالبيته لا يعرف لغة الاستعمار ولا يتعامل مع إدارته، ومن هنا حصل الالتباس وهو ما تكرس مع الفكرة التي طرحها الرئيس الموريتاني الأول، وهي

أن موريتانيا تمثل "همزة وصل"، فتحولت كلمة همزة الوصل إلى عقدة موريتانيا، فلا هي دولة عربية حسمت أمرها، ولا هي دولة من غرب إفريقيا ناطقة باللغة الفرنسية، ومن هنا تعمق الشرخ، فنخب الفرانكفونية من العنصر العربي ونخب الأقلية الزنجية يدافعون عن بقاء الفرنسية في الإدارة وتعميق صلة موريتانيا بغرب إفريقيا لمسخ هويتها، أما النخب التي تدافع عن الثقافة العربية الإسلامية فظلت مهمشة لقلة حيلتها وبعدها عن الإدارة ودوائر صناعة القرار.

وأزمة الهوية هذه ليست إلا تجلي من تجليات أزمات الدولة الموريتانية التي تعكس فشل الموريتانيين في بناء الدولة الوطنية.

9ـ كيف تقرؤون المشهد الموريتاني الحالي في ظل حالة التدافع المغاربي المزمن، وعلى ضوء التهديدات الإرهابية المتنامية بالمنطقة، وتراجع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية...؟

• لا شك أن موريتانيا هي الحلقة الأضعف في منطقة المغرب العربي، وعليه فإن بناء اتحاد المغرب العربي هو خيار استراتيجي لكل الأقطار المغاربية لما يعطيها من قدرة على الدفاع عن مصالحها ككتلة واحدة في مواجهة الاتحاد الأوروبي ويعزز من دورها التفاوضي، إلا أن هذا الاتحاد يبقى بالنسبة إلى موريتانيا قضية حياة أو موت لهشاشة أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإذا لم تندمج موريتانيا في إطار الاتحاد المغاربي ككتلة قوية بشريا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا، فإنها مهددة في وجودها لعوامل من بينها:

- موجة الهجرة الكبيرة التي باتت تهدد التوازن الديمغرافي في موريتانيا.

- ظاهرة الإرهاب الذي يتنامى يوما بعد يوم حتى أصبحت للقاعدة في المغرب الإسلامي دولة في الشمال المالي على الحدود الجنوبية الشرقية لموريتانيا في منطقة أزودا ومركزها في مدينة تينبكتو التاريخية.

- انعدام الاستقرار عموما في منطقة الساحل التي توجد موريتانيا من ضمنها وهي منطقة تتميز بأن أغلبية بلدانها فشلت في بناء الدولة الوطنية، وتعيش صراعات داخلية وحروبا أهلية من موريتانيا على المحيط الأطلسي وصولا إلى السودان على البحر الأحمر.

10ـ قبل أن نغلق معكم هذا الحوار نسائلكم: باعتباركم رئيس المركز المغاربي للدراسات الإستراتيجية، في ظل التحولات السياسية التي شهدتها وتشهدها البلدان المغاربية، ما هو سقف انتظاراتكم من مشاريع البناء الوحدوي المغاربي المؤجل؟

• من المعول عليه اليوم أن تدفع التحولات السياسية والاجتماعية الجارية في أغلب أقطار المغرب العربي إلى تحريك مسار الاتحاد المغاربي سعيا إلى تحقيق اندماج فعلي؛ لأن هذه التحولات قد تفرز أنظمة ديمقراطية واعية تحرص على مصالح شعوبها، ومن المؤكد أن مصالح هذه الشعوب يأتي في أولويتها تحقيق اتحاد المغرب العربي، لما سيحققه من مكاسب اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وأمنية.

وقد يكون التحرك الأخير للرئيس التونسي المؤقت السيد منصف المرزوقي يدعو إلى التفاؤل بدعوته للحريات الخمسة:

- حرية التنقل
- وحرية الإقامة
- وحرية التملك
- وحرية التصويت
- وحرية الاستثمار

لكنني أعتقد أن سرعة البناء المغاربي يتوقف على عوامل من أهمها:

- الأول: استقرار الأوضاع في ليبيا وعدم انزلاقها إلى حرب أهلية.

- الثاني: مدى التحول السياسي الذي سيحصل في الجزائر في أفق التعديلات الدستورية المنتظرة لثقل هذا البلد في الجيوستراتيجية بمنطقة المغرب العربي.

- الثالث: مدى نجاح الانتقال الديمقراطي في كل من تونس والمغرب.

- الرابع: تمكن مؤسسات المجتمع المدني من توسيع نشاطها، لينتقل من نشاط قطري محلي إلى نشاط ذات طابع مغاربي.

نشكركم أستاذ ديدي ولد السالك رئيس المركز المغاربي للدراسات الإستراتيجية

النبش في ذاكرة الهوية

دجنبر 1983

ذ. علي حيدر

(1)

أبحث في ذاكرتي عن ذلك الطفل الذي كان أنا،
أبحث عن شوق الحياة، عن بطاقة الأنا،
أبحث عن صورة أمي وأبي،
وأذكر :

(2)

كان أبي يملك شهنة من الحب، وكانت أمي،
رغم الشقاء والعنا،
يذوب في بسمتها لون الضَّنى.
كانت أمي امرأة بدوية،
اغتسلت شمسُ الضحى في خدها،

واكتحلت من طرفها
أهداب ليل حالم.
لم تكن أمي أبدا تشعر بالنقص،
ولا كان أبي ساديا؛
كان أبي فلاحا،
كانت أمي امرأة بدوية.

(3)

وذات يوم، وعلى غير انتظار
جاء النذير، قال:
هيا ارتحلوا!
لم تعد الأرض لكم!
ثم مضى!!!

(4)

وكنت طفلا يومها
لكنني، بالحدس، أدركت خطورة القرار
أدركت أنها وراءنا
ستبقى الأشجار
بكيت يومها كما لم تبك ثكلى طفلها
حين احتضار
عانقت كل الأشجار
رسمت في جذوعها:
صورة أمي وأبي؛

أعلنت، والدمع بعيني مدرار
قلت، وكلي إصرار،
قلت لحشر الجمع تحتي:
لا فرار
هيئوا لقتل الأشرار
ولتوقدوا تحت قلاعهم
لهيبا من نار
أباؤنا، كما تلا من الكتاب شيخنا
كانوا أباة أحرار
كانوا حماة أبرار
كانوا، كما تلا علينا شيخنا
إذا لقوا العدوّ، ولّى الأدبار
وفجأة، صاح الجميع:
يسقط الاستعمار
وانطلق الموكب في قريتنا
كالإعصار.

(5)

ويومها كان أبي
أول ثائر شهيد
حين هوى مضرجا في دمه
دوّت زغاريد النساء
ثم توالى الشهداء...
واحترقت أشجارنا،
وانهدمت أكواخنا،
لكنها ما احترقت ثورتنا...

(6)

واشتد، اشتد الحصار
ليل نهار
واشتد فينا الإصرار
ليل نهار
وما أغاثنا حليف أو جار
والدم في عروقنا فار وثار
وما أغاثنا قريب أو جار
قاومنا بالإصرار والمدى والأحجار
وما أغاثنا حليف أو جار
وازدحم الشهداء / الثوار
وما أغاثنا قريب أو جار
وازدادت غربتنا
وابتعدت عنا الدار
حتى بقينا في العراء والقفار
تعوي حوالينا ذئاب الصحراء
تنهشنا كما تشاء...

(7)

واعتقلوني يومها، وحققوا
قلت لهم:
اسمي: ثائر
وأبي: ثائر
أمي: وطن
وقامتي: بطول بندقيتي
ولون عيني: لهب

علامتي المميزة:
أثار شظية بكفي اليسرى
اقتلعت إبهامي
وخنصري
وبنصري
لم يبق إلا أصبعان يرسمان شارةً
للنصرِ
ساعتها صام المحقق الضريرُ:
خذوه للسجنِ
الحقيرُ..!
لكن عالٍ وراء حشر الجُنْدِ صوتٌ
قال: هذا طفلٌ
فلتتركوهُ
لم يدْرِ أنّي شبلٌ
قد أيقظوهُ.

(8)

واختلفوا في شأن كل الأطفالْ
وكان فيما بينهم قيلٌ وقالْ.
طال الجدالْ
وأجّلوا البتَّ إلى اليوم التّالْ
واعتبرونا في حالة اعتقالْ
وكلفوا بنا غريرا مختالْ
توهّم الغفلة فينا، المُتَعالْ
نام ولم يشعر بانسحابنا،
وراء أسلاك السياجْ
لم تبق إلا بقعٌ من دمنا
تشهد أنّا الأطفالْ
كنا دهاة أبطالْ
وانكشفت جرأتنا للأنذالْ
من بعد فات الأوانْ...

(9)

وابتدأت هجرتنا إلى ديار الأخوالْ
وابتدأت رحلتنا إلى ديار الأعمامْ
واستقبلونا في الخيامْ
بحجة الأمن وخوف الازدحامْ!
بحجة الأمن وخوف الاصطدامْ؟!
بحجة الأمن وخوف الانتقامْ؟!
ويلُمّها خؤولةً،
ويلمّها عمومةً،
تقبل بالاستسلامْ
ترفض صدَّ العدوانْ
خوفا على سلطانها،
على كراسي الحكّامْ!
أي هوان هذا، أي هوانْ؟
وأي ضيم هذا، أي انهزامْ؟

(10)

ومر عام تلو عامْ
صرنا نحن الأطفالْ
صرنا فتيانا رجالْ...
وذات يومٍ:

داهمتنا غارةٌ جويّة
وأمطرتنا بالهدايا،
لعبا للصّبيّة
تحلق الأطفال حولها جثيا
حملوها،
هللوا للدنيا
وفجأة دَوَى انفجار، وانفجار
كانت هداياهم ألغاما ونار
مزقت الأطفال أشلاءً، دماءً
ويوسها
أبصرت طفلة فلسطينية
تنزف قيحا ودما
أبصرت رجلا تنفر الديدان فيها
وفماً
ظل بريئا مشرقا، مبتسما...

(11)

وكان ليلا سرمديا مظلما
واختلطت حقائق اليوم بماضي الأوهام
وعذبتنا الأحلام
حلت بنا اللعنة، لعنة الحمام
وأورقت في أحشائنا الجراح
ليلتها ؛
رأيت في حلمي ما حيّرني:
رأيت أطيافا أتت في موكب
رؤوسها مضيئة كالشهب
أرواحها: ندية كالسحب
تضم شيخا يلهو في طرب
تحمل يُمْنَاهُ قضيبَ اللهب
وفي الشمال طفلةٌ كالكوكب
لكنها تبكي،
ويا للعجب!
قالت بدمع عينها المنسكب
وكفُّها مبسوطةٌ: يا ربّي
إليكَ أشكو أهوال الخطب
إياك أدعو جمع صف العرب
والتفتتْ نحو الشيخ الأشيب
ثم بكت في حرقة، في صخب...
أجابها في رقة، في أدب:
لا تقلقي يا طفلتي، لا تغضبي
ولتمرحي بنيّتي، ولتلعبي
ثم اكبري، تناسلي، وأنجبي
فالموت أتٍ قادمٌ، لا ترهبي
نموت كي نعيشَ، لا، لا تعجبي...

(12)

وفجأة وجدتني بجانبي
قضيبَ شيخنا، وبعضَ الكتبِ قرأتها،
وليتني لم أقربِ
فارتعشتْ يدي، ومال حاجبي...
قرأت عن جوهرة في العربِ
احترقت بشعلة في الحطبِ

فاختنقت من ريحها في المغرب
خزائن المجد، وماضي الحقب...

(13)

قرأت عن أمتنا في الكتب
أنباء غيب قاهر معذّب
وعن دمار قاتل مخرّب
وعن ثرىً من دمنا مخضّب
وعن رمال في بريق الذهب
تمطرها قذائف من لهب
ومالنا من نارها من مهرب
وما لنا في حرّها من مشرب
ثم سَرَتْ في جسدي،
من غضبي
رعشة قلب خافق مضطرب،
وبعد مدة بدا وجه أبي
وانكشفت عنه جميع الحجب
كان جميلا مشرقا وجه أبي
رغم جراح الغدر، رغم النُّدَب
قال : بُنَيَّ هات بعض الخشب
حتى إذا سَوَّيْتُ صنع المركب
فاحمل عليها من بنينا، واركب
أطفالنا استرادنا في الحسب
أطفالنا استرادنا في النسب.
سيجرف الطوفان يوم الغضب
كلَّ خؤون جاحد مخرب

وبعدها تزول كل السحب
وتنعمون بالعطاء الطيب
وتشرق الشمس بدفء أطيب...

(14)

وأيقظتني أمي،
كان الفجر ساكنا
خرجت من خيمتنا
لعلي أُنعِشَ جسما واهنا...
كنت على معرفة بالباقي
جففتها أحداقي...
قلت لأهلي :
لا تحرير سوى
بحمل شعبنا السلاحَ
فلْنُشعِلْها ثورةً
فكل حرب شعبيّةٌ
كانت دائما
طريق الحرية

شَذَرات :
شَرُّ المَطَايَا

جمال الدين الخضيري

1

قُلتُ لهُ: لا تَرْكَبَنْ قطّ حِماراً أَعْرَجَ فيَخُبَّ بكَ خَبَّ نَهِدٍ من غير عِثَارٍ في يوم صَهِد. سَمِعَتْهُ ناحبا: ما ذنبي أن تكون مَطِيَّتي خَطِيَّتي. أَطْرَقْتُ رَأْسِي فَأَلْفَيْتُنِي أَنَا الأَعْرَجَ المَنْذُورَ للخَبَبِ.

2

لَهَبٌ/خَبَبٌ كُلُّهَا الحياةُ، فَصْلٌ يَفْصِلُ، أَرْضٌ تَرْكُضُ، خَرَقٌ وحَرَقٌ، رَبِيعٌ وصَرِيعٌ، كُرْسِيٌّ قُدْسِيٌّ، شَعْبٌ مَنْسِيٌّ، لا مَرَاسِي، لا رَوَاسِي. جاثِماً يبكي: خُذُوا حِلْيَتِي ودِمَقْسِي، ولا تَأْخُذُوا لِحْيَتِي ورَأْسِي.

3

مَنْ يَفْصِل على بَذْرَةِ لَهَبٍ يَمْلِكْ غابات جهنّم. قَبَسٌ

في اليد سراجٌ للتَوِّ والغرِ. تحت لَفْحِ شمسٍ ثائرة مازال "ديوجين" يُهْمِلُ فانوسَهُ يبحثُ عن رَجُلٍ فلم يَجِدْ إلا ما/من يَدُبُّ ويَعْرُجُ.

4

حَدَا بنا الحادِي إلى وادٍ رَجْرَاجٍ نسألُهُ التَوَقُّفَ عن الكلام حتى نَنْعَمَ بمعنى الوجود/الماء، قال لنا: انْبِسُوا فالمعنى كامِنٌ في الهَدِير.

5

حَبِيسَةٌ فينا التَثَاؤُبات، نَنْزِفُ بِصَمْتِنَا الذي يَفْشِي صَخَبَنَا، ولمْ تُنْقِذْنا منه غير أنفاسٍ حَرَى تَتَرَى: من أَذَاعَ صَمْتاً أَضَاعَهُ.

6

تَشُقُّ السَمْعَ نِداءاتُ الباعَةِ المَكْرورة. بَعَرَاتٌ مَنْثُورَةٌ، عَرَبَاتٌ مَجْرورَةٌ، تَضُجُّ الحَارَاتُ رَوْثاً مَقِيتاً ونَهِيقاً لا يُفْضِيَانِ إلى طريق، ويَسْرَانِ المَنَافِذَ والعَتَبَاتِ.

7

القَنَافِذُ أَدْرَى بالمَنَافِذ، ومن لا عَتَبَةَ لهُ لا تَبِعَةَ لهُ.

8

في أتون المهالك أفضت بنا المسالك إلى محالك حضن يفتصم فيه الوطن والغربة.

9

في مجلس «المشاء الأكبر»، بعد حمأة الحجاج والاحتكام إلى ظبات السيوف لم يأسر اللب، ولم يوحد المزاج إلا ما لذ وطاب من أنعام ودجاج وشراب ثجاج.

10

قال مشاء بعد انتشاء: ومنهم من يمشي على بطنه، ولا يفهم إلا اللغة التي تصدر من جوفه، فرب ما درج وطار ومشى وثوى في القاع أنفز من كل إقناع.

11

شربوا/طربوا حتى شقوا ثيابهم، ولما تفقدوا غيابهم وجدوا أنهم شقوا جلودهم، فلا ثياب كانوا يتزملون فيها.

12

قبل حلول الفوت بحثوا عن أوراق التوت فلم يجدوا غير أوراق الموت.

13

قلت من هؤلاء العراة؟ قيل : نابتة العصر. قلت: لم وشموا أجسادهم بصورة هذا الطائر الخرافي؟ قيل: حتى ينبعثوا من رمادهم.

14

لم يكن الرماد كافيا للانبعاث، فبدل العنقاء انبعث الطير البغاث.

15

خياران لا حظ فيهما لمختار لا يثير نقعا : سبيل إلى جذوة نار في بركة ماء كيا لراء مكين، وحرقة مغرقة للأنام حتى يمارسوا انبعاثهم في سلام.

16

جاء في مذكرات المشاء بعد انقشاع الغشاء :

قبعتم حتى انصرم الربيع وما ارتبعتم، فتربعتم، تربعتم...

17

من يحيا في الطهث ويخبو في الرعد جعل يحيا في الروث ويموت في الورد.

دراسات

المتخيل السردي في رواية "المحجوب"
لمولاي أحمد صبير الإدريسي
بين نكبة الذاكرة الموريسكية وسلطة
المتخيل الإبداعي

ترجمة

جان بول سارتر وحرب الجزائر

وإذا كان التاريخ لم يستطع أن يغوص في دقائق الأمكنة والأزمنة، فإن الرواية المغربية قد اختارت تحقيق ذاتها باعتبارها جنسا أدبيا إلى جانب باقي الأجناس الأخرى، من جهة، وتحقيق حضورها المميز في الساحة الثقافة العربية، باعتبار خصوصيتها المغربية شكلا ومضمونا من جهة ثانية. إن كتاب الرواية في المغرب، سواء أكانوا مُقلين أم مكثرين، كانوا روادا أم هواة، قد اتخذوا الكتابة الروائية لفتح حوار مع الذات المغربية بكل أبعادها التاريخية والسياسية والثقافية والاجتماعية... وقد بدأ الحوار مع هذه الذات أواخر السبعينيات من القرن الماضي، بعد تجاوز مرحلة التجريب.

روايتهم الأولى: كبهاء الدين الطود، محمد أمنصور، خديجة مروازي، حليمة زين العابدين، زهرة رميج، جمال بوطيب، عبدالعزيز كوكاس، أحمد رزيق، سعيد حجي، عبد العزيز الراشدي، لحسن حداد، حسن طارق، أحمد اللويزي...، والقائمة تطول. وقد اخترت لمثل الأصوات صوتا جديدا في الرواية هو صوت مولاي أحمد صبير الإدريسي.

فباختيارنا لرواية «المحجوب» لمولاي أحمد صبير الإدريسي ، نكون محكومين برهان المساهمة في فك العزلة عما تعاني منه الرواية الشبابية بسبب غياب نقد مواكب لها. لا نقول أننا سنقوم بقراءة نقدية عالمة، وإنما سنحاول مقاربتها انطلاقا من ارتباطها بالهوية المغربية، مجيبين عن سؤال: كيف سُخرت التقنيات السردية في هذه الرواية للغوص في أعماق الذات المغربية؟ ولم تكن الإجابة عن السؤال ممكنة إلا عبر مدخل «المتخيل».

مادة المتخيل السردي في الرواية

تنبش الرواية في التاريخ الشخصي لشخصية المحجوب، وتتتبع الأحداث التي تفاعلت معها، ففعلت فيها، بشكل كرونولوجي تتابعي؛ بدأت بسرد ووصف الأعيان أو الشخصيات المحظوظة في دوار "أولاد حمدون" بالرحامنة: "الحاج البشير" و"الحاج الحسين" و"الحاج الجيلالي" و"بابا حمدان" و"مي امباركة". هاتان الشخصيتان الأخيرتان سترافقان مسار شخصية المحجوب، بحيث تم إسنادهما وظيفة اجتماعية؛ تتمثل في شغلهما موقع الأب وموقع الأم، وبالارتكاز على هذه الوظيفة الاجتماعية، تتعدد الحوافز السردية.

تأسس المتخيل في البداية على كشف العلاقات الاجتماعية بين أهل الدوار، وأبرز دور الشخصيات المحظوظة في تأكيد

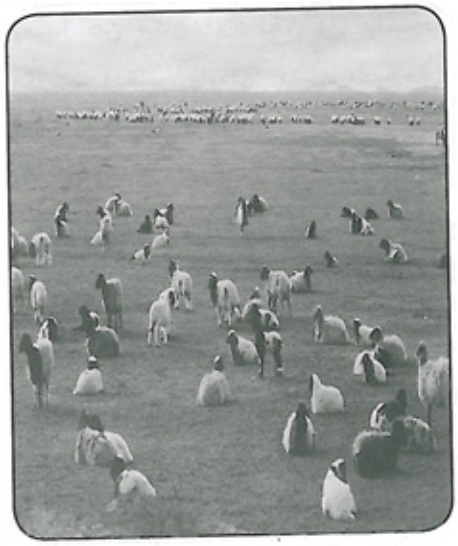

حضورها في الدوار ؛ فمنها من يؤكده بسلطة المال والنفوذ (الحاج البشير والحلاج الحسين والحاج الجيلالي)، أو بسلطة التدين والتصوف (بابا حمدان)، أو بسلطة الحنكة والحداقة والمهارة (مي امباركة).

ويتأسس المتخيل السردي أيضا، على تقاليد الدوار وعاداته ومناسباته؛ الأعراس ورقصتي "الكدرة" و"حمادة"، و"النزاهات"، و"الفراجات"، وما يترتب عنها من انخراط شباب الدوار فيها عبر "فتيان تكدة"، التي كان يلعب فيها المحجوب دور القائد للفرقة. وأهم تلك العادات؛ الخروج إلى الحقول في الصباح الباكر، لنقرأ: "كانت العادة في دوار أولاد حمدون أن تنظم عمليات جماعية للعناية بالحقول خلال فصل الربيع. وكانت العادة أن يتراص الرجال والنساء في صفين متقابلين تماما كما يصطفون في رقصة "حمادة". ثم تتم تغطية الحقل تدريجيا، من خلال انسياب كل صف في اتجاه الآخر. وكانت هذه العملية تتم مشفوعة بأهازيج محلية آية في الجمال، ينخرط فيها الحاضرون جميعهم بحماس، يرددون بشكل جماعي مقطوعات تتغنى بالطبيعة وجمالها، وبالحب والغرام ومكابدات العشاق" ص 40.

إن مادة المتخيل السردي في بداية الرواية، المبنية على العلاقات الاجتماعية والتقاليد.. الخاصة بالمنطقة أو الدوار، وظفت بشكل موجه يخدم حبكة الرواية، باعتبارها عناصر ممهدة لعقدتها، وذلك بالنبش في ذاكرة قرية مغربية دوار: "أولاد حمدون" بالرحامنة، بحيث يتوارى التاريخ هنا وراء خيال المؤلف دون أن يتم إلغاؤه، بل يحضر شاهدا على فرادة هذه الذاكرة بكل تفاصيلها..

وصف السارد شخصية "المحجوب" وضفيرته التي يعتني بها عناية فائقة، حتى أصبحت مضرب الأمثال في كل الدوار، ووصف مكانته المميزة اجتماعيا وعاطفيا بين أهل الدوار وموقعه بين فتية تكدة، وبين والديه (بابا حمدان ومي امباركة) بالتركيز على خلقته "لم يكن في المحجوب ما يعاب حين اكتمل نموه"، ووصف مواهبه، وإدمانه على الكيف كغيره من فتيان الدوار... "وكان أشد ما يلفت معارفه ومخالطيه خجله المفرط، فرغم سمرته الداكنة، فإن خجله لا يخفى حين يغلي الدم في وجهه، ويتجمع في وجنتيه.." ص 33

نقطة التحول كانت رغبة المحجوب في الزواج من "منانة"، ورفض بابا حمدان لهذا الزواج، فكان رد فعل المحجوب هو الهجرة من الدوار في رحلة شاقة إلى "تازة"، وهنا التاريخ يعيد تشكيل المتخيل،

روايتهم الأولى: كبهاء الدين الطود، محمد أمنصور، خديجة مروازي، حليمة زين العابدين، زهرة رميج، جمال بوطيب، عبدالعزيز كوكاس، أحمد رزيق، سعيد حجي، عبد العزيز الراشدي، لحسن حداد، حسن طارق، أحمد اللويزي...، والقائمة تطول. وقد اخترت لمثل الأصوات صوتا جديدا في الرواية هو صوت مولاي أحمد صبير الإدريسي.

فباختيارنا لرواية «المحجوب» لمولاي أحمد صبير الإدريسي ، نكون محكومين برهان المساهمة في فك العزلة عما تعاني منه الرواية الشبابية بسبب غياب نقد مواكب لها. لا نقول أننا سنقوم بقراءة نقدية عالمة، وإنما سنحاول مقاربتها انطلاقا من ارتباطها بالهوية المغربية، مجيبين عن سؤال: كيف سُخرت التقنيات السردية في هذه الرواية للغوص في أعماق الذات المغربية؟ ولم تكن الإجابة عن السؤال ممكنة إلا عبر مدخل «المتخيل».

مادة المتخيل السردي في الرواية

تنبش الرواية في التاريخ الشخصي لشخصية المحجوب، وتتتبع الأحداث التي تفاعلت معها، ففعلت فيها، بشكل كرونولوجي تتابعي؛ بدأت بسرد ووصف الأعيان أو الشخصيات المحظوظة في دوار "أولاد حمدون" بالرحامنة: "الحاج البشير" و"الحاج الحسين" و"الحاج الجيلالي" و"بابا حمدان" و"مي امباركة". هاتان الشخصيتان الأخيرتان سترافقان مسار شخصية المحجوب، بحيث تم إسنادهما وظيفة اجتماعية؛ تتمثل في شغلهما موقع الأب وموقع الأم، وبالارتكاز على هذه الوظيفة الاجتماعية، تتعدد الحوافز السردية.

تأسس المتخيل في البداية على كشف العلاقات الاجتماعية بين أهل الدوار، وأبرز دور الشخصيات المحظوظة في تأكيد

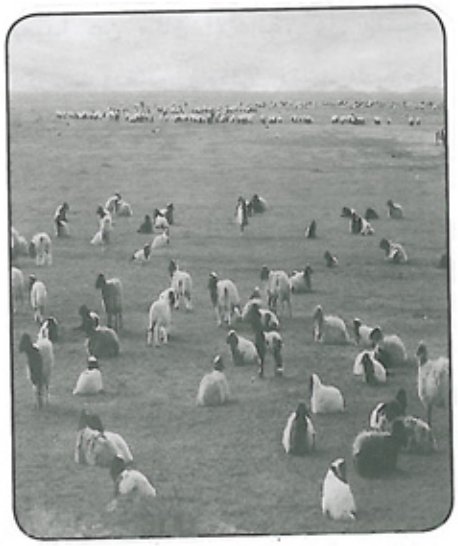

حضورها في الدوار ؛ فمنها من يؤكده بسلطة المال والنفوذ (الحاج البشير والحلاج الحسين والحاج الجيلالي)، أو بسلطة التدين والتصوف (بابا حمدان)، أو بسلطة الحنكة والحداقة والمهارة (مي امباركة).

ويتأسس المتخيل السردي أيضا، على تقاليد الدوار وعاداته ومناسباته؛ الأعراس ورقصتي "الكدرة" و"حمادة"، و"النزاهات"، و"الفراجات"، وما يترتب عنها من انخراط شباب الدوار فيها عبر "فتيان تكدة"، التي كان يلعب فيها المحجوب دور القائد للفرقة. وأهم تلك العادات؛ الخروج إلى الحقول في الصباح الباكر، لنقرأ: "كانت العادة في دوار أولاد حمدون أن تنظم عمليات جماعية للعناية بالحقول خلال فصل الربيع. وكانت العادة أن يتراص الرجال والنساء في صفين متقابلين تماما كما يصطفون في رقصة "حمادة". ثم تتم تغطية الحقل تدريجيا، من خلال انسياب كل صف في اتجاه الآخر. وكانت هذه العملية تتم مشفوعة بأهازيج محلية آية في الجمال، ينخرط فيها الحاضرون جميعهم بحماس، يرددون بشكل جماعي مقطوعات تتغنى بالطبيعة وجمالها، وبالحب والغرام ومكابدات العشاق" ص 40.

إن مادة المتخيل السردي في بداية الرواية، المبنية على العلاقات الاجتماعية والتقاليد.. الخاصة بالمنطقة أو الدوار، وظفت بشكل موجه يخدم حبكة الرواية، باعتبارها عناصر ممهدة لعقدتها، وذلك بالنبش في ذاكرة قرية مغربية دوار: "أولاد حمدون" بالرحامنة، بحيث يتوارى التاريخ هنا وراء خيال المؤلف دون أن يتم إلغاؤه، بل يحضر شاهدا على فرادة هذه الذاكرة بكل تفاصيلها..

وصف السارد شخصية "المحجوب" وضفيرته التي يعتني بها عناية فائقة، حتى أصبحت مضرب الأمثال في كل الدوار، ووصف مكانته المميزة اجتماعيا وعاطفيا بين أهل الدوار وموقعه بين فتية تكدة، وبين والديه (بابا حمدان ومي امباركة) بالتركيز على خلقته "لم يكن في المحجوب ما يعاب حين اكتمل نموه"، ووصف مواهبه، وإدمانه على الكيف كغيره من فتيان الدوار... "وكان أشد ما يلفت معارفه ومخالطيه خجله المفرط، فرغم سمرته الداكنة، فإن خجله لا يخفى حين يغلي الدم في وجهه، ويتجمع في وجنتيه.." ص 33

نقطة التحول كانت رغبة المحجوب في الزواج من "منانة"، ورفض بابا حمدان لهذا الزواج، فكان رد فعل المحجوب هو الهجرة من الدوار في رحلة شاقة إلى "تازة"، وهنا التاريخ يعيد تشكيل المتخيل،

سواء في الجانب المدني للحياة ومظاهر الاستغلال في فترة الاحتلال الفرنسي: "وهناك في ربوع "تازة" الخضراء، انخرط المحجوب بانسياب في نظام وضع جديد لم يكن قد تهيأ له من قبل، وجد نفسه في ضيعة أحد المعمرين الفرنسيين يشتغل منذ البدايات الأولى للصباح على إيقاع مرهق دون توقف إلى حدود الرابعة بعد الزوال..."ص 75

أو في الجانب العسكري، واستغلال فرانكو للشباب المغربي الساذج للتجنيد في صفوف جيشه. "حمل المحجوب وعبد السلام ما خف حمله من متاع، وغادرا الضيعة ليلا، في تستر عن عيون الفضوليين، غادراها غير آسفين وقلباهما يسبقانهما إلى الناظور" ص 77.

وفي مليلية ترقى المحجوب في الرتبة في جيش فرانكو، والتحقت به أمه امباركة وأبوه بابا حمدان، لكن أنفته وعدم رضاه بالإهانة من طرف الضابط الإسباني ستدخله السجن: "ولأول مرة دار رأسه قبل أن يسكر، التفت يمنة ويسرة، لم يجد سوى كرسي خشبي، فحمله في هدوء، وقصد كونزاليس وجلساءه في ثبات، سكنت الحانة، وساد فضاءها صمت رهيب، تطلع روادها إلى المحجوب ينظرون ماذا يصنع، هل يستجيب لطلب القبطان فيجلس في خنوع ليسقيه ونديميه؟ هل يفر بإهانته بعيدا عن مكان الإهانة؟ هل ينسحب بكرسيه ويغادر "زاويته" ينشد السلامة؟ أمعن المحجوب في الاقتراب منهم، وكأنه نديمهم الرابع يبحث له عن مكان بينهم، ولما صار بمحاذاة القبطان صرخ بكل قوة: خنازير

هوى المحجوب بكل ما أوتي من قوة على رأس القبطان، فاخترق الكرسي الرأس وطوق العنق. صعق القبطان من قوة الضربة وشدة الصدمة، ثم سقط أرضا وتهاوت معه هيبته العسكرية" ص 108. ضل في زنزانته يكابد يعاني مختلف أنواع التعذيب مضربا عن الطعام إلى أن انتهى.

متخيل الفضاء في الرواية

في بداية دراستنا للفضاء في رواية "المحجوب"، نوضح أن الفضاء الروائي أكثر شمولا من المكان، فهو ينشأ من خلال علاقته بالإنسان عامة، و"الشخصيات خاصة"، وبذلك فهو يتحقق من خلال الأحاسيس والمشاعر وزويا النظر ومنظور السارد والشخصيات.

وإذا تأملنا الفضاءات في شقها المكاني في رواية "المحجوب"، سواء "دوار أولاد حمدون" أو تازة أو الناظور أو مليلية، نجدها قد تشكلت من خلال علاقتها بالإنسان، وبالتحديد تحكمت فيها تجربة الشخصية الرئيسية "المحجوب" وتجربة شخصيتي: الأم "مباركة" والأب "بابا حمدان"، وبالتالي يأتي المكان بحجم معاناة "المحجوب"، أو معاناة إحدى الشخصيات السالفة. لكن السؤال هو: من صنع المكان فتمظهر بهذا الشكل الفني؟ بالتأكيد أنه تحكمت في تشكيله أربعة متخيلات:

1. المتخيل الجماعي للدوار، باعتباره مصدرا عاما، يتبادل فيه الإنسان والمكان التأثير. هكذا فالدوار له سمات واقعية تختزنها الذاكرة العالمة، والذاكرة الشعبية على السواء. فالذاكرة المغربية تختزن معطيات متعددة عن الدواوير، باعتبارها تجمعات سكانية قروية، تتحكم في تأسيسها علاقات قرابة دموية، بحيث يسمى الدوار باسم أول من استقر في ذلك

المكان، وتحتفظ ذاكرة أهل الدوار بصورة متخيلة إيجابية عن الجد المؤسس، وغالبا ما تضفي عليه صورة مقدسة، فدوار "أولاد حمدون" في رواية "المحجوب" هو نسبة إلى حمدون، والأكيد أن هذا الإسم هو أول من استقر في هذا المكان. لذلك يعتبر هو من اختار هذا المكان، بينما يصبح أبناؤه وأحفاده غير مخيرين في انتمائهم له، والأكيد أن الأنتربولوجيا هنا، ستكون أكثر قدرة على وصف علاقة الانتماء هذه. ومن الطبيعي أن تكون العلاقة مختلفة بينه وبين نوعين ممن ينتمون إليه: فالمحظوظون والمستفيدون من أرض المكان وخصوصياته، سيمثل لهم عنصرا داعما وإيجابيا نفسيا

واجتماعيا.. (الحجاج الثلاثة)، وغير المحظوظين وغير المستفيدين من أرضه وخصوصياته، سيشكل لهم مصدر معاناة؛ وتلك هي وضعية شخصية "المحجوب"..

2. المتخيل الشخصي للكاتب، باعتباره جزءا من ذلك المصدر العام، لكنه متميز عنه بخضوعه لمنظور الكاتب ومقصديته؛ لن نكون مبالغين إذا أكدنا أن معرفة الكاتب بدوار أولاد حمدون، هي معرفة شخصية، يمكن أن يكون الانتماء أحد عناصرها المحددة، لكن توظيف «الدوار» بشكله الواقعي تحكم فيه منظور الكاتب ومقصديته.. وأهم تجليات ذلك المنظور: حضور العادات والتقاليد، والمناسبات، حضور فئات الفتيان «فتية تكدة».. حضور اختيارات مختلفة في العلاقات الاجتماعية السائدة.. وعموما أبرز تجلٍ لمنظور الكاتب لهذا الدوار، هو تقديمه بشكل يحافظ على علاقات تقليدية بين الرجل والمرأة، وما يترتب عنها من معاناة.. لم ينبش الكاتب في العلاقات غير الشرعية بين الرجال والنساء في الدوار، بل اكتفى بالإشارة إلى علاقات الزواج والطلاق وما يترتب عنها من قيم في مجتمع أهل الدوار..

3. المتخيل السردي كما قدمته الرواية، باعتباره إعادة تشكيل ورسم لفضاء «الدوار». وفيه تخضع عناصر الفضاء لتنظيم معين في علاقتها بأحداث الرواية ورؤية السارد وفعل الشخصيات..

4. متخيل القارئ باعتباره تفاعلا بين متخيله الشخصي والمتخيل السردي الذي قدمته الرواية، ونتيجة لذلك التفاعل، يتم إعادة رسم فضاء الرواية.

إن حضور الفضاء في هذه الرواية، لم يكن مرتكزا على جغرافية المكان في «دوار أولاد حمدون»، ولا على شكله الهندسي، بل كان يحضر بالارتكاز إلى العنصر البشري في علاقته بالأرض، وما يترتب عن هذه العلاقة من شعور بالانتماء الوجودي، الذي سيتحكم بشكل أصيل وجذري في رسم حدود تمثل القارئ لصور الشخصيات؛ وعلى رأسها الشخصية الرئيسية «المحجوب». وإلى جانبه يحضر الزمان كمحدد لتغير حال المكان من شتاء قاس بقساوة طقسه يتقلص معه المكان إلى حدوده الدنيا، وربيع يمتد معه المكان إلى حدوده القصوى لنقرأ:

«وحده الربيع كان متنفسا يخرج فيه الدوار من هذه الشدة إلى فضاء رحب رخاء كانت «النزاهات» التي تقام في الحقول بطقوسها وأهازيجها...» ص 16.

«دبت شمس مارس الدافئة في حقول القمح، وملأ الفضاء خضرة الربيع، وحمرة شقائق النعمان..» ص 36

«أرخى الليل سدوله على دوار أولاد حمدون، واحتضنه في سكون رهيب..» ص 15

انطلاقا من هذه العلاقة التلازمية بين المكان والزمان، يتخذ الفضاء صورة دينامية متحركة، تبعا لتحول الزمان من جهة، وتبعا لفعل الشخصيات فيها من جهة ثانية.

سؤال يحتاج إلى إجابة

قبل أن أختم قراءتي لهذه الرواية، يحضرني سؤال طرحه علي أحد الأصدقاء، قائلا: إلى أي حد التزم صاحب الرواية أحمد صبير الإدريسي بمبادئ ومنطلقات الأدب الإسلامي في الكتابة الروائية؟ كان السؤال مدعاة للتفكير في إعادة تصورنا للأدب الإسلامي ونقده على السواء.

ولعل هذا السؤال، بالرغم من خلفيته الأيديولوجية، كان حافزا للتفكير فيه بجدية معرفية ونظرية. فهناك الكثير ممن يفهمون أن الأدب الإسلامي، هو أدب موعظة ودعوة إلى الله بلغة تتحايل على الأدب فيها الصنعة والتكلف أكثر من الإبداع. لذا كانوا ينتظرون أن تكون رواية «المحجوب» مغرقة في الطهارة والنبل، ومرادفاتهما القيمية، كانوا ينتظرون أن تصور واقعا مثاليا؛ بشخصيات لا تعرف سوى الصلاة، وأخرى تجاهد في سبيل الله... أما الأحداث فتمثل صراعا بين الخير والشر تنتهي بانتصار الأول. الأكيد أن تجليات الأدب الإسلامي لم تغب عن الرواية، بل كانت من خلال اختيارات السارد تصوير أحداث واقعية تبرز اختلالات المجتمع في دوار أولاد حمدون، بالإشارات الفنية دون الإغراق في العُري والجنس والعلاقات غير الشرعية.

فأثرت أن أفرد لهذا السؤال ورقة خاصة بعنوان «الأسئلة الممكنة بخصوص الأدب الإسلامي».

بمناسبة صدور رواية "الموريسكي" لحسن أوريد :

بين نكبة الذاكرة الموريسكية وسلطة المتخيل الإبداعي

أسامة الزكاري

لا شك أن التفكير في قضايا نكبة الموريسكيين تحتل مكانة مركزية في جهود باحثي المغرب المعاصر المهتمين بإعادة تجميع شتات العناصر الناظمة لنسق الهوية المغربية المركبة. ولا شك أن تفكيك هذه العناصر ورصد سياقاتها التاريخية يظل أمرا محوريا لفهم ميكانزمات التلاقح أو التأثير والتأثر المتبادلين بين مكونات البنية المحلية غير المتجانسة للمجتمع المغربي وبين الحمولات الطارئة التي حملتها مختلف تيارات الهجرة التي قصدت بلادنا على امتداد القرون الطويلة الماضية. ورغم أن موضوع القضية الموريسكية قد نال الكثير من الاهتمام في الإسطوغرافيات الأوربية الكلاسيكية والمجددة، وخاصة بالدولتين الإيبيريتين المجاورتين، فإن المجال لازال بكرا داخل حقل التراكم المعرفي والعلمي والإبداعي الوطني المعاصر. فباستثناء الدراسات التصنيفية والتجميعية المركزية التي أنجزتها ثلة من الباحثين المغاربة المعاصرين الذين انفتحوا على عطاء العمق الأندلسي للهوية المغربية، من أمثال المؤرخ البحاثة محمد بن عزوز حكيم والدكتور امحمد بن عبود

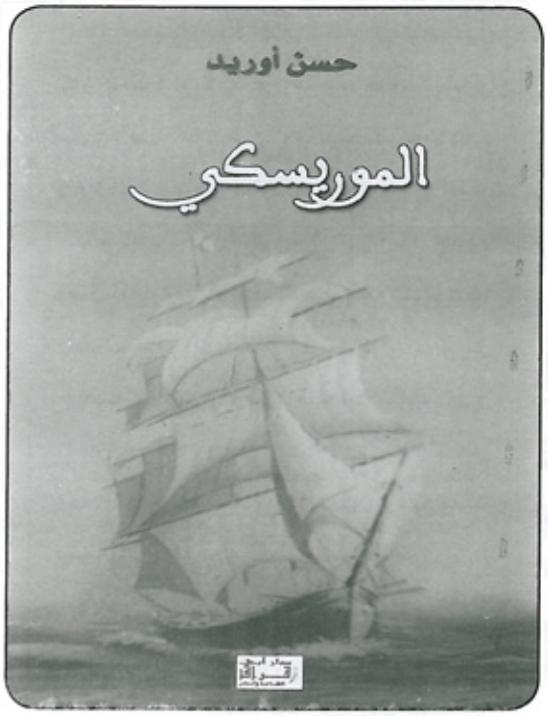

والأستاذ محمد رزوق والباحث حسن أميلي، فإننا لا نجد إلا شذرات موزعة على دراسات قطاعية يحضر فيها المكون الأندلسي أو الموريسكي كعنصر مؤثث للفضاء العام أو كفاعل طارئ على سكون الذات المغربية وعلى أنماطها السلوكية والذهنية المتوارثة. ولعل من العناصر الدالة في هذا الباب، بروز حالات التنافر داخل خطابات الهوية المتصاعدة المنتشية بخصوصياتها والمحتفية بأصالتها، وهي الخطابات التي أضحت تجد امتدادات واسعة لها داخل مجال تلقي نزوعات، الشحن، الهوياتي المنتصر ليقينياته ولطوباويته المفرطة في بعدها النزوعي الوظيفي الموجه. ومع ذلك، فقد بدأت تتبلور رؤى رصينة، أكاديمية في الغالب، بدأت تعيد الأمور إلى نصابها من منطلقات علمية سمحت بتوسيع دوائر البحث في تركيبة مختلف السياقات التاريخية والحيثيات السوسيولوجية التي تتحكم في ضبط أوجه التساكن الحضاري الذي يميز بنية الهوية الثقافية والاجتماعية المغربية الراهنة، البنية الواحدة / المتعددة، المختزلة لعطاء قرون طويلة من التلاقح المتواصل بين عطاء حضارات مختلف الشعوب والأقوام المتساكنة على ضفاف البحر الأبيض المتوسط بعمقيها الإفريقي والأسيوي الواسعين.

في إطار هذا التوجه العام، كان لابد أن يثير موضوع القضية الموريسكية اهتمام نخب المغرب الراهن، ليس بهدف استحضار الكليشيهات النوسطالجية النمطية، ولا من أجل التباكي على ماضي لن يعود صنعته، الجنة المفقودة، ببلاد الأندلس، ولا بقصد تأجيج خطابات التنافر مع

جيراننا الإيبيريين، ولكن – أساسا – من أجل إعادة الإنصات للنبض العميق للتراث الموريسكي، المادي والرمزي، الذي لازال يرخي بسلطته الثقافية على الكثير من نظمنا المعيشية المادية المباشرة وكذلك على الكثير من الحمولات الثقافية والتمثلات الفكرية والدلالات الرمزية التي تشكل عناصر تراثنا الرمزي والذهني الحضاري المميز. ومن هذه الزاوية، أضحى البحث في خبايا هذه الحمولات، موضوعا متجددا بامتياز، لا شك وأنه يستحق أن يكون مجالا للدرس وللتداول العلمي والفكري وللاستثمار الإبداعي والتخييلي قصد تحقيق التصالح التاريخي والحقيقي مع ذاكرتنا الجماعية»، وقصد توفير العناصر الارتكازية والأدوات الإجرائية الكفيلة بالتأصيل لمنطلقات تفكيك العناصر التركيبية لمكونات» الذاكرة التاريخية» لمغاربة الأمس واليوم.

ويمكن القول إن نص رواية» الموريسكي»، لمؤلفها حسن أوريد، والصادرة سنة 2011، في ما مجموعه 219 من الصفحات ذات الحجم المتوسط، تستجيب لهذا الأفق العام في البحث وفي التنقيب وفي التصنيف وفي الاستثمار. فالعمل يستقي مادته الأساسية من سيرة أحمد بن قاسم الحجري الغرناطي الأندلسي الملقب بشهاب الدين أفوقاي، وهي السيرة التي استطاع صاحبها اختزال أهم محطاتها في كتاب» ناصر الدين على القوم الكافرين»، وذلك عقب فراره من الأندلس بعد ازدياد وقع مخاطر متابعات محاكم التفتيش. فالتحق بالمغرب وانتظم داخل بلاط السلطان السعدي أحمد المنصور الذهبي، واضطلع بمهام رسمية سامية واعتبارية بالنظر لوضعه كعالم وكمثقف متشبع بالمكونات الإسلامية والمسيحية التي صنعت شخصية المثقف الموريسكي لمرحلة عقود القرنين 16 و17 الميلاديين. لذلك، فالعمل يشكل استحضارا دقيقا للسيرة الشخصية والذهنية لأفوقاي، ولمستويات حضور النكبة الموريسكية في مختلف تقلبات حياته باعتبارها ظلما كبيرا تعرضت له فئات عريضة من السكان الأندلسيين في سياق تصاعد خطاب التعصب الديني المسيحي ونزوعات» تطهير» إسبانيا من آثار» الكفار»، حسب ما بلورته الوصية الشهيرة للملكة إيسابيلا الكاثوليكية. فعبر مختلف المهام التي اضطلع بها أفوقاي، سواء داخل البلاط أو في إطار مهامه الديبلوماسية بكل من فرنسا وهولندا، ظلت الشخصية المركزية في الرواية تحمل تبعات ذلك الجرح الدامي الذي لم يلتئم ولم يستطع أن يتكيف مع تغير الأحوال ومع تبدل واقع الحال في مختلف محطات حياة أفوقاي، بدءا باستقراره بمدن مراكش وسلا، ومرورا بكل من باريس وأمستردام وتلمسان وبلاد الحجاز، وانتهاءا بواحة توزر الواقعة بالجنوب التونسي حيث اختار الاستقرار النهائي إلى أن فارق الحياة. لم يستطع أفوقاي أن يتخلص من» لعنة الطرد» ولا أن يؤسس لمشروع وطن بديل، على الأقل في ذهنه وكما كان يتخيله. فقد جاء غريبا وعاش غريبا ومات غريبا، وارتبطت هويته وشخصيته بمعالم الغربة والتنافر مع وسطه الإسباني / المسيحي أولا ثم المغربي / المسلم ثانيا. ولقد عبر المؤلف، على لسان أفوقاي، عن حصيلة هذا المسار بلغة دقيقة، قال فيها :« تعرضنا للثلب من كلا الطرفين. كنا بالنسبة للقشتاليين مسيحيين سيئين ونحن مسلمون سيئون بالنسبة لبعض المورو، ولم يتح لنا، في الحالتين أن نعبر عن أنفسنا» (ص. 218)

ولتوضيح السياق العام الذي انتظمت في إطار بنية النص السردي لرواية «الموريسكي»، يقول حسن أوريد في مقدمة عمله :«من المادة المتاحة في كتاب أفوقاي، صغت شخصية روائية أملأ منها فراغات نص صاحبها.. صغت رواية تقف عند مأساة التي تختلط في أذهان الكثيرين بمن رحلوا بعد سقوط غرناطة مباشرة أو قبلها.. لا يعرف كبير أمر عن مأساة الموريسكيين وان يشهد الواقع في الآونة الأخيرة اهتماما بهذه المأساة... لقد كان الموريسكيون ضحايا ما يمكن أن نعبر عنه بالتطهير العرقي... كانوا أولى تعابير التطهير العرقي الناتج عن قراءة «صافية» للمسيحية. كانوا إرهاصا لما سوف تعيشه شعوب مسلمة أخرى في سياق جزر الحضارة الإسلامية. كانوا فلسطينيي ذلك العصر،

مثلما يجوز أن نقول إن المأساة الفلسطينية هي نسخة من مأساة الموريسكيين. ولذلك تسائلنا المأساة الموريسكية، وبخاصة أنها مجهولة أو تكاد إلا من معلومات عامة... نعم، تصرفت في حياة أفوقاي، ووظفت المادة التاريخية، مع احترامي لسداها، لأني أكتب رواية. فالجانب الذاتي حاضر قوي في هذا العمل. فعملي هذا ليس حكيا لسيرة أفوقاي، ولا هو تأريخ للموريسكيين بالمعنى الدقيق للتأريخ.. هو رواية استقيت مادتها من التاريخ، ومن مأساة إنسانية، لأعبر عن قضايا راهنة.. فالموريسكي، في نحو من الأنحاء

هو، نحن، المرحلون من ثقافتنا الأصلية، ومن دفعنا إلى ثقافة، المهجر،وتوزعنا بين الإثنين،... (ص ص 7 -9).

إنها كتابة،أخرى ،، تحسن الإنصات لنبض التحولات التاريخية، قصد تطويعها مع مستجدات المرحلة لتحقيق الفهم الأمثل لإبدالات مأساة الموريسكيين ببلاد المغرب. ويمكن القول إن النص العربي لرواية،الموريسكي، الذي قام بتعريبه عبد الكريم الجويطي، قد استطاع الاستجابة لهذا الأفق العام في التحليل وفي التجميع وفي التركيب. فأثمر متنا سرديا فريدا من نوعه، نجح في الجمع بين ثلاثة مكونات محورية صنعت ريادته السردية، ارتبط أولها بالنهل من معين الذاكرة التاريخية الجماعية المشتركة لفئة الموريسكيين المغاربة، واهتم ثانيها بتطويع ملكة فعل التخييل بأبعاده الإبداعية الواسعة، وارتبط ثالثها بتوظيف ممكنات لغة سردية راقية ساهمت في إضفاء بعد جمالي واسع على مضامين النص وارتقت به من مستوى المعالجة التقريرية المباشرة إلى مستوى السمو الإبداعي الذي يتيح للذات الكاتبة فرص الخلق والابتكار والتجديد. هي - باختصار - محاولة لملء بياضات سيرة أحمد أفوقاي عبر قيم مرجعية، نجحت في القبض بتلابيب الخيط الرفيع الناظم للعلاقة المؤطرة لصنعة كتابة الرواية ولحدود توظيف عطاء الكتابة التاريخية المتخصصة. وللاقتراب من سقف هذا المنحى المجدد في توظيف العلاقات القائمة / والمفترضة بين الكتابة الروائية / التخييلية والتاريخية / العلمية، يمكن الاستشهاد بمجموعة من المرتكزات المؤطرة لمتن نص،الموريسكي،، ففي ذلك اختزال لآفاق هذا البعد حسب ما طوره حسن أوريد، على غرار ما أنجزه من سبقه من رواد هذا المجال، من أمثال المؤرخ عبد الله العروي والدكتور أحمد التوفيق في نصوصهما الروائية التي تنهض على خلفية تاريخية تحكمت في بنية السرد وفي سقف الإبداع داخل منجزهم الإبداعي، مثلما عكسته نصوص مؤسسة مثل،الغربة، و،اليتيم، و،جارات أبي موسى، و،السي،...

تتوزع هذه الملاحظات على الشكل التالي :

أولا - استطاع المؤلف إعادة تقييم مجمل مسار السيرة الذاتية الخطية التي تقلب عبرها أحمد أفوقاي، من خلال إعادة تجميع تفاصيل أوجه محنة الموريسكيين عقب طردهم الجماعي من بلاد الأندلس. ولم يكتف المؤلف بترديد الروايات المتداولة عن ظروف هذا الطرد وعن حيثياته المتداخلة والمرتبطة بتنامي المواقف العدائية الإسبانية تجاه، الآخر، الإسباني، وهي المواقف التي جعلت إسبانيا تفرط في جزء من ساكنتها وفي مكون من مكوناتها الحضارية وفي رافد من روافد تناسقها المجتمعي لمرحلة نهاية العصور الوسطى ومطلع العصور الحديثة. ويلخص حسن أوريد ثقل المعاناة النفسية التي تكبدتها الساكنة الموريسكية، بامتدادات ذلك على مصيرها المتراوح بين واقع المسيحية وظلال الإسلام، عندما يقول :« كم كانت ستكون إسبانيا عظيمة لو أنها احتضنت يهوديها ومسلميها. ألم يكن من بين اليهود أطباء كبار وبنكيون كبار ؟ ألا يتميز الموريسكيون بكدهم وتفانيهم في العمل ؟ ألم يكونوا صناعا حاذقين لمهنهم ؟ فمحاكم التفتيش بتر وتشويه، وبالتالي تفقير... كان القشتاليون يريدون استئصال جرثومة الموريسكيين وإلى الأبد... كيف يمكن لملك أن يضحي بجزء من شعبه ؟ هل بإمكان أم أن تتخلى عن أولاها ؟ حتى لو كان هؤلاء الأولاد نتيجة اغتصاب ؟ كانت محاكم التفتيش، رغم مظالمها، تسمح لنا بحيز يمكننا من الحركة والانفلات من العقاب الجماعي. لقد أتاحت لنا عبقريتنا، ومصالح الأسياد، والتناقضات داخل الكنيسة، وبين الكنيسة واللائكيين من أن نخلق فضاء للبقاء. كان بإمكاننا أن نداهن، وبإمكاننا، في حدود معينة، أن نقوم بتراجعات على أمل انفراج ما، وفي يوم ما سنمارس معتقداتنا بحرية، وسيتقبلنا المسيحيون القدامى كما نحن، ولن يكون علينا أن نحمر خجلا من إسلامنا ولا من أولئك الذين تحولوا للمسيحية.. لكن وعوض الانفراج وقعت العاصفة التي ذهبت بكل شيء...» (ص ص. 124 - 126).

لقد ذهبت العاصفة الكاثوليكية المتطرفة المنتشية بنتائج، حروب الاسترداد، بكل المكتسبات الإنسانية لمسلمي إسبانيا، لترسم معالم التمثلات المتبادلة التي وسمت مجمل مسارات تاريخ الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، بأحقادها وبصورها النمطية وبتوجساتها اللامتناهية التي لازالت ترخي بظلالها على العلاقات المغربية الإسبانية إلى يومنا هذا.

ثانيا – لم يكتف المؤلف باستنطاق سيرة أحمد أفوقاي، ولكنه كثيرا ما كان يستفيض في الانفتاح على الوقائع المحددة للمرحلة التاريخية التي يغطيها الزمن التاريخي للرواية، والذي يشمل – بشكل خاص – فترة حكم كل من السلطان السعدي أحمد المنصور وولده زيدان. من ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، اهتمامه بإبراز نظم الدولة السعدية خلال عهد أحمد المنصور، سواء على المستوى الإداري أو العمراني أو العسكري (ص. 82). ويمكن أن نذكر كذلك، اهتمامه باستخلاص العبر من كارثة وباء الطاعون الذي كان السلطان أحمد المنصور – نفسه – أحد أبرز ضحاياه سنة 1603 م. ولم يكتف بتوظيف حيثيات هذا الحدث وتأثيراته على الوضع الديمغرافي بمغرب القرن 17 م، بل تعداه إلى طرح رؤاه التأملية العميقة في نزوات الملك، وفي حدود سلطة النفس البشرية المتمكنة من رقاب الناس، وفي ضعف الإنسان – أي إنسان – أمام ملكوت الموت الذي يسائل ضميرنا باستمرار. يقول حسن أوريد : « فالطاعون الذي هرب منه، هو الذي وضع خططا لتجنبه : تحركاته، أطبائه، ترياقه وأدويته... ومات بما كان يهرب منه. من شأن حشرجاته وقيئه وبصقه الدم أن تذكره بما كان قد نسي : وضعيته ككائن بشري، له مهمة نبيلة وجسيمة لكنها ليست ملكية ولا إقطاعية. مات بابا أحمد (المنصور) لكنه ترك نمطا من الحكم سيبقينا رهائن، نمط سنقتتل فيه، ونعمد على شل بعضنا البعض. ولن نقوم بشيء عظيم منذ انقطعت الصلة مع الشمال، منذ أن تم وأد روح هذه الأرض بالأكاذيب والأراجيف... إنس الفتح العسكري شهاب الدين، فالفتح الحقيقي الذي علينا أن ننجزه هو ضد الشر الساكن بدواخلنا، الشر الجماعي الذي ينخرنا...» (ص. 113).

وعلى نفس المنوال، ظل المؤلف يعيد طرح الكثير من الوقائع التاريخية للمرحلة المعنية، مركزا على تجميع التفاصيل وعلى تحليل سياقاتها وعلى توظيف أبعادها ودلالاتها في سياق مناظراتي متشعب، يعيد تركيب الأحداث وفق منطق القارئ الفاحص للدلالات وللأبعاد الوجودية

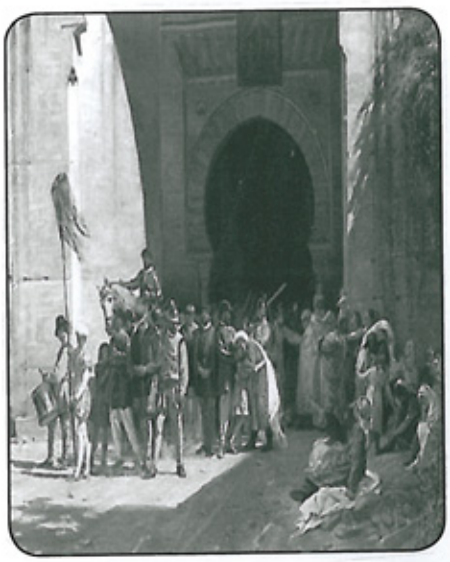

المنفلتة من بين متون مظان الكتابات التأريخية الحدثية الكلاسيكية المتوارثة. من بين هذه القضايا التي أثارت اهتمامه الواضح، يمكن أن نستشهد بتفاصيل نهب القراصنة الإسبان لمكتبة السلطان زيدان ونقل محتوياتها إلى قصر الإيسكوريال بعد أن قدمت كهدية للرهبان الإسبان (ص. 169). وهناك كذلك، قضية القرصنة، أو الجهاد البحري، التي اشتهرت بها مدينة سلا خلال القرنين 16 و17 م، أو ثورة الفقيه ابن أبي محلي التي هزت مجموع بلاد المغرب خلال مطلع القرن 17 م، وصراع أبناء المنصور الثلاثة على السلطة بعد وفاة والدهم، وهو الصراع الذي لخص السارد أبعاده بشكل تركيبي دقيق جاء فيه : « المستقبل مظلم، ثلاثة أبناء يتطلعون للحكم، سيتكالبون بعضهم على بعضهم ويمزقون البلد إربا إربا. والمأساة هي أن لا أحد منهم هيء للأمانة العظمى، ويتصورون السلطة إرثا وليس عهدا. فالمامون يشبه والده، فهو ماكر، وحازم، ويميل إلى الشهوات مثله. أما زيدان فرغم أنه مثقف لكنه مليء بالحقد. وأبو فارس يعيش داخل قوقعته، يأكل وينام، وينام ويأكل وحين يصحو لنفسه يقول بأن الجن تسكنه. لا أحد منهم بإمكانه قيادة البلد. سيلجؤون للمرتزقة الذين سيتحكمون فيهم كدابة ذلول، ولن يترددوا، من أجل السلطة، أن يستنجدوا إما بالترك أو الإسبان متناسين كل دعاوى الإسلام في أمر الجهاد أو اعتبارات الاستقلال...» (ص. 105).

والى جانب ذلك، ظلت المحنة الموريسكية تجد تعبيرات مختلفة عنها داخل نظيمة الحكي، وتتجدد بانسياب السرد، وتتلون بتلون إبدالات واقع المغرب الذي لم يحقق المراد لهذه الفئة من المضطهدين. فكان التعبير عن الخيبة قاسيا، واجترار الألم تعبيرا عن واقع الغربة وعن الانكسار وعن اليأس من واقع لن يعيد للموريسكيين كرامتهم ولن ينتقم لهم من ظالميهم. يقول المؤلف في هذا الإطار : « لدي إحساس بأننا، نحن الموريسكيين، اللعنة التي أصابت الأمة الإسلامية... مع كل هذا الوهن الذي يرين على دار الإسلام، سيضطهد أقوام آخرون ويقتلون ويطردون

من ديارهم، ظلما مثلنا. ولن يكون لديهم من يعولون عليه...» (ص. 114).

ثالثا – كثيرا ما نحى السارد نحو قضايا فلسفية أو وجودية في ارتباط مع تحولات واقع المغرب خلال القرنين 16 و17 الميلاديين، في علاقة ذلك بعطاء نخب المرحلة أولا، وبطبيعة التغيرات التي كان يحبل بها واقع الدولة والمجتمع ثانيا، ثم في علاقة كل ذلك بمجمل التغيرات الشاملة في الرؤى وفي المواقف وفي موازين القوى بين المغرب وأوربا، بين «الأنا» المتقوقع حول يقينياته و«الآخر» المتطلع إلى اختراق المرحلة في سياق تحولات النظام المركنتيلي لفجر العصور الحديثة بأوربا. من بين هذه القضايا التي طفت بين ثنايا السرد في سياقات حكواتية ناظمة، يمكن أن نستشهد بقضايا التيار اللوثري الذي أحدث الانشقاق الكبير داخل بنية الكنيسة الكاثوليكية (ص. 131)، وعلاقة الدين بالعلم (ص. 131)، وعلاقة الدين بالسياسة (ص. 175)، إلى جانب مناقشات السارد ومناظراته المفتوحة مع أصحاب العقائد اليهودية والمسيحية من موقعه كفقيه وكعالم مسلم كانت له فرصة الاطلاع على النصوص الدينية المسيحية في لغاتها الأصلية (ص. 133). وفي نفس السياق، كان السارد يقدم مقاربات مقارناتية غنية بين نصوص دينية إسلامية وتفسيراتها العميقة، بالارتكاز إلى معرفة دقيقة بالديانتين اليهودية والمسيحية، بل ويوظف هذه المعرفة لتفسير بعض مضامين نصوص قرآنية محددة، مثل التفسير الذي قدمه لدلالات مضامين سورة الفاتحة بالقرآن الكريم (ص. 143). ويمكن أن نستشهد كذلك بقراءاته الاستدلالية أو النقدية لمضامين الكتابات التاريخية، سواء منها التحليلية / التركيبية مثلما هو الحال مع إحالته على بعض مضامين مقدمة ابن خلدون (ص. 91)، أو النقدية / التحفظية من مضامين الكتابات التأريخية الحدثية الرسمية حسب ما كان يجسدها عبد العزيز الفشتالي الذي كان يعتبر مؤرخا رسميا للدولة السعدية خلال عهد حكم أحمد المنصور (ص. 96).

رابعا – لم يتردد المؤلف في استغلال كم هائل من الإحالات الارتكازية في الكتابة التاريخية المنهجية، مثلما هو الحال مع تشريحات علم الطوبونيميا التي تعتبر أداة لاستنطاق معالم المكان وربطها بمجمل التطورات المجالية واللسانية للجهات وللأقاصي، نستشهد في هذا الباب بألفاظ هنتاتة وهشتوكة وزرهون وتالات... كما كان حريصا على توظيف رصيد هائل من الألفاظ والدلالات المستقاة من قاموس اللغة المخزنية المتوارثة عن القرون الماضية، مثلما هو الحال مع ألفاظ

أفراك، والبنيقة، والحركة، والرقاص. وسواء فيما يتعلق بالمعطيات الطوبونيمية أو بالألفاظ المخزنية، ظل المؤلف حريصا على تدقيق النظر في الدلالات، وعلى الكشف عن الأصول اللسانية والتداولية وعن مستويات تراوحها بين اللسان العربي واللسان الأمازيغي من جهة، وبين التأثيرات التركية والإيبيرية الطارئة من جهة ثانية. وإضافة إلى كل ذلك، يزخر المتن بإحالات عديدة إلى نصوص داعمة، ساهمت في تعزيز ضرورات السرد، مثلما هو الحال مع الآيات القرآنية الكريمة والأبيات الشعرية والنصوص الإنجيلية وسير أعلام المرحلة سواء من نخب مغرب القرن 16 م، أو من الشخصيات الدينية والسياسية والفكرية لأوربا خلال نفس المرحلة.

خامسا – استطاع السارد أن ينزوي بالمتن بعيدا عن ضرورات التتبع الخطي للوقائع وللأحداث، لكي يفتح نافذة أرادها أن تكون مشرعة على حميمياته، مواقفه، رؤاه الشخصية تجاه شريط الأحداث التي كانت تمر أمام عينيه. بمعنى أن النص يتيح إعادة استنطاق «الوجه الآخر» لشخصية أحمد أفوقاي، وفق كشف باطني عن أسرار المعاناة الدفينة التي ظل يحملها معه حيثما حل وارتحل. إنها معاناة شخص انتزع من وسطه الحميمي ومن تربة بيئته الفطرية، وجد نفسه موزعا بين ارتباطه العاطفي بمكانه الأصلي وبين ضرورات

التكيف مع واقعه المغربي الجديد. وفي سعيه الحثيث نحو إنجاح هذا المسعى، وجد أفوقاي نفسه يراوح مكانه كحلقة وصل بين المسيحية والإسلام، باحثا عن نقاط التلاقي الممكنة وراصدا للقطائع التي رسختها شروط التدافع التاريخي بين العالمين الإسلامي والمسيحي خلال المرحلة المعنية. وارتباطا بنفس الموضوع، اهتم السارد بالكتابة عن تجربته الغرامية المثيرة التي ربطته بامرأة فرنسية اسمها أوجيني، التقى بها خلال زيارته لباريس، وجعلته يعيد النظر في الكثير من مواقفه المسبقة تجاه العقيدة المسيحية. في هذا الإطار، يقول راصدا هذا التأثير :«لقد تبينت بأن القرب الجغرافي، بالنسبة لجماعات دينية تكره بعضها البعض ليس ضمانة للمعرفة المتبادلة، وبالأحرى الاحترام. كنا، مسلمين ومسيحيين، جيران في أرض الأندلس، ولكن العداوة التي كانت تطبع علاقتنا، جعلت كل معرفة متبادلة مستحيلة. إن حبي لأوجيني هو الذي حطم الأفكار المسبقة التي تغشى نظرتي...» (ص. 156). وعلى غرار ذلك، أصبح السارد ينحو نحو، تمرير، مواقفه عبر قنوات وسطه الحميمي، مثل الموقف من الخمر الذي ورد على لسان أوجيني عندما قالت :«يقول لك الأخ بولس، الإثم هو ما يخرج من الفم لا ما يدخل فيه» (ص. 155).وفي إحالة تركيبية دقيقة، استطاع السارد اختزال معالم المؤثرات التي أثرت / وصنعت شخصية أحمد أفوقاي عبر علاقته الحميمية بشخصيتين مركزيتين في الرواية، هما صديقه الحميم أنتاتي ومعشوقته أوجيني. يقول بهذا الخصوص :« إن الشخصين الذين غيرا نظرتي للأشياء اختفيا وإلى الأبد، أنتاتي وأوجيني، أدين للأول بإعمال العقل الذي سحب عن العالم كل ما يتمسح به من أساطير وأوهام وأراني حقيقة ما يجري أمامي، وأدين للثانية بالحب الذي رتق عالما خلا من الأساطير ومنحه معنى....» (ص. 215). وعلى اساس ذلك، استطاع السارد أن يعيد تلقيح رؤاه لواقعه ولتفاعلات هذا الواقع سواء داخل سيرورة تكون الدولة والمجتمع المغربيين أو في علاقة هذه السيرورة بمضامين الموروثات الدينية المقدسة ولتمثلاتها للأنا وللآخر، للواقع وللمآل، للنبل ولليوطوبيات. يقول موضحا هذا المآل :« إن المسار الذي قطعته ليس سوى طريق من بين طرق عدة. وبإمكان اليهودي والمسيحي والبوذي والمأدري أن يسلكوا مسارات مختلفة لنلتقي، كلنا، مهما كانت سبلنا، في حضرة حب سام. فالدين بالنسبة للذي يبحث عن كنهه سبيل للارتقاء. ويكون فظيعا حين يصير سندا للهوية لأنه، إذاك ينحصر في رفض الآخر وثلبه، وهكذا، وباسمه يتم القتل والإبادة والإحراق والنهب... لقد عشت مثالب محاكم التفتيش ومساوئ الجهاد، الجهاد الأصغر. فباسم محاكم التفتيش أخرجنا من ديارنا، وباسم الجهاد أراد المرابط العياشي إبادة سكان سلا الجديدة....» (ص. 215).

... وبعد، فهذا هو شهاب الدين أفوقاي، الآخر، وهذه معالم سيرته الذهنية، نجح حسن أوريد في تطويع مظانها وفي استنطاق خباياها وفي تجديد قراءات عطائها، سواء في مستوياتها المرتبطة بالتجربة الشخصية لصاحبها أو بأشكال تفاعله مع محيطه المغربي والإيبيري الواسع. إنها استثمار راق لمواد تاريخية قصد تفعيل ملكة التخييل، بشكل أمكن من خلاله استكمال الجوانب المعتمة في سيرة أحمد أفوقاي. وفي الحقيقة، فالأمر يتعلق – في نهاية المطاف – بسيرة جيل كامل اكتوى بنار التطرف الديني الكاثوليكي ودفع ثمنا باهضا عن ذنب لم يرتكبه، ربما أخطأ الموعد مع التاريخ وكان قدره أن يشهد تداعيات الانقلاب العميق في موازين القوى بين العالمين المسيحي والإسلامي عند مطلع العصور الحديثة. لذلك أمكن القول إن الأمر يتجاوز سيرة أفوقاي في سياقاتها الخطية الحصرية الضيقة، ليقدم قراءات جريئة في مجمل القضايا الهيكلية التي تفسر الأزمات البنيوية للدولة المغربية خلال العصور الحديثة، بلغة تخلص لمنطق التتبع والرصد التحليليين لمظاهر هذه الأزمات ولجذورها البعيدة، وكذا لضرورات تشغيل فعل التخييل باعتباره أساس الكتابة الروائية التي يحتفي فيها المؤلف بأبطاله وبشخوصه وبمواقفه وبقراءاته لابدالات الزمن الماضي وبإسقاطات ذلك على الواقع الراهن. هي – إذن – كتابة تفكيكية تسمح لصاحبها بفتح مساحات واسعة من الحرية ومن الجرأة، قصد التعبير عن ما لا يمكن التعبير عنه في سياق الكتابة التاريخية في معناها العلمي التخصصي الضيق. باختصار، هي كتابة نجحت في الاحتفاء بالسيرة الذهنية لأحمد أفوقاي، وفي إثارة الانتباه لعمق المواقف والتمثلات التي ظلت تنتظم في إطارها مجمل رؤى المغاربة تجاه الجار الإسباني وتجاه عناصر التنافر التي ظلت تطبع علاقتنا بهذا الجار المقلق، بالأمس واليوم.

[جان بول سارتر وحرب الجزائر][1]

بقلم : آن ماثيو

ترجمة : سعيد بوخليط

سارتر، الذي اكتسب، منذ وقت مبكر جدا، وعيا مناهضا للاستعمار، سيقف بشجاعة إلى جانب الشعب الجزائري، وهو يناضل من أجل كرامته وانعتاقه.

لقد سبق انخراط مجلة "الأزمنة الحديثة" في الحرب الجزائرية، معانقة مؤسسها والمشرف عليها جان بول سارتر لهذه القضية. شهر ماي 1955، خصصت المجلة أحد أعدادها للصراع. وبين موضوعات، العدد المكرس لشهر نوفمبر، سنجد مقالة بعنوان : "الجزائر، ليست هي فرنسا". صيغة التعامل، جاهزة : سيتم حجز المجلة طيلة فترة الحرب، أربع مرات في الجزائر، وواحدة في فرنسا.

شهر مارس 1956، كتب سارتر أول مقالة عن الموضوع : «الاستعمار، منظومة». هي المداخلة ذاتها التي تقدم بها، أثناء لقاء حول السلام بالجزائر، نظم بباريس يوم27 يناير 1956، أشرفت عليه هيئة المثقفين، لمناهضة استمرار الحرب في الجزائر. وجهة نظر سارتر، فككت الميكانيزمات السياسية والاقتصادية للاستعمار، ودعوته بالتالي، إلى مجابهة هذا "النسق".

غير، أن الوعي السارتيري المناهض للاستعمار، لا تؤرخه فقط هذه المحطة، أو اشتعال الشرارة الأولى لحرب الاستقلال عام 1954، بل يعود ذلك إلى سنوات خلت، حينما ساند سارتر مسألة الدستور الجديد في تونس، واستقلال المغرب، بحيث شارك في مؤتمر بهذا الخصوص سنة 1948. سنة 1952، قدم حوارا صحافيا، لجريدة فرحات عباس "الجمهورية الجزائرية". وخلال خريف سنة 1955، دعم مبادرة هيأة المثقفين المناهضين لحرب الجزائر. السيد "فرانسيس جونسون"، المتعاون مع مجلة الأزمنة الحديثة، الذي أصدر إلى جانب زوجته "كوليت"، شهر دجنبر 1955 مؤلف : "الجزائر خارج القانون"، ساهم أيضا في تطوير الفيلسوف.

بيد، أن اللحظة الحقيقية، لالتزام سارتر باعتباره شخصا، ترجع إلى سنة 1956. شهر يناير، أصبح ""غوي موليت" المسؤول السابق عن الفرع الفرنسي داخل الأممية العالمية،رئيسا لهذا المنتظم. شهران بعدها، استطاع موليت، امتلاك سلطات نوعية، وظفها من أجل تعزيز الحرب. وقد، أدى تصويت الشيوعيين المؤيد خلال تلك الفترة، نحو التمهيد إلى قطيعة سارتر معهم، اكتملت فعليا شهر نوفمبر عندما اعترف الحزب الشيوعي الفرنسي إيجابا باجتياح الدبابات الروسية لهنغاريا.

كتب محمد حربي سنة 1990 : "انطلاقا من هنا، حدث لدى سارتر انزلاقا إيتيقيا، قاده بأشكال متواصلة صوب اكتشاف موضوع آخر للتاريخ، أكثر راديكالية من البروليتاريا : إنهم الواقعون تحت نير الاستعمار. أفق، صب في مصلحة القضية الجزائرية".

بين مارس 1956 وأبريل 1962، كتب سارتر نصوصا، مفعمة ببوليميكية وكذا شجاعة عز نظيرها مقارنة مع حقبتنا المعاصرة : أصبح، الفيلسوف مهددا في حياته. منزله المتواجد بشارع بونابارت، دمرته بالبلاستيك في مناسبتين، المنظمة المسلحة السرية، (OAS). لم يكن الأمر،

يتعلق عند سارتر بمجرد دعاية لمواقف مصطنعة كما نعيشها حاضرا، والتي يتوخى أصحابها فقط تحريك مبيعات كتاب أو الدفع نحو إثارة مجموعة دعوات، تلهفا للظهور الإعلامي.

سنة 1957، ألف، الكاتب والباحث التونسي "ألبير ميمي"، عمله : (Portrait du colonisé précédé du portrait du colonisateur)، الذي ظهرت، أولى مضامينه في مجلتي : «الأزمنة الحديثة» و«فكر». كما أفرد له سارتر، مقالة في العدد الصادر شهر يوليوز-غشت من مجلته، ثم

استثمرت فيما بعد كمقدمة لكتاب ألبير ميمي. لقد استفاض سارتر، عبر سطورها، مهتما بقضية العنف، التي سبق أن تطرق إليها شهر مارس من السنة الماضية في مقالته : «الاستعمار، منظومة"، مؤكدا على ما يلي : ((نجح الاجتياح بالعنف والاستغلال المفرط والقمع، مما يقتضي تجذير القهر بالحضور العسكري.... لقد رفض الاستعمار، تطبيق مبادئ حقوق الإنسان على أشخاص أخضعهم قسرا، كي يبقيهم بين ثنايا البؤس والجهل، أو كما يقول ماركس أن يظلوا "أوباشا". حيث تندرج العنصرية مع الوقائع نفسها والمؤسسات، وكذا طبيعة التبادلات والإنتاج)).

إلى جانب، الثنائي المضطَهِد والمضطَهَد، الذي أوردته مجموع المقالات السارتيرية. ينضاف أيضا ضمنيا، حسب محمد حربي مفهومان آخران : المستعمِر والمستعَمر. سيتبلور القمع الاستعماري في الآن ذاته، اقتصاديا وإيديولوجيا، بالتالي هيمنة تيمة "الأوباش" على عمق الكتابات التي خصها سارتر لحرب الجزائر. يأخذ، هذا العنف مناحي طغيانية مختلفة، استحضرها الفيلسوف ثانية، غداة توقيع اتفاقيات "إيفيان" شهر أبريل 1962. لذلك، لاحظنا مع مقالته "المسرنمون" استمرار تجليات مرارته، بل واشتعال دائم لغضبه : ((ينبغي القول، أننا نلاحق وهم السعادة : فمنذ سبع سنوات، تجسد فرنسا صورة كلب مسعور، يجر طنجرة بذيله، ويزداد هلعا يوما بعد يوم، نتيجة ما يحدثه بذاته من صخب. لا أحد، ينكر اليوم، أننا توخينا تخريب وتجويع وتقتيل شعب مغلوب على أمره، كي نركعه، لكنه بقي صامدا. السؤال، بأي ثمن ؟)).

تتأتى فكرة حالة اللا-إنسانية بالنسبة لسارتر، لأن المستعمَرين يتم الإمساك بهم، بواسطة نظام قمعي، لا يختلف عن التعامل مع الحيوان». يترجم عمليا سواء بإنكار القانون والثقافة، وكل ما يتعارض مع مبدأ حقوق الإنسان «التي ترددها دولة فرنسا، بلا توقف. هناك، نص مشهور يركز خاصة على هذه التيمات المتعلقة ب «العنف» و«إلغاء الصفة الإنسانية» : يتعلق الأمر، بالافتتاحية التي دبج بها سارتر سنة 1961، عمل فرانز فانون : «المعذبون في الأرض».

فانون، طبيب نفساني، من جزر المارتنيك، عانق بشكل سريع جدا النضال من أجل استقلال الجزائر، وصار عضوا في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، التي تشرف على الجهاد السري. فانون، اشتهر قبل ذلك، بعناوين مثل : «جلد أسود وأقنعة بيضاء» (1952)، «السنة الخامسة من الثورة الجزائرية» (1959). اللقاء الفكري والأخوي أيضا، بين الرجلين، وتطور فيما بعد إلى صداقة بينهما طبع المسار السارتيري.

أطروحات «المعذبون في الأرض»، دراسة نموذجية عن مقاومة الاستعمار في العالم الثالث، وصفت بدقة آليات العنف، التي يوظفها المستعمر بغية استعباد الشعب المضطهد. عبر متواليات مقدمته، ساند سارتر دون تحفظ أفكار فانون، وأعاد صياغتها بأسلوبه النوعي والمتميز جدا. فأشار أساسا إلى ما يلي : ((لقد أعطى القرد الأعلى، أمره بغاية ابتلاع، ساكنة الإقليم الذي احتُل، ويبرر للمستعمر، معاملتهم إجمالا مثل حيوانات. لا يكتفي العنف الاستعماري، بأن يجيز لنفسه الحق

في التعدي على هؤلاء المستعبدين، بل يتوخى تجريدهم من إنسانيتهم. لاشيء، سنراعيه كي نقضي على تقاليدهم، ونرسخ لغاتنا بدل لغاتهم، ثم نحطم ثقافتهم، دون منحهم ثقافتنا ونرهقهم تعبا)).

مفهوم «الحيوان» هذا، سيوظف أيضا، حين استحضاره للتعذيب الممارس من طرف الجلادين. يقول سارتر : ((الأكثر فورية، إذا توفر لديهم مزيدا من الوقت، ينصب على إذلال ضحاياهم، ونزع الكبرياء من قلبهم، ثم الانحدار بهم إلى مستوى البهيمة)).

شهر شتنبر 1958، وبخصوص موضوع استفتاء تقرر إجراؤه خلال الشهر الموالي، حول دستور الجمهورية الخامسة. كتب سارتر : ((إن الجسم الانتخابي، منظومة غيرقابلة للتجزئة. هكذا، إذا مسه الفساد، امتد في اللحظة ذاتها إلى كل الناخبين)). نفس الصورة، وظفت قبل ذلك، سنة 1955 من قبل الكاتب «إيمي سيزير» المنحدر من جزر الأنتيل، في خطابه حول الاستعمار : ((ينبغي أولا، أن ندرس، كيف يؤدي الفعل الاستعماري إلى قتل كل حس حضاري لدى المستعمِر،...يهيمن ارتداد كوني، ويتوطد انحلال ثم تنتشر البؤرة المتعفنة)).

منذ مقالته الأولى سنة 1956، ركز سارتر على صمت الفرنسيين تجاه الفظاعة، متوخيا إفهامهم أن الاستعمار يقتضي منهم تحمل مسؤوليتهم الجماعية. لقد شدد، على أن الهيمنة الاستعمارية، تناهض جميع القيم التي تدعي فرنسا تبنيها: ((أي صخب : حرية، مساواة، أخوة، حب، شرف، وطن، من يدري ؟ بيد أن هذا لم يمنعنا في الوقت ذاته، كي نفعّل خطابات عنصرية مثل : قذر، زنجي، يهودي حقير، حيوان مقزز)). لكن، الأكثر سوءا في الواقع، ربط ذلك بسياق الفاشية : ((هي فضيحة لنا. الاستعمار، يسخر من قوانيننا ويصورها بطريقة هزلية، ينقل إلينا منطق عدوى عنصريته.... ويلزم شبابنا، كي يموتوا على الرغم منهم، تحقيقا للمبادئ النازية التي ناضلنا ضدها منذ عشر سنوات. يحاول الاستعمار، الدفاع عن نفسه، بأن يبعث فاشية لدينا في فرنسا. إذن، اكتفينا نحن الفرنسيون بمساعدة هؤلاء الشباب على الموت، ليس فقط داخل الجزائر، لكن في كل مكان تواجد فيه الاستعمار. إن، الشيء الوحيد الذي بإمكاننا ويجب القيام به الجوهري حاليا هو الكفاح إلى جانب الشباب، كي نخلص في الآن ذاته الجزائريين والفرنسيين من الاستبداد الاستعماري)).

يسند خداع الحاكمين، التواطؤ الإعلامي، الذي يريد للفرنسيين جهل ما يقع في الجزائر : ((المواربة، التمويه والكذب : تلك واجبات، عملاء البلد الأصلي، تتمثل جريمتهم الوحيدة في تضليلنا)). يظهر ذلك، في عموميته أيضا كإشارة عن انحطاط حضاري: ((فرنسا المتحمسة والمهووسة بل المنهكة بأحلامها القديمة عن المجد، مع استشعارها لفضيحتها، تتخبط وسط كابوس غامض، لا يمكنها الانسلاخ عنه أو كشف رموزه. لذلك، فإما نتصف بالوضوح، أو الانهيار)). يوظف الفيلسوف هذا الفعل الأخير، الذي يدحض كل تورية وتلميح، من أجل تحريض الفرنسيين ضد الوقاحة الإجرامية لمسؤولين،يقول سارتر بلسانهم : ((إن التعامل اللين باسم

الصحبة، سيقود إلى إسقاط صاعقة على هؤلاء الفلاحين الوقحين : ليحترقوا بؤسا. مقابل حصول المساهمين في السويس على أرباح مساهماتهم)).

لكن العدوى، لن تكتفي بحدود أوروبا. حين، استشرى المرض أيضا عند الخاضعين للاستعمار : ((إن النظام الإداري الاستعماري، بمثابة عصاب نفسي، أرسى ركائزه المستعمر لدى المستعمَرين وبموافقتهم)) يدلي سارتر، في توطئته لمؤلف فرانز فانون. "الجنون"، الذي سيميز تصرفات اليسار الفرنسي وكذا "الفاعلين الاستعماريين"، أصاب أيضا المستعمَرين. لكن هذه المرة، استحوذ عليهم وتملكهم : ((عندما، تقرؤون فرانز فانون : تدركون أنه خلال لحظة ضعف المستعمَرين، يصير الجنون القاتل وعيا جمعيا لديهم)).

ولكي يضمن استجابتهم على منوال فانون، أحدث سارتر انقلابا قيميا : أضفى، قيمة إيجابية على "جنون" يعكسه المضطهد ضد قاهره، كي يتخلص من عبوديته، وبالتالي التسلط الاستعماري. لذا، يستخلص سارتر قائلا : ((لنعالج ذواتنا ؟ نعم. فالعنف، مثل حربة البطل

الإغريقي "أخيل"، قد تندمل معه الجروح التي أحدثها.... إنه اللحظة الأخيرة للديالكتيك : عليكم أن تستنكروا هذه الحروب، بل أكثر، التحلي بالجرأة كي تعلنوا تضامنكم مع المحاربين الجزائريين، لا تخافوا، اعتمدوا على المستعمرين وكذا المرتزقة : سيحفزونكم على أن تبادروا. ربما، تضطرون. أفصحوا أخيرا عن هذا العنف الجديد، الذي يبعث عندكم آثاما قديمة تستوي ثانية. لكن هذا كما نقول، تاريخ آخر. تاريخ الإنسان. الزمان يقترب. متيقن، أننا سننضم إلى الذين يصنعونه)).

إن نضال سارتر، أثناء حرب الجزائر، لم يشكل فقط "معركة للمكتوب". لكن التزام المفكر، تجسد على جميع الجهات التي تقتضيها الوقائع. ساهم، في مجموعة ملتقيات من أجل تحقيق السلام في الجزائر (يونيو 1960، ثم دجنبر 1961 بروما مثلا). شارك، في التظاهرة الصامتة ليوم 1 نوفمبر 1961، المنددة بمجازر 17 أكتوبر، وتظاهرة 13 فبراير 1962، المحتجة على القمع الدموي في محطة الميترو "شارون". كما أدلى بشهاته خلال جل محاكمات جماعة "حاملي الحقائب"، ولاسيما أكثرها رمزية، تلك التي تعود إلى شهر شتنبر 1960، المعروفة بمحاكمة "فرانسيس جونسون".

يصرح سارتر : ((وظفوني، كما شئتم)). ثم أضاف اسمه إلى توقيعات ما عرف ب "بيان 121"، قبل سفره إلى أمريكا اللاتينية، حيث يعلم تبنيهم هناك لقضية استقلال الجزائر.

"أعدموا سارتر!" هي الكلمات التي صدحت بها أصوات مقاتلين سابقين، أثناء تظاهرة خلال شهر أكتوبر 1960. بعد ذلك، سيقدمون على تدمير منزله بلاستيكيا في مناسبتين، شهر يوليوز 1961 وكذا يناير 1962 : ((أين هم حاليا الهمجيون ؟ أين البربرية؟ لا شيء ينقص ؟ حتى أنغام الطبل، بل، ومنبهات السيارات، تعزف نشيد «الجزائر فرنسية»، في الوقت الذي يحرق الأوروبيين المسلمين، أحياء))، تشير، مقدمة سارتر ل«المعذبين في الأرض».

استمر صوت سارتر في الإزعاج، مع عجزهم عن تكميمه. لقد أمدنا بإمكانية أن نرى بخجل أقل، هذه الحقبة من تاريخنا. سارتر، مثقف مخلص، لمفهومه عن الالتزام الإكليريكي، فجعل قلمه رهن إشارة القضية التي يعتبرها عادلة. بالنسبة لسارتر، كما فرانسيس جونسون، تستحق قضية الجزائر الدفاع عن عدالتها، إلى غاية أن تنمحي تلك الصورة التي تشكلت عند الشعب الجزائري،

والمختزلة فرنسا إلى مجرد بلد وحدات مظلية تمارس التعذيب داخل السجون.

يعتقد سارتر، أن المصالحة الفرنسية الجزائرية، تحتم على الفرنسيين مجابهة حقيقة تاريخهم في الجزائر : ((أنتم تعرفون جيدا، أننا أناس مستغلون. لقد نهبنا الذهب والمعادن ثم بيترول «القارات الجديدة»، وشحناها صوب بلداننا.... أوروبا، تحفر على الثروات، وتعد بالحس الإنساني كل ساكنتها : شخص عندنا، يعني تواطؤا، ما دمنا استفدنا جميعا من الاستغلال الاستعماري)).

من المؤكد، أن التحدث بمثل هذا الخطاب، كان يسهل سماعه سنة 1962، قياسا لأيامنا الحالية.

هامش

1 - Anne Mathieu : In manière de voir n° 121, Février - Mars 2012, PP :88- 91.

قراءة في كتاب الأستاذ عبد اللطيف الحناشي :

المراقبة والعقاب بالبلاد التونسية : الإبعاد السياسي أنموذجا 1881-1955

حسام هاب
باحث في التاريخ السياسي الراهن.

يمثل مفهوم الإبعاد إحدى الممارسات العقابية القديمة التي تطورت تقنياتها وأهدافها بتطور الأنظمة السياسية، ويحتل الإبعاد السياسي خاصة حيزا متميزا في إطار هذه العقوبة. فهو شكل من أشكال العقوبات القضائية والإجراءات الإدارية الاحترازية ذات الطابع السياسي التي تصدر عن السلطة القضائية أو الأمنية أو السياسية لبلد معين بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي الحاكم. لذلك تندرج هذه الممارسة في سياق العنف الذي تمارسه أجهزة الدولة المختلفة ضد الأفراد وحتى ضد المجموعات التي تراها معادية لها ولمصالحها واستنادا لمواقف سياسية أو ثقافية معينة أو بفعل ممارسة نشاطات تعتقد أنها تسيء لهيبتها ووجودها. تأتي هذه العقوبة أو هذا الإجراء في إطار رد فعل تلك السلطات بهدف تجميد حركة الأفراد أو المجموعات أو تحييدها أو الضغط عليها وصولا لإلغائها مما يتيح لها الاحتفاظ بحق مزعوم أي الانفراد بالسلطة. يعد الإبعاد من المفاهيم التي ظل يكتنفها الكثير من الغموض والالتباس حيث عادة ما يتم تناول الإبعاد كظاهرة قانونية وادارية دون تحديد ما يكتنز ممارسة هذا الفعل من عنف متعدد الأبعاد يسلط على الفرد أو حتى بعض المجموعات. من هذا المنطلق السابق يعتبر الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو أحد أبرز المفكرين الذين درسوا ظاهرة الإبعاد في كتابه « المراقبة والمعاقبة ولادة السجن »، حيث اعتبر أن المبعد في نظر السلطة شخص شاذ ومريض لأن وجوده بالنسبة لها يشكل خطرا محدقا بالمجتمع الذي تتولى الدولة مهمة الإشراف على ضمان نقائه. لذلك تقوم بإبعاده أو عزله حتى لا تنتقل عدواه إلى بقية أفراد المجتمع، ويشير ميشيل فوكو في هذا الصدد إلى نفس المعنى حيث تتخذ السلطات تجاه مجرمي الحق العام نفس الإجراءات ويقارنهم بالمصابين بالجنون أو الأمراض الخطيرة المعدية.

هذا الموضوع الاستشكالي اهتم به المؤرخون الذين حاولوا في البداية دراسة وبحث بعض القضايا ذات العلاقة بعمليات القمع والاضطهاد التي عرفتها العديد من المجتمعات، وركزوا بشكل أساسي على الممارسات التي قامت بها السلطات الاستعمارية ضد السكان الأصليين في مستعمراتها، حيث برزت بعض البحوث والدراسات التي تناولت بعض أوجه السياسة العقابية بالتركيز خاصة على بعض الأساليب المعتمدة – قبل ممارسة العقوبات الإدارية أو القضائية – كالتعذيب وعمليات الاغتصاب... وقد برزت هذه الظاهرة خاصة عند بعض الأوساط الأكاديمية الفرنسية أو عند بعض الجزائريين المقيمين في فرنسا، هذه الأوساط حاولت الغوص في قاع «العار» الفرنسي بالجزائر (دون الاهتمام بما جرى بالمستعمرات الأخرى أو حتى الإشارة إليها). ورغم أهمية ذلك إلا أن الأمر يظل محدودا بالنسبة للفترة التاريخية المدروسة، حيث وقع التركيز على فترة الثورة الجزائرية (1954 – 1962) دون غيرها من الفترات، أو من خلال التركيز على جانب من العنف دون تناول الجوانب الأخرى.

إن بعض تلك الكتابات ومن منطلقات علمية جريئة، ساهمت في حدود معينة

في إبراز الوجه الشرس والبشع للاستعمار، الذي حاولت السلطات الوطنية وفي إطار « صفقات سياسية مشبوهة » أن تسكت عنه، وفي أحسن الأحوال أن تعتبره من الملفات المؤجلة التي يمكن توظيفها في الأوقات المناسبة. حيث ساهمت بوعي أو بدون وعي بتمرير بعض الأراء والأفكار التي حاولت أن تبرز الوجه «الإنساني» للاستعمار وذلك من خلال حديثها عن القوانين والإجراءات الإنسانية التي رسختها وكذا الانجازات الاقتصادية التي حققتها الإدارة الاستعمارية في تلك المجتمعات. لقد مارست السلطات الاستعمارية الفرنسية المدنية والعسكرية في تونس، المغرب، الجزائر وغيرها من المستعمرات الإفريقية، عنفا متعدد الأبعاد ضد السكان والوطنيين ولم يتمظهر ذلك العنف ضد الأنشطة الوطنية العفوية منها أو المنظمة، بل يمثل مكونا أساسيا للايديولوجيا والممارسة الاستعمارية، وقد يتخذ هذا العنف طابع الحدة أحيانا والشمولية أحيانا أخرى ولكنه في الغالب يسري في ثنايا الحياة اليومية للسكان الأصليين في علاقتهم بالإدارة والأجهزة والمستوطنين وكل الممارسات المفروضة ضد إرادتهم وكرامتهم وثقافتهم.

من هنا تكمن أهمية دراسة كتاب الأستاذ عبد اللطيف الحناشي أستاذ التاريخ السياسي المعاصر والراهن بجامعة منوبة بتونس والمعنون ب : «المراقبة والعقاب بالبلاد التونسية : الإبعاد السياسي أنموذجا -1881 1955» (جدلية الاضطهاد والمقاومة) ، والذي في الأصل أطروحة دكتوراة الدولة في التاريخ، تحت إشراف الدكتور عبد الجليل التميمي، وصدرت عن منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس سنة 2003. فتح الأستاذ عبد اللطيف الحناشي من خلال دراسته حول الإبعاد السياسي بتونس خلال الفترة الممتدة من 1881 إلى 1955 بابا واسعا للنبش في التاريخ السياسي المعاصر لتونس المستعمرة، هذه الأخيرة عرفت مثل هذه العقوبة حتى قبل انتصاب الحماية الفرنسية، بل كانت تمثل إحدى أهم العقوبات التي تضمنها قانون الجنايات والأحكام العرفية الذي صدر منذ سنة 1860، ورغم الانتقادات التي كانت توجهها القوى الأوربية لسلطات البايات حول ممارسة هذه الأخيرة للإبعاد السياسي، إلا أن الاستعمار الفرنسي بتونس عن طريق مختلف أجهزته العسكرية والأمنية والسياسية، أخذ يمارس تلك العقوبة بشكل واسع خلال جميع مراحل سيطرته على البلاد. حيث اعتمدت السلطات الاستعمارية الفرنسية عدة طرق ووسائل بغية تحقيق أهدافها الاستعمارية، وتبعا لذلك كانت بحاجة إلى سياسة عقابية حازمة وصارمة، تؤمن لها تلك الأهداف وذلك من خلال ترويض أو ترهيب أو قمع كل الذين يحاولون مخالفة سياستها أو فضحها أو مقاومتها قولا أو فعلا، بشكل فردي أو جماعي، علني أو سري، ومارست سياستها تلك استنادا إلى الايديولوجيا الاستعمارية ونظرتها الدونية للآخر، وما تراكم من خبرات وتجارب في هذا الميدان في مناطق جغرافية... ولا شك أن دراسة تلك السياسة والكشف عن أسسها القانونية والفكرية وإبراز طرق وآليات تنفيذها وتحليل مجمل مكوناتها، سيساعدنا حتما على تحديد مدى نجاح السلطات الاستعمارية في التحكم في النشاط الوطني العام وتوجيهه، وذلك بالتوازي مع درجة وعي المناضلين بتلك السياسة وآليات ممارستها وبالتالي مدى استعدادهم للتفاعل مع نتائجها المحتملة من ناحية، ومن ناحية أخرى فضح وبلا تردد ما تدعيه من مزاعم حول احترامها لحقوق الإنسان.

لقد حاول ذ- عبد اللطيف الحناشي خلال هذه الدراسة تتبع مكونات وأسس عقوبة الإبعاد وتفكيك آلياتها ومرتكزاتها

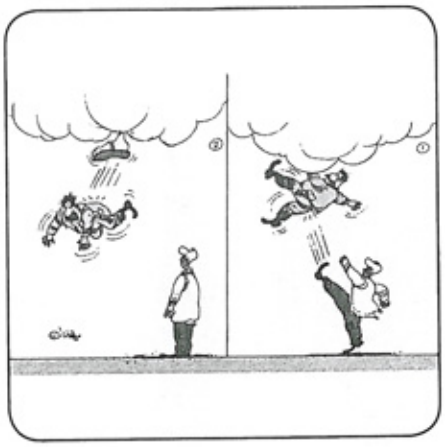

الفكرية والتطبيقية ودرجة ممارستها طوال فترة الحماية الفرنسية بتونس إلى إلغاء العمل بقوانين فرنسا بالبلاد التونسية. وارتكازا على هذا المعطى تكتسي دراسة مضامين وتقنيات السياسة العقابية عامة وذات الطابع السياسي خاصة أهمية معرفية بالغة، إلا أنها ورغم ذلك ظلت بمنأى عن اهتمام الباحثين والدارسين التونسيين والأجانب المهتمين بتاريخ تونس المستعمرة.

تكمن أسباب اختيار ذ- الحناشي دراسة الإبعاد السياسي دون غيره من العقوبات إلى العوامل التالية :

• كان الإبعاد - بمختلف أشكاله – من أولى العقوبات التي مارستها قوات الاحتلال الفرنسي ضد أفراد القبائل

التونسية التي تصدت لها بالشمال الغربي، كما كان أول عقوبة مارستها السلطات المدنية تجاه أول تحرك سياسي اجتماعي «مديني» بالبلاد، ورغم انقطاع الطابع العسكري للإبعاد لصالح المدني إلا أن النوع الأول كان يعاد العمل به في حالة الحصار عادة.

• موقع الإبعاد في السياسة العقابية

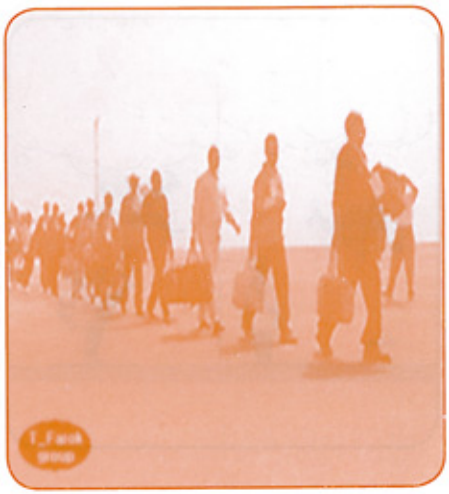

الفرنسية، حيث كان يمثل أحد أهم عناصر الضغط السياسي والقانوني الأقل تكلفة، وهو من أكثر العقوبات التي يكمن للسلطات أن تمارسها بدون الرجوع إلى السلطة القضائية بل إن الإدارة لا تجد أي نوع من الحرج في تقديم مشاريع أوامر وقرارات الإبعاد للباي للتوقيع عليها بهدف إبعاد الوطنيين، وذلك عندما تخونها القوانين وحتى تلك التي وضعتها بنفسها.

• ارتفاع وضخامة عدد الوطنيين الذي كانوا ضحية هذا الإجراء أو العقوبة وتنوع الانتماءات الجهوية والاجتماعية والسياسية والثقافية لهؤلاء.

• عمق تأثيرات عقوبة الإبعاد على تطور الحركة الوطنية سواء من حيث التنظيم والإشعاع أو من حيث التأثير على مضمون الأطروحات والبرامج.

• عدم تطرق البحوث والدراسات التاريخية لهذا الموضوع، ومن تناوله من الباحثين كظاهرة - على قلتهم – فقد كانت معالجتهم لهذا الموضوع محدودة جدا، وتشكو العديد من الثغرات المنهجية والمعرفية.

انطلاقا من ذلك حاول ذ- الحناشي أن يعالج موضوع الإبعاد السياسي بالبلاد التونسية من منظور مختلف شكلا ومضمونا واعتبار عقوبة الإبعاد تمثل أحد أهم أسس السياسة العقابية التي استخدمتها السلطات الفرنسية ضد الوطنيين التونسيين خلال جميع فترات هيمنتها، كما ارتكزت معالجة ذ- الحناشي على تحليل تلك الممارسة العقابية ليس باعتبارها عقوبة أو إجراء مجردا بل كتقنية عقابية بأبعادها ووظائفها السياسية والاجتماعية المختلفة وما تتولد عنها من انعكاسات مختلفة وأيضا مفاعيلها الايجابية التي لم تكن في الغالب منتظرة ؛ فإذا كان اتخاذ إجراء الإبعاد مؤشرا على تأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية بالبلاد، وتعبيرا عن عجز السلطات، في كثير من الأحيان على ضبط الوضع السياسي وخاصة ضبط نشاط الوطنيين بالطرق التقليدية المعهودة، فإن اتخاذ إجراء الإبعاد وممارسته في هذه الحالة، يمثل ذروة درجات العقاب التي تسعى السلطة من وراءه إلى عزل من تصفهم ب «المرضى» أو «المشاغبين»، إلا أن ما تسعى إليه إدارة الحماية شيء وإرادة الوطنيين شيء آخر.

تأسيسا على ما سبق، تمكن ذ- الحناشي في كتابه من معالجة وتفكيك مجموعة من الإشكاليات الأساسية والفرعية أهمها :

• ما هي أبرز الأسس القانونية للإبعاد وأي موقع احتله في مجمل سياسة الردع الفرنسية المعتمدة في تونس ؟

• ما هي أبرز مواصفات تقنيات الإبعاد ومدى تأثيرها على المبعدين ؟

• ما هي حدود ممارسة سياسة الإبعاد في مواجهة مختلف النضالات الوطنية ؟ وما هي أبرز المواصفات الاجتماعية والسياسية للمبعدين ؟

• إلى أي مدى انعكست عقوبة الإبعاد الفردية والجماعية على تطور الأحزاب السياسية ؟

لقد امتد مجال البحث زمنيا من سنة 1881 إلى سنة 1955، إذ يشير التاريخ الأول إلى احتلال القوات الفرنسية البلاد التونسية ومباشرتها لعمليات النفي والإبعاد وترحيل مئات الأفراد والمجموعات داخل البلاد وخارجها واستمرار تلك العمليات خلال تواريخ متقطعة وصولا إلى سنة 1955 وهي السنة التي رفعت فيها حالة الحصار وأطلق سراح ما تبقى من المبعدين والمسجونين التونسيين لأسباب سياسية بعودة الفارين من المحكوم عليهم

بأوامر إدارية وقضائية، إلى أرض تونس وإيقاف جميع المتابعات ضدهم.

تطلب إنجاز هذا البحث من ذ- الحناشي الاطلاع على كم هائل من المصادر والوثائق والمراجع المختلفة، وبدرجة أولى النسخ طبق الأصل لوثائق وزارة الخارجية الفرنسية (كي دورسيه) ووثائق الإقامة العامة الفرنسية ووثائق وزارة الحرب (قصر فانسان) وهي نسخ (موضوعة على بكرات ميكروفيلم بالمعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية بتونس) باللغة الفرنسية، وبدرجة ثانية وثائق الأرشيف الوطني (الوزارة الأولى) وإلى جانب ذلك تم إغناء البحث والتوسع فيه بالاطلاع على مصادر منشورة كمذكرات بعض المبعدين بالإضافة إلى الكتب النظرية والقانونية ومراجع أخرى ذات علاقة بتاريخ الحركة الوطنية التونسية وبعض الأطروحات الجامعية سواء منها المنشورة في كتب أو المرقونة وكذلك العديد من الصحف التونسية والأجنبية باللغتين العربية والفرنسية. لقد وفرت كل هذه البيبليوغرافيا معلومات متنوعة غطت معظم جوانب هذا الموضوع وساعدت الباحث بالتالي على صياغة هذه الدراسة التاريخية في أربعة أبواب :

فالباب الأول (الذي احتوى على 4 فصول) خصص لبحث الخلفيات التاريخية لهذه الظاهرة وإبراز الأسس القانونية للإبعاد وأهدافه ووسائل تنفيذه، في حين خصص الباب الثاني (6 فصول) لبحث أسباب ومظاهر سياسة الإبعاد مع محاولة تحديد بعض المواصفات الاجتماعية والثقافية والسياسية للمبعدين، أما الباب الثالث (4 فصول) فقد تركز الاهتمام فيه بدراسة جغرافية مناطق الإبعاد ومميزاتها وطرق المراقبة والمعاقبة المعتمدة من قبل السلطات المشرفة بالإضافة إلى إبراز مظاهر الحياة اليومية للمبعدين، فيما خصص الباب الرابع والأخير (3 فصول) لبحث فاعلية سياسة الإبعاد وحدودها وذلك من خلال تحديد وتحليل ردود الأفعال التي أعقبت مختلف عمليات الإبعاد وتحليل انعكاساتها على تطور الحركة الوطنية سواء من حيث درجة إشعاعها جغرافيا أو من حيث تبلور أطروحاتها وبرامجها أو تطور العلاقة بين مكوناتها، وختمت الدراسة بتقديم ذ- الحناشي لأهم الخلاصات التي تمكن من الخروج بها من دراسته لهذا الموضوع.

استطاع الأستاذ عبد اللطيف الحناشي من خلال عمله الأكاديمي هذا، تحليل بعض أشكال العنف والإيذاء النفسي والبدني التي مارستها الجمهورية الفرنسية - الثالثة والرابعة بالبلاد التونسية - ضد السكان التونسيين وخاصة أولئك الذي عارضوا أو تصدوا لسياستها وعنفها منذ أن وطئت أقدام الجيوش الفرنسية الغازية للبلاد التونسية، وأبرز بقدر كبير من الموضوعية العلمية الصمود الرائع لهؤلاء الوطنيين والسكان العاديين، المبعدين والمسجونين والمنفيين، ومواجهة هذا العنف الصاخب أحيانا والصامت في أغلب الأحيان، بفضل هذا الصمود الوطني الصارخ إلى جانب عوامل أخرى داخلية وخارجية، تمكنت الحركة الوطنية من الانتشار والتوسع اجتماعيا وجغرافيا في الداخل، وكذا إيصال صوتها إلى المحافل الدولية والنقابية والشعبية والديمقراطية في الخارج وهو ما جسد بالملموس سندا قويا لها في نضالها الوطني المستميت ودعم مواقفها الكفاحية وتحقيق الأهداف المنشودة التي حددتها قيادتها السياسية بغض النظر عن مضامينها وأشكالها.

البيبليوغرافيا :

1. عبد اللطيف الحناشي : المراقبة والعقاب بالبلاد التونسية : الإبعاد السياسي أنموذجا -1881 1955، (في جدلية الاضطهاد والمقاومة)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية صفاقس، الطبعة الأولى، تونس، مارس 2003.

2. ميشيل فوكو : المراقبة والعقاب ولادة السجن، ترجمة : علي المقلد، مركز الإنماء العربي، بيروت، 1990.

من أنشطة مركز الأبحاث والدراسات الإنسانية "مدى"

تقرير حول ندوة الحركة النسائية بالمغرب "الواقع والآفاق"

نظم مركز «مدى» و «شبكة الديمقراطيين في العالم العربي» بشراكة مع «اتحاد العمل النسائي»، ندوة «تطورات الحركة النسائية بالمغرب» يوم السبت 9 يونيو 2012 بمقر مركز «مدى»، ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال. بمشاركة فاعلين جمعويين وباحثين ونساء مناضلات في العمل النسائي.

استهلت الأستاذة زهرة الوردي مداخلتها بالحديث عن سياق تبلور الوعي النسائي قبل وبعد الاستقلال، من خلال تأثره بالفكر الغربي والفكر الشرقي النسائي، وكذلك الفكر المغاربي. إذ ساهم هذا الوعي النسائي المتشكل في خلق إطارات نسائية جديدة انخرطت في الكفاح من أجل الاستقلال وبناء مغرب مابعد الاستقلال،وانخرطت في الأحزاب وظلت تناضل عن قضاياها داخلها، لتستقل في مرحلة موالية عن الهيئات السياسية الوطنية، و تحولت من قوة ضغط في البداية إلى قوة اقتراحيه، فيما بعد، وذلك من خلال تقديم مقترحات متعلقة بمدونة الأسرة... لكن ورغم هذه المكتسبات فقد سجلت الأستاذة زهرة الوردي، ضعفا كبيرا على مستوى تفعيل مقتضيات الدستور الجديد.

وفي السياق ذاته، طرح الأستاذ محمد أزاو، الباحث في مجال مقارنة الأديان حضور المرأة في الخطاب الديني، حيث عرض لإشكالية تأويل النص الديني، مبرزا أن على الباحثين التحلي بالجرأة في نقد النصوص الدينية. كما توقف عند تخوفات باقي الأطراف في المجتمع، من تجديد النظر في النص الديني، للحفاظ على مصالحهم، واختتم مداخلته بطرح مفهوم الإنصاف العادل بين المرأة والرجل، معتبرا أن خطوة الإنصاف تتحقق من خلال تأويل النص الديني قبل تفعيل النص الدستوري.

بعد ذلك، تناولت الأستاذة عائشة العلوي المراني، عضو اتحاد العمل النسائي، مسار الحركة النسائية، معتبرة أن الحراك النسائي واكب الحركات التحررية العالمية.

لتنتقل، بعدها، للحديث عن السياق الوطني، معتبرة أن الحركة النسائية ناضلت في بداياتها الأولى من اجل الترخيص لخروجها الشرعي، ودعت من جانب أخر إلى ضرورة أن تمتلك الجمعيات النسائية رؤيا شمولية تلامس السياسي والاجتماعي والحقوقي، من أجل تحقيق المناصفة، والتخلص من النظرة المثالية للمناصفة إلى النظرة الواقعية، التي تنسجم مع المقتضيات التشريعية. لتختتم المتدخلة طرحها بالقول بان الربيع العربي أشر على تراجع خطير للحقوق النسائية أمام تصاعد القوى المحافظة.

ثم تدخلت الأستاذة وفاء أعشى، عضو التنسيقية العامة لمنتدى حقوق الإنسان بشمال المغرب، وعضو مؤسس لجريدة 8 مارس واتحاد العمل النسائي سابقا، ومفتشة في التوجيه التربوي.

بمداخلة حول موضوع" تاريخ الحركة النسائية" تناولت فيها فترات زمنية مختلفة، كان لها وقع كبير على مسار الحركة النسائية، وعن التشكل الأولي لنواة العمل النسائي قبل وبعد الاستقلال، وعرجت على فترات تراجع النضال النسائي وتذويبه في أبعاد اجتماعية . كما وقفت بإسهاب عند فترة التسعينيات التي وصفتها الأستاذة، بفترة النضج النضالي للحركة النسائية. وفترة المواجهة الحادة مع القوى المحافظة لتحقيق المكتسبات.

وفي الأخير فتح الباب للنقاش وتميز بمشاركة فعالة وتجاوب المشاركين.

منشورات «مدى»

سيصدر قريبا عن منشورات مدى كتاب العلاقات الأورومتوسطية بين عوائق الثقافة ورهانات الشراكة للباحث يوسف بن الغياثية.

يبحث الكتاب موضوع العلاقات الأورومتوسطية التي تعيش بين إشكالية العوائق الثقافية والرهانات المطروحة عليها في محيطها الإقليمي والدولي الانساني. فكثيرا ما بحثت المشاكل الاقتصادية الكبيرة، وكثيرا ما بُحِثت التحديات الخطيرة التي تواجه المنطقة والعالم، وكثيرا ما تشاور الفاعلون وبَحَثوا الإشكاليات السياسية العالقة سواء كانت بيْنية أو كانت بين أطراف متعددة من الضفتين. وحيث إن الموضوع الثقافي لم يـرْقَ بحثه إلى الحجم الذي يشكله في الخريطة الواعية واللاواعية لإنسان الضفتين الشمالية والجنوبية فإن الباحث حاول البحث في الإشكاليات المركزية لهذا الموضوع من خلال أبواب:

فباب (القيم الأورومتوسطية بين إشكالية الهوية وعقدة المركزية) يحتوي أربعة فصول، تتوزع مواضيعها على حضور الثقافة وغيابها في الشراكة الأورومتوسطية، والمفهوم المطبَق للسياسة الثقافية في المتوسط، سواء بالنسبة لأوروبا، أو لضفة الجنوب، في مجالات متعددة؛ منها الدين واللسان والعلاقة مع الآخر، وغيرها من المجالات الأخرى؛ وفي الفصل الثالث من هذا الباب، فلسفة برشلونة من الزاوية الثقافية، فضلا عن آليات أخرى تتوسل بها المنظومة بهذا الخصوص.

4 منشورات «مدى»

أما الفصل الرابع، فقد ركز فيه الباحث على الإشكالية الدينية بالحوض المتوسطي، حيث استعرض بعض المحطات التاريخية الأساسية التي قد يجد فيها الكيان المتوسطي بعضا من جذوره، إلى أن وصل إلى ابتكار الحداثة الأوروبية، مرورا بالصراع الديني بين الكاثوليك والبروتستانت.

أما الباب الأخير، فقد خصصه لدراسة (بعض نماذج أزمات تبدو عابرة لكنها تتأسس على جذور بنيوية) عميقة. وتناول في فصوله الخمسة نماذج من أزمة سياسية، متمثلة في انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وخصص لهذه الأزمة فصلين (الثالث والرابع)، ثم تطرق إلى ما أسماه أزمة فنية وهي أزمة الرسوم الكرتونية التي نُشِرَت في الدنمرك، وما طرحته من إشكالية تتعلق بحدود حرية التعبير، واحترام الأديان أو ازدرائها. أما الفصل الخامس، والأخير، فقد تناول فيه أزمة دينية تمثلت في محاضرة البابا بيندكتوس السادس عشر Benedictus XVI في إحدى جامعات ألمانيا.

مجلة

رهانات

ملف العدد

تحولات النسق السياسي المغربي بين المحلي والإقليمي

راسلونا على العنوان التالي
rihanatmada@gmail.com

15.00 درهم